جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

معهد العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين

أسانيد الإمام الترمذي إلى الأئمة الفقهاء من خلال كتابه الجامع

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية – تخصص: الحديث وعلومه.

الطالب: زكرياء قادي

المشرف: د. عبد المجيد مباركية

لجنة المنـاقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
مصطفى حميداتو	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمة لخضر	رئيساً
عبد المجيد مباركية	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمة لخضر	مشرفاً ومقرراً
يوسف عبد اللاوي	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمة لخضر	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2015م/2016م – 1436هـ/1437هـ

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

معهد العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين

أسانيد الإمام الترمذي إلى الأئمة الفقهاء من خلال كتابه الجامع

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية – تخصص: الحديث وعلومه.

الطالب: زكرياء قادي

المشرف: د. عبد المجيد مباركية

لجنة المنـاقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
حميداتو مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمة لخضر	رئيساً
عبد المجيد مباركية	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمة لخضر	مشرفاً ومقرراً
يوسف عبد اللاوي	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمة لخضر	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2015م/2016م – 1436هـ/1437هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

هذه الرسالة أهديها إليهما:

والدي الذي رباني وأنار دربي، وأعانني بالصلوات والدعوات، وقد كان لدعائه لي بالتوفيق والسداد الفضل الكبير في إتمام هذا البحث، فأسأل الله له أن يحفظه وأن يكلأه بحفظه ورحمته ورضوانه.

وإن كنت أذكر لوالدي –حفظه الله– هذا الفضل، فإني أذكر كذلك فضل والدتي–رحمها الله– التي كانت سببا في وجودي، فكانت لي كالشمس للدنيا، فقد كان حلمها الوحيد أن تراني في المراتب العليا من العلم، وقد رحلت إلى دار البقاء قبل أن ترى ثمرة غرسها، فلها عليّ حقّ الدعاءِ الخالص أن يتغمّد الله روحها برحمته ورضوانه، وأن يجزيها الجزاء الأوفى نظير ما قدّمت من نافع التربية والرعاية.

كما أهدي هذه الرسالة إلى كل أفراد عائلتي الصغيرة، بدءاً من زوجتي التي لها مني وافر الشكر، فقد صبرت عليّ خلال هذه المرحلة من النفحات العلمية الدقيقة، ولن أنسى لها ذلك ما حييت.

كما لا أنسى البذور التي أسأل الله لها أن تنبت نباتاً طيباً، أبنائي، عبد المؤمن، ومحمد عزالدين، وعبد الرحمن، وإلى كل إخوتي، وأخواتي كل باسمه، وأخص بالذكر أختي الكبيرة فتيحة –حفظها الله– وجعلها مفتاح لكل خير، فقد كانت بمثابة الأم بعد الأم.

وإلى جميع أصدقائي وزملائي في معهد العلوم الإسلامية، وطلبة العلم أينما حلّوا، وإلى كل محب لأهل السنة وعلمائها.

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم

شكر وعرفان

لا يسعني إلا أن أتوجّه بالحمد والشكر لله أولاً وآخرا، الذي وفّقني وقوّاني على إتمام هذه الرسالة، وعلى ما هداني إليه بمنّه وكرمه من الالتفات لمسائل ما كنت لأنتبه إليها لولا إعانته وتوفيقه، وفتحه عليَّ في كل باب علمي أطرقه، فله الشكر كل الشكر.

وأتقدّم بخالص الشكر، وخالص الدعاء لفضيلة المشرف الدكتور عبد المجيد مباركية المدعو «كمال» -حفظه الله-، الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على هذا البحث، وأشكره على التوجيهات الدائمة التي ابتدأها قبل الشروع في المذكرة إلى حين انتهائها، كما أحييه كثيراً على اهتمامه بهذا الموضوع خاصة، وقراءته له قراءة متأنيةً من أوله إلى آخره شكلا ومضموناً، ولم يبخل عليّ بوقت ولا نصيحة، مما جعل لملاحظاته وتصويباته أكبر الأثر في إخراج هذا البحث سائلاً الله تعالى أن يكافئه بما يستحق من أجر وثواب، وأن ينفع به المسلمين.

كما لا يفوتني أن أشكر الدكتور يوسف عبد اللاوي –حفظه الله- حيث كان سببا لي ولزملائي في مواصلتنا للدراسة في طور الماستر، وكان بمثابة المستشار والموجّه الدائم، فلك منّا كل الاحترام والتقدير يا دكتور.

وأوجه الشكر للأستاذ الدكتور مصطفى حميداتو –حفظه الله- على ما قدّم لنا من منتوج علمي، كما أنه لم يبخل عليّ بتوجيهاته الدائمة والقيّمة، فهو بمثابة الإسناد العالي في طلب العلم، فللّه الحمد على ذلك.

وأشكر أيضاً إدارة معهد العلوم الإسلامية بجامعة الشهيد حمة لخضر، على رأسها مدير الجامعة الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي، ومدير المعهد الأستاذ الدكتور إبراهيم رحماني، -حفظهما الله تعالى - على توفيرهم لي ولزملائي الفرصة والجو الملائم للبحث.

كما أشكر السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، الذين سيتولّون قراءة هذه الرسالة، وتصويبها، والحكم عليها إن شاء الله، سائلاً الله العلي القدير أن يجعل ما يبذلونه من جهود في ميزان حسناتهم.

ثم الشكر والتقدير والعرفان لمن أفادني بكلمة أو شارك معي بفكرة، ولمن ساعدني في إخراج هذه الرسالة، سواء بالنصح والإرشاد، أو المساعدة والمراجعة، وأخص بالذكر الدكتور الأديب: كمال بن عمر –حفظه الله-، وأسأل الله أن يتقبل مني ومنهم، وأن يجزل لي ولهم المثوبة في الدارين إنه نعم المولى ونعم النصير.

وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم

قائمة الرمـــوز والإشـــارات

المستخدمة في البحث

الرمز	الاسم
ج	جـــزء
ص	صفحة
هـ	هجري
م	ميلادي
ت	توفي
تـ	تحقيق
لا ط	لا طبعة
لاس ن	لا سنة نشر
لا ن	لا ناشر
اهـ	انتهى كلامه

مقـدمـــــــة

إِنِ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ۝٧١﴾ الأحزاب: 70، 71.

أما بعد، فإن علم الحديث من أجلِّ العلوم وأشرفها، ولا يناله إلا من حباه الله إياه واصطفاه لحمل هذه المسؤولية العظيمة، فيحفظه ويصونه جيلاً عن جيلٍ ، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فاتصلت بذلك سلاسل الأسناد وصارت من خصائص هذه الأمة المحمدية المشهود لها على الأمم بالخيرية، ويكفي المنتظم بها شرفا أن يكون اسمه منتظِماً مع اسم حضرة المصطفى –صلى الله عليه وسلم– في سلسلة يكون هو آخرها والمصطفى أولها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى: (وعلم الإسناد والرواية مما خص الله به أمة محمد ﷺ وجعله سُلَّماً إلى الدِّراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنّة أهل الإسلام والسنة يفرقون به بين الصحيح والسقيم والمعوج والقويم. وغيرهم من أهل البدع والكفار إنما عندهم نقولات يأثرونها بغير إسناد وعليها من دينهم الاعتماد، وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل ولا الحالي من العاطل. وأما هذه الأمة المرحومة وأصحاب هذه الأمة المعصومة فإن أهل العلم منهم والدين هم من أمرهم على يقين، فظهر لهم الصدق من الْمَيْنِ كما يظهر الصبح لذي عينين).

التعريف بالبحث وأهميته:

لقد اعتنى علماؤنا من قديم بتمحيص الأحاديث النبوية، وتمييز صحيحها من ضعيفها من خلال نقد أسانيدها ومتونها، حيث أن عناية العلماء بهذا المجال من الدراسة لا تزال قائمة، وسوف

تستمر ولن تتوقف، لأن العلم الشرعي لا يقبل الجمود، فدوْر المتخصصين في علم الحديث في هذا الزمان تجاه البحث في الأسانيد والعلل يرتكز على ثلاثة أمور:

- محاولة فهم كلام العلماء في التعليل، ومعرفة المناهج التي انتهجها هؤلاء في ذب الكذب عن رسول الله ﷺ.
- الترجيح بين ما هو مختلف فيه بين أهل العلم قديما، وحديثاً، فيقول هذا بالإرسال، ويقول الآخر بالوصل، ويقول هذا بالتصحيح، والآخر بالتحسين...
- اكتشاف العلل الواردة في بعض الأحاديث التي لم يتم الفصل فيها من قِبَل أهل العلم، وما لم نجد لهم فيها كلاماً.

وهذا هو المطلوب من المهتمين بعلم الحديث في هذا الزمان.

كما أن البحث في هذه الأحاديث، واستنباط الأحكام منها يتجدد بسبب القضايا المعاصرة والمتجددة التي تحتاج إلى فتاوى مقنعة على نهج من سبقنا من السلف الصالح –رحمهم الله جميعاً–، وذلك باستصحاب فتاوى الأئمة السابقين أصحاب المذاهب الفقهية ممن أنشأوا مذاهب ارتضوها لأنفسهم، مستندين في ذلك إلى كتاب الله تعالى أولاً، ثم ما صح عندهم من آثار عن رسول الله ﷺ.

فكان العلماء المتقدمون يرْوُون كل مسموعاتهم بالأسانيد، وفي أولها أحاديث رسول الله ﷺ، ثم الأثار الموقوفة عن الصحابة ﷺ، ثم ما أُثر عن التابعين، وأتباعهم من بعدهم، وكانوا يصنفون الآثار عمن سمعوها في مصنفاتهم، فكان ذلك هو الأسلوب الوحيد للتثبت من ردِّ القول إلى قائله.

وبجانب الأسانيد التي ساقها المحدثون إلى رسول الأمة –عليه الصلاة والسلام–، نجد أسانيد أخرى تستقي وتأخذ لبابها منها، وهي الأسانيد المسماة بأسانيد الفقهاء، والتي بواسطتها ينقل أهل العلم فقه وأحكام الفقهاء كل على حسب ثبوت النص عنده وعلى فهمه له، ومن هؤلاء الفقهاء: الإمام أبو حنيفة، والإمام مالك، والإمام الشافعي، والإمام

أحمد بن حنبل،... فمن ذلك ما هو موجود معمول به إلى يوم الناس هذا، ومنها ما طُوي مع الأزمان السابقة، ونقلته لنا مصنفات السابقين، هؤلاء الأئمة -رحمة الله عليهم جميعا-، نقل عليهم طلبة العلم فقه مذاهبهم بأسانيد تصل إلى كل واحد منهم، فتبين فقه كل إمام في مسائل معينة، ومن طلبة العلم الذين ساقوا أسانيدهم إلى هؤلاء المشايخ أصحاب المذاهب، الإمام الترمذي -رحمه الله-، في كتابه الجامع.

فقد عمد في كتابه المسمى بالعلل الصغير الذي ألحقه بآخر كتابه الجامع، إلى نقل أسانيده إلى الفقهاء المعتمدين في زمانهم، من طريق إمام عن إمام، إلى أن يصل إلى إمام المذهب الفقهي. فهذه الأسانيد التي اختارها أبو عيسى مهمة لمعرفة الرأي المنقول عن صاحب المذهب، إلا أن البحث في سند رواية الفقه لا يخضع لحرفية الجرح والتعديل، كما هو موجود عند المحدثين، ومن هنا نجد الفقهاء المعتمدين في نقل المذهب عن إمامهم من ينزل عن رتبة الثقة عند المحدثين، ولتوضيح هذا الموضوع أكثر وبيانه يجدر بنا الحال التطرق والإجابة عن الإشكاليات التالية:

إشكاليات البحث وهدفه:

لكل بحث علمي مقصد، ولابد لتحقق المقصد من وضع إشكاليات تتم الإجابة عنها من خلال فصول هذا البحث، حتى يتم العمل بذلك.

أما إشكاليات بحثنا فتكمن فيما يلي:

- ماذا يقصد العلماء بالأسانيد الفقهية ؟
- من هم هؤلاء الفقهاء الذين اعتمدهم الإمام في كتابه؟
- ما المغزى من إخراج الإمام الترمذي أسانيد هؤلاء الفقهاء؟
- هل يشترط في نقل الفقه ما يشترط في نقل الحديث؟
- ما طريقة الترمذي في إخراج أقوال الفقهاء في كتابه؟

- ثم إن كان في السند غير الثقات، فكيف بالأمام الترمذي أن يُخرِج مثل هذه الأسانيد في كتابه؟
- نقل الإمام الترمذي أحكام الفقهاء بالعمل بالحديث من عدمه، وقد عبّر في ذلك بعبارات متباينة المعاني، فماذا كان مقصده من كل عبارة؟
- هل كل من نقل عنهم الترمذي هاته الأسانيد هم عمدة في مذاهبهم؟
- وعدة إشكاليات أخرى تتجلّى من خلال الدراسة للموضوع، سأحاول الإجابة عنها في طيات هذا البحث بإذن الله وتوفيقه.

وقد أردت من خلال الإجابة عن هذه التساؤلات أن أبرز معنى الأسانيد الفقهية، التي اعتمدها الإمام الترمذي في كتابه، ومعرفة أسلوبه في نقل ذلك، وفق ضوابطه التي استخدمها في كتابه «الجامع»، مع بيان تحري الإمام في نسبة الأقوال إلى أصحابها، وذلك من خلال إيراده لهذه الأسانيد في آخر كتابه.

ومن أهداف هذا البحث :

- الخوض في دراسة هذا النوع من العلوم، وإبرازه كموضوع لطلبة العلم .
- التمكّن من فهم الأسانيد الفقهية ومعرفة مقصد أصحابها منها .
- التمييز بين الأسانيد الفقهية وأسانيد المحدثين .
- اكتساب الملكة في التعامل مع نقد الأسانيد بنوعيها .
- معرفة شروط الإمام الترمذي في إثبات هذه الأقوال على كتابه، ونسبتها إلى قائليها.

عنوان البحث :

بناءً على ما درسنا من موضوعات، وقع اختياري على مقياس منهج النقد عند المحدثين كموضوع بغية التمكن من مبادئه، والغوص في مفرداته والتدرب في تطبيقاته، وهو أصل علم الحديث، ومن خلال ما درسنا في هذا المقياس: قواعد في منهج النقد عند إمام معين، وحوى

قواعد لنقد الأسانيد والمتون، فكان الإمام الترمذي وكتابه العلل الصغير هو محل الدراسة ومن عناوين المباحث التي تناولناها:

أسانيد الإمام الترمذي إلى مذاهب الفقهاء من خلال كتابه العلل الصغير الذي جعله كمقدمة وشرح لمنهجه في كتابه السنن، فأرفقه به في آخر الكتاب، أخذنا مبادئ وتوضيحات عن هذا المجال إلا أنها لم تكن كافية للتضلع في هذا الباب، فمن هذا المنطلق اخترت العنوان المضبوط على النحو التالي:

أسانيد الإمام الترمذي إلى الأئمة الفقهاء من خلال كتابه الجامع

حدود البحث:

يقوم البحث بهذا العنوان على تخصيص الدراسة بالإمام أبي عيسى الترمذي، وكتابه الجامع، ودراسة أسانيد الأئمة الفقهاء، وطريقة نقله لأقوالهم.

آفاق البحث :

يمكن لهذا البحث أن يتطلع إلى الكشف عن الأسانيد الفقهية عند الفقهاء المحدثين، من تعريف لها، وسياقة، ونقد لهذه الأسانيد، وبيان مدى تداخلها مع الأسانيد الحديثية، أين يشتركان وأين يختلفان، وهل راعى في نقلها أصحابُها النقد الذي يستعمله المحدثون، وما هو دورها في الحفاظ على الفقه الذي ارتضاه لنا نبي الأمة عليه الصلاة والسلام.

أسباب البحث و دوافعه:

من أهم الأسباب و الدوافع التي جعلتني أبحث في هذا الموضوع :

- أولا: ما ذكرته في عنوان البحث وكيفية اختياري لهذا العنوان .
- ثانيا: مكانة كتاب الجامع للإمام الترمذي بين كتب الأئمة في أسلوبه لعرض الأحاديث النبوية، وبيان العلل الواردة فيها.
- ثالثا: أن كتاب السنن للإمام الترمذي يعتبر ميدانا للتدريب على ممارسة علل الأحاديث، ومعرفة ما عمل به العلماء منها.

- رابعاً: إن البحث في هذا الموضوع على حدود علمي القاصر، لم يفرده باحث بالدراسة والإبانة والتوضيح، والله أعلم.
- خامسا: إضافة إلى ذلك تخيلي المسبق لهذا البحث بأنه سيكون متعباً وشاقاً نوعا ما، إلا أنه وقع في قلبي أن أركب الصعاب حتى أظفر بمنهج الترمذي، ومقصده من إيراد أقوال الفقهاء في كتابه.

الدراسات السابقة :

بعد البحث المضني عبر مواقع الشبكة العنكبوتية، وبعض المكتبات الإلكترونية، وسؤالي لبعض الأساتذة داخل مدينتنا وخارجها، تبين لي حسب بحثي القاصر أنه لا توجد دراسة متاحة عبر هذه الوسائل تدرس هذا الموضوع، وتخصه بالدراسة، كدراسة مستقلة، وبهذا العنوان بالضبط.

أما ما كان له من تداخل أو علاقة بمبحث أو اثنين، فهو قليل جدا ويعتبر كشروح لما قاله الإمام الترمذي في كتابه، أو دراسة لجانب من الموضوع في أحد المباحث، أو جزئية معينة نذكر منها:

- شرح العلل، لابن رجب.
- العرف الشذي لشرح سنن الترمذي، لابن سيد الناس.
- الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، لنور الدين عتر.
- شرح جامع الترمذي، لعبد العزيز الراجحي.
- الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع، لعداب محمود الحمش.

وهناك كتب أخرى تتعلق بالأسانيد من حيث العموم منها:

- فقه الامام الترمذي في سننه ودراسة نقوله للمذاهب من أول أبواب الحج حتى نهايتها. دراسة فقهية مقارنة. لبدر بن عيد بن هريس العتيبي.
- بحث مادة التخريج ودراسة الأسانيد، لمحمود الطحان.
- الإسناد عند المحدثين ..الدلالة ، التاريخ ، المنهج . رضا أحمد صمدي.
- أثر اختلاف المتون والأسانيد في اختلاف الفقهاء. ماهر ياسين الفحل.

ودراسات أخرى مشابهة.

من خلال الدراسات السابقة التي كتبت على الأسانيد بصفة عامة، والأسانيد الفقهية في كتاب الترمذي بصفة خاصة، وعلاقتها بالموضوع الذي اخترته وهو «أسانيد الإمام الترمذي إلى الأئمة الفقهاء»، يتبيّن أن العلاقة بين موضوع هذه الدراسات وبين موضوع رسالتي يكمن فيما يلي:

1- يلتقي ويتفق موضوع دراستي مع هذه الدراسات في كون الكل يتناول بالدراسة جهود الإمام الترمذي –رحمه الله– في خدمة السنة من حيث الشكل.

2- يلتقي موضوع مذكرتي مع هذه الدراسات من ناحية المضمون، من ناحية دراستهم لكتاب الترمذي والكلام على محتواه، من شرح لمنهجه في ذلك، وطريقته في إيراد الأحاديث، مع الكلام على مذاهب الفقهاء في فصل من فصول هذه الدراسات.

3- يفترق موضوع مذكرتي عن الدراسات السابقة، في كونها أفردت موضوع الأسانيد الفقهية بالدراسة، ودعم الموضوع ببيان بعض المصطلحات التي تتعلق بذلك، والتي من الواجب أن تحذو حذو الأسانيد الفقهية.

تتميز رسالتي عن باقي الدراسات السابقة في احتوائها على إحصاء لجميع أقوال الأئمة الفقهاء في كتاب الترمذي بالأرقام، والذي أراه –على حد علمي– إضافة علمية، والله أعلم.

مصادر البحث:

اعتمدت في بحثي هذا على كتب التراجم والرجال التي ترجمت للإمام الترمذي، والتعريف بكتابه، وشيوخه، وتلاميذه، كما استعملت هذه الكتب في البحث عن وثاقة الرواة في الفصل الثاني من المذكرة، من خلال عرض تراجمهم، ومن ذلك: تاريخ البخاري، وتاريخ بغداد،... إضافة إلى هذه الكتب فقد استعنت بكتب السؤالات والعلل، والكتب التي نقلت قول أهل العلم في الرواة جرحاً وتعديلاً، ومن ذلك: علل ابن أبي حاتم، وعلل الدارقطني، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال....

كما اعتمدت في النقل عن جامع الترمذي لنسختين: حيث استعملت نسخة أحمد شاكر –رحمه الله– أكثر في الفصلين التمهيدي، والأول، أما الفصل الأخير فقد اعتمدت فيه بالدرجة الأولى على

نسخة بشار عواد معروف –حفظه الله–، و اعتمدت على الرسائل التي اعتنت بشرح جامع الترمذي، والتي تكلمت عن أسانيد الفقهاء في فصل من فصولها، حيث أخذت في ذلك أقوالهم، والقيام بتصنيفها ثم قمت بتحليل هذه الأقوال، لأستنبط من ذلك خلاصة لكل مطلب ، ومن ذلك: كتاب الموازنة لنور الدين عتر –حفظه الله–، ومنهج الإمام الترمذي لعدَّاب الحمش، وتراث الترمذي العلمي لأكرم ضياء العمري....، كما اعتمدت في هذا البحث عن مواقع الكترونية، ودرسين مفرّغين، وعدة مقالات، ومخطوطة واحدة.

الصعوبات المواجهة:

كان من أهم الصعوبات التي واجهتها في دراستي لهذا الموضوع هو ضيق الوقت، كما واجَهتُ بعض الصعوبات في إيجاد المذكرات والنصوص التي تخدم بحثي بالدرجة الأولى، عبر الشبكة أو عن طرق أخرى، وكذا بعض الإحالات التي يتم توجيهي إليها من طرف أصحاب الكتب، مما وقفت عليه من الصفحات المهمش لها، ولم أجد ذلك فيها، فربما يعود ذلك إلى اختلاف الطبعات.

وما عدا ذلك فإن كل الأجواء كانت مهيأة ومناسبة للبحث والدراسة، كما أن التواصل مع فضيلة المشرف –حفظه الله– كان سلساً وباستمرار، مما مكّنني بتوفيق من الله من إنجاز هذه المذكرة في الآجال المحددة من طرف الإدارة، والحمد لله رب العالمين.

أهم الخطوات المنهجية المتبعة في عملي لهذا البحث:

اعتمدت في بحثي هذا على عدة مناهج، وذلك حسب ما تطلبته المباحث من استعمال لأي المناهج.

- أما من ناحية المضمون فقد استعملت:

1. المنهج الاول: المنهج الوصفي.

اعتمدت هذا المنهج في ذكر ترجمة الإمام الترمذي وحياته الشخصية والعلمية من خلال ما سردته كتب التراجم والرجال، وكذا اعتمدته في ذكر جميع الأعلام المترجم لهم في هذه

المذكرة، وفي عرض كتاب الجامع، ووصفه، مع جميع كتب السنة المذكورة في الكتاب، مع مباحث أخرى من هذا النوع.

2. المنهج الثاني: المنهج الاستقرائي،

استعملت هذا المنهج في استقراء جميع اقوال الفقهاء في كتاب الجامع، حتى يتسنى لي من خلالها الإجابة عن بعض التساؤلات المتعلقة بذلك، وكذا إحصاء الأبواب التي اعتمد الإمام الترمذي سياقة أقوال العلماء من خلالها، من عدمها.

3. المنهج الثالث: المنهج المقارن.

كما استعملت هذا المنهج في المقارنة بين أسانيد المحدثين وأسانيد الفقهاء، وكذا بين كتب السنة والكتب المسندة في الفصل الأول، واستعملت ذلك في تمييز الفروق بين شروط أهل العلم في نقل الحديث وشروطهم في نقل الفقه.

4. المنهج الرابع: المنهج التاريخي.

استعملت هذا النوع من المناهج في المطلب الثاني من المبحث الأول في الفصل الاول، حين تكلمت عن نشأة الإسناد، عبر التاريخ، ولا يليق بمثل هذا إلا هذا النوع من المناهج.

5. **المنهج الخامس: المنهج التحليلي الاستنباطي.**

استعملت ذلك في الفصل المحوري من هذه المذكرة حيث أسوق أقوال العلماء في المسألة، ثم أقوم بتحليلها، لأستنبط من خلالها خلاصة للمبحث أو المطلب المدروس.

- وأما من ناحية الشكل فكان عملي كما يلي:

1. عدم التقيد بالتوازن بين الفصول في عدد المباحث، والمطالب، والصفحات، على اعتبار أن هذا المنهج لا يستقيم دائما مع البحث في العلوم الشرعية، فإن ما يقتضيه هذا من الإطالة أو الاختصار قد لا يقتضيه الآخر.
2. أقتصر عند تخريجي للأحاديث على كتاب الترمذي، فأذكر الكتاب (الأبواب)، ثم الباب، ورقم الحديث، والجزء، والصفحة.

3. اكتفيتُ في ترجمة الأعلام على بعض شيوخ الترمذي، وبعض تلامذته، والأئمة أصحاب المذاهب المذكورين في كتاب الترمذي، إضافة إلى ذلك قمت بترجمة لجميع رجال أسانيد نقل الأقوال الفقهية.
4. جعلت لكل فصل من فصول هذا البحث فقرة تمهيدية في بداية الفصل كإشارة لما سيتم دراسته، ثم أسوق فقرة في نهاية هذا الفصل أبيّن فيها أهم النتائج المتوصل إليها في الفصل نفسه.
5. اقتصرت في ذكر الحاشية على الفصول التي حوت موضوع الدراسة، ولم أتقيد بذلك في المقدمة والخاتمة.
6. حاولت جاهداً أن أنسب جميع الأقوال إلى أصحابها، أمانة لهم، وما كان من سقط أو سهو فألتمس فيه العذر.
7. أما في ذكر المصادر فقد اقتصرت في ذلك على جامع الترمذي الذي هو محل الدراسة، وصحيحي البخاري ومسلم، أما بقية الكتب فقد جعلتها كمراجع للبحث.
8. وكان عملي في الحاشية أن أذكر اسم المؤلَّف، ثم المؤلِّف، ثم المحقق، ورقم الطبعة، وسنة الطبعة، ثم دار النشر، والمدينة والبلد، والجزء، والصفحة، كل على حسب وجوده.
9. عند إعادة ذكر المصدر أو المرجع، أقوم بذكر الاسم الكامل للمؤلَّف، والمؤلِّف، ثم أذكر مرجع سابق، أو المرجع نفسه.

خطة البحث:

قسّمت هذه الرسالة إلى مقدمة وفصل تمهيدي وفصلين رئيسين وخاتمة، واشتملت المقدمة على التعريف بالبحث وبيان أهميته، وأسباب اختياره.

الفصل التمهيدي: وفيه ترجمة كاملة للإمام الترمذي وجهوده في خدمة السنة النبوية، وتعريف بكتابه «الجامع» أو كما يطلق عليه الكثير «سنن الترمذي»، واشتمل هذا الفصل على مبحثين:

المبحث الأول: تحدثت فيه عن ترجمة الإمام الترمذي الشخصية، ابتداءً من اسمه ولقبه، مرورا، بحاله في آخر عمره، إلى أن توفاه المولى تبارك وتعالى.

ثم تناولت الجانب العلمي من حياته؛ فتكلمت على كيفية تلقيه للعلم، مرورا بشيوخه، وتلاميذه، وقد عقدت فصلاً في مسألة من قال تجهيل ابن حزم له.

أما **المبحث الثاني**: فخصصته لجهود الإمام الترمذي، وكتابه الجامع.

فكان الحديث فيه عن جهود الإمام الترمذي في خدمة السنة، مبرزاً في ذلك أهم مصفاته العلمية في ذلك، ثم الكلام عن كتاب «الجامع»، وذلك من خلال التعريف بالكتاب، وبمحتواه، ومنهج صاحبه فيه، وكذا مصادره في هذا الكتاب.

الفصل الأول: جعلت فيه تعريفات وممهدات تخص الأسانيد وما يتعلق بها من مفاهيم.

وقسمته إلى مبحثين كذلك:

أما المبحث الأول: تناولت في **المطلب الأول** منه تعريفات خاصة بالإسناد وما يتعلق به من مفاهيم، ثم بيان معانيها في اللغة، والمقصود منها في اصطلاح المحدثين ومنها: السند، والإسناد، والمسنَد، والمسنِد، والطريق، والمخْرَج، والمخْرِجُ، والوجه، والحديث، والرواية.

وأما المطلب الثاني من هذا المبحث: فقد تكلمت فيه عن الأهمية البالغة التي يحظى بها الإسناد عند جمهور العلماء، مستنداً إلى أقوالهم في ذلك، ثم بيّنت نشأة الإسناد وبذرته، وتطوره على مدار التاريخ الإسلامي.

المبحث الثاني: فقد خصصته للأسانيد الفقهية في جامع الترمذي، وما يتعلق بها من مباحث، فقمت من خلاله بتعريف للكتب المسندة، وأنواعها، وكتب السنة، وأنواعها، ثم بيّنت بعد ذلك الفروق بينها، وتناولت بعد ذلك مطلباً خاصاً بالأسانيد الحديثية والأسانيد الفقهية، والفرق بينهما، ثم عرجت على بيان المذاهب الفقهية التي اعتمدها الإمام أبو عيسى في كتابه، مترجماً في ذلك لصاحب المذهب، والتعريف ببعض مؤلفاته، مع بيان أصول المذهب المعتمدة، ثم ختمت المبحث والفصل بذكر لبعض الأبواب التي ذكر فيها الترمذي أقوال الفقهاء، مبيّناً طريقته في ذلك.

أما الفصل الثاني: والذي يعتبر بمثابة الفصل المحوري للبحث، فقد قسمته إلى مبحثين أيضاً.

المبحث الأول: دراسة الأسانيد الفقهية، وقد قمت في هذا المبحث بعرض الأسانيد التي ساقها الإمام الترمذي إلى الفقهاء في كتابه العلل الصغير، ثم بدأت بدراسة مخصصة لكل إسناد، فيما يتعلق باتصال السند أولاً، ثم دراسة وثاقة الرواة الناقلين للفقه ثانياً، وذلك من خلال إسقاط شرطي العدالة والضبط على الرواة، ثم قمت بعرض بعض الأسانيد الحديثية التي ساقها الإمام الترمذي إلى رسول الله ﷺ، ومن ثَمَّ يتجلّى لنا الفرق بين هذين النوعين من الأسانيد عند العلماء عموماً، وعند الإمام الترمذي على وجه الخصوص.

أما المبحث الثاني: فتناولت فيه قراءة في الأقوال الفقهية التي اعتمدها الترمذي في كتابه، وتطرقت في هذا المبحث إلى عدة أمور منها:

- تمييز الأبواب الفقهية التي اعتمدها الترمذي لنقل هذه الأقوال، من خلال الكشف عن الأبواب التي حوت أقوال الفقهاء من غيرها، مع بيان السبب في ذلك.
- الفصل في نقل الترمذي لأقوال الفقهاء، في كونه أخذها من أصحاب المذاهب مشافهة، أو بواسطة في ذلك، مع بيان الطرق المتبعة للكشف عن ذلك.
- ثم تطرّقت إلى بيان مكانة أصحاب الأقوال الفقهية في سنن الترمذي.
- كما تم الفصل والكشف عن الأقوال التي اعتمدها الإمام في كتابه أكثر من غيرها، بالأرقام، وذلك من خلال إحصاء قمت به لكتاب الترمذي في ذلك، حيث أحصيت كتاب الجامع بجميع أبوابه مفتشاً عن ذكر الترمذي لآراء الفقهاء وفتاويهم، ثم وضعت ذلك في جدول حتى أسهل على طلبة العلم الحصول على هذه الأرقام.
- ثم عرضت عدة تساؤلات تخص مقصد الإمام الترمذي من نقل هذه الأقوال الفقهية، مع بعض الانتقادات التي جاءت من قِبَل أهل العلم في ذلك، مع الإجابة عليها من خلال جمع أقوال العلماء في ذلك، ومنها:
- بيان مقصد الترمذي من نقله أقوالاً لأصحاب المذاهب، مخالفة لما استقرّ عليه المذهب.

- تصنيف الكتاب ضمن السنن، وقد حوى أقوالاً وفتاوى لأصحاب المذاهب، ومثل الذي يتضمن غير أحاديث رسول الله ﷺ، يدخل ضمن المصنفات، لا السنن، وقد بينت علة ذلك من خلال أقوال العلماء في ذلك.
- ثم قمت بدراسة عبارة «والعمل عليه عند أهل العلم»، التي وردت بكثرة في كتاب الترمذي، مع بيان العبارات المشابهة لها، ومقصد الترمذي منها، مع التمثيل لذلك.
- وقد قمت بدراسة اعتماد الإمام الترمذي لقولين للإمام الشافعي –رحمه الله– «القديم والجديد»، مع أن الذي استقر عليه المذهب هو القول الجديد، موضحاً في ذلك معنى القولين للإمام الشافعي، وعلاقة كل منهما بالآخر، والسبب في سياقة الإمام الترمذي لهما جميعاً.
- ثم تطرقت إلى الإجابة على التساؤل الأخير الذي عُني بذكر السبب في فقدان أقوال الإمام أبي حنيفة النعمان –رحمه الله–، ومذهبه في كتاب الترمذي.

الخاتمة: ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي، ثم أعقبت البحث بفهارس للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأعلام المترجم لهم، والمصادر والمراجع، ثم الموضوعات.

هذا وقد تنوعت عندي المصادر والمراجع التي استندت إليها في هذا البحث، حيث اعتمدت على كتاب «جامع الترمذي» كما سبق وذكرت كمصدر أساس، وبعض الكتب الأخرى من أمهات الكتب، التي ساعدتني في هذا البحث كثيرا، واعتمدت بعض الكتب الأخرى، والبحوث والرسائل الأكاديمية التي أنجزت في مختلف المعاهد والجامعات الإسلامية في شتى بقاع العالم كمراجع.

وقد أنجزت هذه الرسالة ولم آل فيها جهداً، ولابد أن يوجد فيها الخطأ لقوله تعالى:

﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ النساء 82.

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك أستغفرك وأتوب إليك. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفصل التمهيدي

ترجمة الإمام الترمذي، وجهوده في خدمة السنة، وكتابه الجامع

المبحث الأول: ترجمة الإمام الترمذي (حياته الشخصية والعلمية)

المبحث الثاني : جهود الترمذي في خدمة السنة النبوية ، وكتابه الجامع.

الفصل التمهيدي

ترجمة الإمام الترمذي، وجهوده في خدمة السنة، وكتابه الجامع

سوف أعرض من خلال هذا الفصل ترجمة الإمام الترمذي، من خلال ما ورد في المصادر التي تكلمت عن تاريخ الرجال وكذا الكتب التي عُنيت بالعلوم التي تكلم فيها عن الإمام من كتب حديثية، وأخرى فقهية، ثم أذكر فصلاً في مسألة تجهيل الإمام ابن حزم له، بعد ذلك أعرج على ذكر جهود الإمام في خدمة السنة، بذكر مؤلفاته، مع التعريف ببعضها، وخصصت آخر هذا الفصل لكتابه الجامع الذي هو موضوع الدراسة.

وقد قسَّمتُ الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ترجمة الإمام الترمذي (حياته الشخصية والعلمية)

المبحث الثاني : جهود الترمذي في خدمة السنة النبوية، وكتابه الجامع.

الفصل التمهيدي: ترجمة الإمام الترمذي، وجهوده في خدمة السنة، وكتابه الجامع

ويتضمن مبحثين، يتعلق أولها بالإمام الترمذي رحمه الله تعالى، وحياته الشخصية والعلمية، أما المبحث الثاني فخصصت المطلب الأول منه للجهود التي قدمها الإمام خدمة للسنة النبوية على العموم، والحديث النبوي على وجه الخصوص.

أما المطلب الأخير من هذا الفصل فتناولت فيه كتابه الجامع، وما يتعلق به من مباحث، وثناء العلماء عليه.

المبحث الأول: ترجمة الإمام الترمذي

في هذا المبحث؛ سوف أعرض حياة الإمام الترمذي –عليه رحمه الله–، الشخصية، والعلمية، حيث أتناول مكانته العلمية، ومنزلته بين أقرانه من أئمة الحديث والفقه، وكذا نبوغه في علوم السنة عموما.

كما سأذكر أقوال أهل العلم وأساطينه في حق هذا الإمام الكبير.

المطلب الأول: حياة الإمام الترمذي الشخصية.

أعرض من خلال هذا المطلب جانباً من حياة الإمام الترمذي الشخصية، فأذكر من خلالها: اسمه، ولقبه، وكنيته، ونسبته، وبعض المحطات التي لها علاقة بحياته الشخصية، إلى غاية وفاته رحمة الله تعالى عليه.

1.اسمه ، لقبه ، كنيته ، نسبته:

اسمه: هو أبو عيسى، مُحَمَّد بن عيسى بن سورة بن مُوسَى بن الضحاك، وقيل: مُحَمَّد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السكن السُّلَمي، البوغي، الترمذي، أَبُو عيسى التِّرْمِذِيّ الضرير الحافظ، صاحب "الجامع "وغيره من المصنفات، أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، ومن نفع الله بِهِ المسلمين[1].

كما ورد في نسبه عدة أقوال نذكر منها:

1 – تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، تـ: الدكتور بشار عواد، ط 1، 1992م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج 26، ص 250.

– محمد بن عيسى بن سورة بن شداد الترمذي[1].

– أبو عيسى محمد بن عيسى بن سهل الترمذي[2].

لقبه: لُقِّبَ الإمام بـ: «الترمذي».

كنيته: كان الإمام الترمذي يُكَنَّى بـ: «أبي عيسى».

نسبته: يُنسب الإمام إلى قبيلة بني سُلَيْمٍ، وهي قبيلة من غيلان، فيقال له «السلمي».

قيل: إنه كان أكمه، واختلف في ذلك هل ولد كذلك أم حصل له عارض، طاف البلاد، وسمع خلقا كثيرا من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين وغيرهم[3]، ولم يرحل إلى مصر والشام[4].

اختُلف فيه، فقيل: وُلد أعمى، والصحيح أنه أضر في كبره، بعد رحلته وكتابته العلم[5].

والبوغي: بضم الباء الموحدة، وسكون الواو، وفي آخرها الغين المعجمة، نسبة إلى بوغ قرية من قرى ترمذ، على ستة فراسخ[6].

وقد ساق الحافظ الذهبي، (ت: 748هـ) اختلاف بعض الأئمة في ضبط هذه النسبة، وهي على وجوه:

– تُرمذ: بضم التاء، وهو ما ذهب إليه شيخ الإسلام محمد بن عبد الله الأنصاري (ت:481هـ).

---

1 – الأنساب، للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تـ، وتعليق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، ط 2، 1400هـ، 1980م، مكتبة ابن تيمية القاهرة، ج 3، ص 42.

2 – تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية: د. عبد الحليم النجار، ط 3، دار المعارف بمصر، 1974م، ج 3، الباب السابع، ص 189.

3 – تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، المرجع نفسه، الجزء 3، الباب السابع ص 189.

4 – سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت: علي أبو زيد، ومجموعة من المحققين بإشراف: الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1983م، ج 13، ص 271.

5 – سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، المرجع نفسه، ج 13، ص 271.

6 – الانساب، للسمعاني، مرجع سابق، ج 2، ص 361.

– وجاء في لسان العرب: الفرسخ من المسافة المعلومة في الأرض مأخوذ منه . والفرسخ: ثلاثة أميال أو ستة، سُمِّيَ بذلك لأن صاحبه إذا مشى قعد واستراح من ذلك كأنه سَكَنَ: لسان العرب، لجمال الدين ابن منظور الرويفعي الإفريقي (ت: 711هـ)، ط 3، 1414هـ، دار صادر، بيروت، لبنان، ج 3، ص 44.

- تَرمذ: بفتح التاء، وهو ما نُقِل عن أبي الفتح ابن سيد الناس اليعمري، رحمه الله (ت:734هـ).
- تِرمذ: بالكسر، وهو المستفيض على الألسنة حتى يكون كالمتواتر، قاله أبو الفتح ابن دقيق العيد القشيري (ت: 702هـ)[1].
- وقال أبو سعد السمعاني: «والناس مختلفون في كيفية هذه النسبة، بعضهم يقولون بفتح التاء المنقوطة بنقطتين من فوق، وبعضهم يقولون بكسرها، والمتداول على لسان تلك البلدة، وكنت أقمت بها اثني عشر يوما، بفتح التاء وكسر الميم»[2].
- أما ما اشتهر الآن، هو كسر التاء، وإسكان الراء، ثم ميم مكسورة، والذال الساكنة.

كما ينسب الإمام الترمذي إلى مرو، حيث قال عن نفسه: «كان جدي مروزيا، انتقل من مرو أيام الليث بن يسار»[3].

2.مولده:

اختلف المؤرخون في ضبط سنة ميلاد الإمام، فنص بعضهم على أنها سنة تسع ومائتين[4]، وذكر بعضهم أنها سنة عشر ومائتين[5]، واكتفى آخرون بأن قالوا:

«ولد سنة بضع ومائتين»[6].

---

1 - سير أعلام النبلاء، للذهبي، مرجع سابق، ج 13، ص 273- 274.

2 - الأنساب، للسمعاني، مرجع سابق، ج 3، ص 44.

3 - جامع الأصول، لابن الأثير الجزري، ت: عبد القادر الأرناؤوط، ط 1، 1389هـ، 1969م، مكتبة دار البيان، الكويت، ج 1، ص 194.

4 - جامع الأصول، لابن الأثير، المرجع نفسه، ج 1، ص 193.

5 - تاريخ التراث العربي، لفؤاد سيسكين، نقله إلى العربية: د. محمود فهمي حجازي، طبع على نفقة أمير منطقة الرياض، سلمان بن عبد العزيز، أشرف على طباعته، إدارة الثقافة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1411هـ، 1991م، المملكة العربية السعودية، ج 1، ص 299.

6 - الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن عبد الله الصفدي، (ت: 764هـ) ت: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ط 1، 1420هـ، 2000م، ج 4، ص 207.

فعلى أرجح الأقوال ولد الإمام أبو عيسى الترمذي، سنة تسع ومائتين، وكان ذلك بترمذ[1].

وترمذ مدينة خرسانية على الضفة الشرقية من وادي جيحون، في جنوب جمهورية أوزبكستان، على حدود أفغانستان _ حسب التقسيم الجغرافي الحالي _ بها دار الإمارة ، ولها أسواق وعمارات، وهي مدينة حسنة عامرة آهلة، مفروشة الأزقة بالأجر[2]، وتقع حاليا شمال إيران.

فكان تحديد سنة مولده بناءً على قول الإمام الذهبي الأول: (ولد في حدود سنة تسع ومئتين)[3]، وقوله الثاني أيضا في كتابه ميزان الاعتدال:(كان من أبناء السبعين)[4].

فمن خلال كلام الإمام الذهبي في قدر عمره، وكذا سنة وفاته كما سيأتي، يتبين أنه ولد سنة تسع ومائتين (209هـ).

واختُلِف في حال ولادته، هل ولد مبصرا؟ أم ولد أعمى؟

والراجح ما ذهب إليه الأئمة، من أنه ولد مبصرا، وأضر في آخر عمره.

قال الامام الذهبي (ت: 748هـ): «اختلف فيه، فقيل ولد أعمى، والصحيح أنه أضر في كبره بعد رحلته، وكتابته العلم»[5].

وقال الحافظ ابن كثير(ت: 774هـ): «والذي يظهر من حال الترمذي، أنه إنما طرأ عليه العمى بعد أن رحل، وسمع وكتب وذاكر، وناظر وصنّف»[6].

---

1 – شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، تـ، ودراسة: د. همام عبد الرحيم سعيد، ط 1، 1407هـ، 1987هـ، مكتبة دار المنار للنشر والتوزيع، الزرقاء، الأردن، ج 1، ص 43.

2 – الروض المعطار في خبر الأقطار، لمحمد عبد المنعم الحميري، تـ: د. إحسان عباس، مكتبة لبنان للنشر، ط 2، 1984 م، ج 1، ص 132.

3 – سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، مرجع سابق، ج 13، ص 271.

4 – ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام الذهبي، تـ: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، الجزء الجزء 3، ص 678.

5 – سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، مرجع سابق، ج 13، ص 270.

6 – البداية والنهاية، لأبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تـ: علي شيري، ط 1، 1408هـ، 1988م، 1988م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج 11، ص 78.

أما الحافظ ابن حجر(ت: 852هـ)، فقد استدل لرد زعم من يقول بأنه ولد أكمه، بقول يوسف بن أحمد البغدادي الحافظ حيث قال: «أضرّ أبو عيسى في آخر عمره»[1]، وبما نص عليه الحافظ بن علك(ت: 325هـ): أن أبا عيسى من شدة ورعه، «بكى حتى عمي»[2]، وبما حكى الإمام الترمذي عن نفسه قائلا: «كنت في طريق مكة، وكنت كتبت جزأين من أحاديث شيخ، فمر بنا ذلك الشيخ، فسألت عنه، فقال: فلان، فرُحت إليه وأنا أظن أن الجزأين معي، وإنما حملت معي في محملي جزأين غيرهما شبههما، فلما ظفرت به سألته السماع، فأجاب وأخذ يقرأ من حفظه، ثم لمح فرأى البياض في يدي فقال أما تستحي مني؟ فقصصت عليه القصة وقلت له إني أحفظه كله فقال اقرأ فقرأته عليه على الولاء...»[3].

3.حاله في آخر عمره:

من خلال ما ذكرنا في سيرة الترمذي، يتبين أنه صاحب علم وورع وزهد، فكان مثلا لذلك، وكان كما سبق ذكره، كثير البكاء من خشية الله، مما أدى إلى فقد بصره في آخر عمره، وبقي كفيفا إلى أن وافته المنية.

4.وفاته:

اختلف العلماء الناقلون لخبر وفاة الإمام الترمذي فيما بينهم، فقال السمعاني في الأنساب في مادة (الترمذي): (توفي بقريته بوغ سنة نيف وسبعين ومائتين، بإحدى قرى ترمذ)[4]، وقال في مادة (البوغي): (مات بقرية بوغ سنة: 275هـ)، كما قلد ياقوت السمعاني في الأولى، وابن خلكان قلده

1 – تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ط 1، 1326هـ مطبعة دائرة المعارف النظامية بالهند، ج 9، ص 389.

2 – تهذيب التهذيب، لابن حجر، المرجع نفسه، ج 9، ص 389.

3 – تهذيب التهذيب، لابن حجر، المرجع نفسه، ج 9، ص 388.

4 – الأنساب، للسمعاني، مرجع سابق، ج 3، ص 4.

في الثانية، وذكر الشيخ عابد السندي بخطه على نسخة الترمذي أنه ولد سنة 209هـ، وعاش 68 سنة، ومات سنة 277هـ، وقيل أنه توفي بعد سنة: 280هـ[1]، والصواب هو ما نقله المستغفري[2].

والراجح ما ذكره الحافظ أبو العباس جعفر بن محمد بن المعتز المستغفري: «مات أبو عيسى الترمذي الحافظ بترمذ، ليلة الاثنين، لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب، سنة تسع وسبعين ومئتين(279هـ)»[3].

المطلب الثاني: حياة الإمام الترمذي العلمية.

بعدما ذكرنا جانبا من حياة الإمام الترمذي الشخصية، نأتي على ذكر بعض الجوانب العلمية من حياته.

1.تلقيه العلم:

تلقى الإمام الترمذي رحمه الله العلم في صباه، فكان ذلك على شيوخ بلدته والقادمين إليها وإلى ما جاورها، وكان من أوائل شيوخه: أبو جعفر محمد بن جعفر السمناني القومسي، حيث توفي قبل العشرين ومائتين(220هـ)[4]، وإسحاق بن راهويه[5]، ثم رحل إلى الآفاق يتلمس العلم رواية ودراية، فتتلمذ على مشاهير عصره، كالإمام محمد بن إسماعيل البخاري، فكان من أكثر الشيوخ تأثيرا فيه، وعنه أخذ الترمذي علم العلل[6].

---

1 – قاله أبو يعلى الخليلي، فذكره ابن نقطة (ت: 629هـ) في كتابه: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، تـ: كمال يوسف الحوت، ط 1، 1408هـ، 1988م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 1، ص97.

2 – مقدمة جامع الترمذي، تـ: أحمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط 2، 1397هـ، 1977م، ص 91.

3 تهذيب الكمال، للمزي، مرجع سابق، ج 26، ص 252.

4 - تقريب التهذيب لابن حجر، مرجع سابق، ص 472.

5 – إسحاق بن راهويه، الحنظلي، التميمي، (161–238هـ / 778–853م)، أحد أئمة المسلمين، وعلماء الدين، اجتمع له الحديث، والفقه، والحفظ، والصدق، والورع، والزهد، ورحل إلى العراق، والحجاز، واليمن، والشام، وعاد إلى خراسان، فاستوطن نيسابور إلى أن مات بها، وانتشر علمه عند أهلها، أحد شيوخ الإمام البخاري، من مصنفاته المسند، كما سيأتي فصل في ترجمته لاحقاً. من كتاب تهذيب الكمال، للمزي، مرجع سابق، ج 2، ص 373.

6 – شرح علل الترمذي، لابن رجب، مرجع سابق، ج 1، ص 43.

قال أبو سعد الإدريسي: «كان أبو عيسى يضرب به المثل في الحفظ»، وقال الحاكم: سمعت عمر بن علك يقول: «مات البخاري، فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى، في العلم والحفظ والورع والزهد، بكى حتى عمي، وبقي ضريرا سنين»[1].

وقال نور الدين عتر في كتابه الموازنة: «وفي عصره دب التقليد في الأمة، وانتشر العمل بالمذاهب الفقهية، فاستوعب الترمذي المذاهب المشهورة في عصره وأحاط بها، كما اطلع على فقه أهل الرأي، أهل الكوفة كأبي حنيفة وأصحابه، وابن أبي ليلى، وغيرهم من فقهاء الرأي، وأخذ فقه أهل الحجاز، فتلقى فقه الإمام مالك عن إسحاق بن موسى الأنصاري، وعن أبي مصعب الزهري، تلميذ مالك وغيرهما وتلقى عن الحسن بن محمد الزعفراني، تلميذ الشافعي صاحب مذهب الشافعي في القديم، وأخذ قوله الجديد عن الربيع بن سليمان، تلميذ الشافعي، وكذلك عنى بآراء المحدثين الفقهية، فدرس أقوال أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وسفيان الثوري وغيرهم، واطلع عليهم اطلاعا عظيماً فجمع بذلك الفقه في الحديث، والأقوال والمذاهب المتعددة المشارب، جمعاً لا نظير له، فكان معْلمة الفقه الإسلامي، كما كان معْلمةً في الحديث، وعلله وأسانيده، وسائر فنونه، وقد ذكر أنه ألف كتابا في الفقه، أشار إليه آخر الجامع، ولكننا لم نعثر على هذا الكتاب، وعلى كل حال؛ فإن كتابه «الجامع»، دليل كافٍ على تفقه الترمذي في الحديث، واطلاعه على المذاهب، فقد أورد فيه عقب حديث كل باب من أقوال العلماء، والترجيح ما يدهش القارئ ويحيره، حتى لا يسع أحداً، إلا أن يشهد له بالأمانة في الفقه، كما أنه إمام في الحديث»[2].

ومما يدل على حفظه، ما ذكرنا سابقا مما نقله الإدريسي بإسناد له، أن أبا عيسى قال: كنت في طريق مكة فكتبت جزأين من حديث شيخ، فوجدته فسألته، وأنا أظن الجزأين معي فسألته فأجابني،

1 – تذكرة الحفاظ، للإمام الذهبي، وضع هوامشه: الشيخ زكريا عميرات، ط 1، 1998م، ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 2، ص 154.

2 – الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، الدكتور نور الدين عتر، رسالة دكتوراه، شعبة التفسير والحديث، كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، مصر، بتاريخ 6 شعبان 1384هـ، 10 كنون الأول، سنة 1964م، ط 1، 1390هـ، 1980م، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ص 19.

فإذا معي جزء بياض، فبقي يقرأ علي من لفظه، فنظر فرأى في يدي ورقا بياضا فقال: أما تستحي مني؟ فأعلمته بأمري، وقلت: أحفظه كله، قال: اقرأ. فقرأته عليه، فلم يصدقني، وقال: استظهرت قبل أن تجيء؟ فقلت حدثني بغيره، فحدثني بغيره، فحدثني بأربعين حديثا، وقال: هات، فأعدتها عليه ما أخطأت في حرف[1].

وممّا أفاد الترمذي الرسوخ في علم الحديث، عنايته بلُقِيِّ الأئمة الكبار الذين إليهم المنتهى في حفظ الحديث ودرايته، وأخذ عنهم، فأكمل تحصيله وتعمقه، وبرز نبوغه، فتقدم إلى محراب الإمامة في الحديث غير منازَع ولا مدافَع، فلقي الإمام مسلماً، ولقي أبا داود السجستاني وروى له في جامعه، وكذا الإمام الدارمي، وأبي زرعة الرازي[2].

كما ضم الإمام الترمذي إلى علمه بالحديث وروايته، تعمقه في معناه، والتفقه فيه، ومعرفة مذاهب العلماء، وكان له في البخاري المرشد الحاذق في فقه الحديث، واستنباط دقائق المعاني ولطائف الإشارات، وهو الإمام الفطن الغواص، فتكونت ملكة الترمذي في فقه الحديث على البخاري[3]، كما قال الحافظ الذهبي: (وتفقه في الحديث بالبخاري)[4].

وقد واصل الترمذي طلب العلم حتى وفاته، وألف بعد لقائه بالبخاري أعظم مؤلفاته الجامع، والعلل الكبير، والشمائل، وهي التي حفظها الزمن وطوى ما سواها عنا، وربما عن الأجيال القادمة إلى الأبد[5].

2.شيوخه:

يعتبر الإمام الترمذي ممن يعتد بهم في الحفظ والإتقان والمذاكرة، حيث طلب العلم عن عدة شيوخ كبار، من محدثين وفقهاء، فنال شرف هذين العِلمين، ويصلح بذلك أن نطلق عليه لقب

1- تذكرة الحفاظ، للإمام الذهبي، مرجع سابق، ج 2، ص 634.

2 – الموازنة بين الجامع والصحيحين، نور الدين عتر، مرجع سابق، ص 16 – 17، بتصرف.

3 – الموازنة بين الجامع والصحيحين، نور الدين عتر، المرجع نفسه، ص 19.

4 – تذكرة الحفاظ، للذهبي، مرجع سابق، ج 2، ص 154.

5 – تراث الترمذي العلمي، الدكتور أكرم ضياء العمري، لا ط، لاس ن، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ص 8.

المحدث الفقيه، فطلب العلم على أهل بلده أولا، ثم ارتحل إلى عدة أمصار لطلب العلم هناك عن علمائها.

وقد ذكر المزي: أن رحلته كانت بعد المائتين والأربعين (240هـ)[1].

سمع من خلق كثير من الخراسانيين والحجازيين والعراقيين. وقد وصل عدد شيوخه إلى 221 شيخا؛ منهم تسعة عشر شيخا شارك الإمامُ الترمذيُّ الإمامين البخاري ومسلم في الرواية عنهم وتسعة شيوخ، ذكرهم الإمام أحمد شاكر في مقدمة تحقيقه للجامع، حدث عنهم أصحاب الكتب الستة، وهم:

- محمد بن بشار بندار المتوفى (ت: 252هـ).
- زياد بن يحي الحساني (ت: 254هـ).
- عباس بن عبد العظيم العنبري (ت: 246هـ).
- محمد بن المثنى أبو موسى (ت: 252هـ).
- أبو سعيد الأشج عبد الله بن سعيد الكندي (ت: 257هـ).
- يعقوب بن إبراهيم الدورقي (ت: 252هـ).
- أبو حفص عمر بن علي الفلاس (ت: 249هـ).
- محمد بن معمر القيسي البحراني(ت: 256هـ).
- نصر بن علي الجهضمي (ت: 250هـ)[2].

كما أن الإمام الترمذي كان شديد الحرص على السماع من كبار شيوخ الحديث في زمانه، كالشيخين; البخاري ومسلم والإمام أبي داود كذلك، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي صاحب السنن[3]، وهؤلاء العلماء والائمة المحدثون، هم أبرز شيوخ الامام الترمذي.

1- تهذيب الكمال، للمزي، مرجع سابق، ج 1، ص 401، الحاشية: 2.

2 – مقدمة جامع الترمذي، مرجع سابق، ج 1، ص 81.

3- مناهج المحدثين، للدكتور سعد بن عبد الله الحميد، اعتنى به: أبو عبيدة ماهر بن صالح آل مبارك، ط 1، 1420هـ، 1999م، دار علوم السنة، الرياض، المملكة العربية السعودية،، ص 81.

كما حدث عن خلق كثير، نعرج على تعريف مختصر لبعض منهم، وآخرين على سبيل الذكر فقط، منهم:

- **قتيبة بن سعيد (ت: 240هـ)**: و هو(شيخ الإسلام، المحدِّث، الإمام، الثِّقَةُ، الجوَّال، راوِيةُ الإسلام، أَبُو رجاءَ قُتَيْبَةُ بنُ سَعِيْدِ بن جمِيْل بن طرِيْف الثَّقَفِيُّ مؤلاهم، البلخيُّ، البغلاَنِيّ، من أَهْل قرية "بغْلاَن" مِنْ موالي الحجاج بن يوسف الأمير الظالم، وهو بن أَخِي وَشِيْمِ بنِ جَمِيْلٍ الثَّقَفِيِّ)[1].
- **إسحاق بن راهويه**: تم التعريف به إيجازاً، ويأتي التعريف به مفصلا في الفصل الأول.
- **محمد بن عمرو السواق البلخي (ت: 236هـ)**: وهو أقدم شيوخه.
- **محمود بن غيلان (ت: 239هـ)**: وهو(الإمام، الحافِظ، الحجَّة، أَبو أَحْمد العدويُّ مولاهم، المرْوَزيّ، من أَئمّة الأَثر، حَدَّثَ عَنْ: سُفيان بن عُيَيْنة، والفضل بن موسى، حدث عنه: أبو زرعة، وأبو حاتم)[2].
- **إسماعيل بن موسى الفزاري**: (ويقال له أَبُو محمّد، ويقال: أبو إسحاق الكوفي، نسيب السدي، روى عن: إبراهيم بن سعد الزّهري، وبشر بن الوليد الهاشمي، روى عنه: البخاري في كتاب "أفعال العباد"، وأبو داود، والتّرمذي، وابن ماجه)[3].

كما أخذ الإمام عن شيوخ أخرين كثر نذكر منهم:

أحمد بن منيع، وأبي مصعب الزهري (ت: 242هـ)، وبشر بن معاذ العقدي، والحسن ابن أحمد بن أبي شعيب، وأبي عمار الحسين بن حريث، والمعمر عبد الله ابن معاوية الجمحي (ت: 243هـ)، وعبد الجبار بن العلاء، وأبي كريب، وعلي بن حجر (ت: 244هـ)، وعمران بن موسى القزاز، ومحمد بن أبان المستملي، ومحمد بن حميد الرازي، ومحمد بن عبد الأعلى، ومحمد بن رافع، ومحمد بن عبد العزيز ابن أبي رزمة (ت: 241هـ)، ومحمد بن عبدالملك بن أبي الشوارب(ت: 244هـ)، ومحمد

1 – سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، طبعة الحديث الأولى، 1427هـ، 2006م، القاهرة، مصر، ج 9، ص 86

2 – سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، المرجع نفسه، ج 12، ص 223 .

3 – تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، مرجع سابق، ج 3، ص 210 .

بن يحيى العدني، ونصر بن علي، وهارون الحمال، وهناد بن السري، وأبي همام الوليد بن شجاع، ويحيى بن أكثم، ويحيى بن حبيب بن عربي، ويحيى بن درست البصري، ويحيى بن طلحة اليربوعي، ويوسف بن حماد المعْني، وإسحاق بن موسى الخطمي، وإبراهيم بن عبد الله الهروي، وسويد بن نصر المروزي، فأقدمُ ما عنده حديث مالك و الحمادين، والليث، وقيس بن الربيع، وينزل حتى إنه أكثر عن البخاري، وأصحاب هشام بن عمار ونحوه[1].

3. تلاميذه:

كان الإمام الترمذي كمن سبقه من أقرانه كالبخاري ومسلم، عبارة عن مدرسة حديثية فقهية ينتفع بها الطلبة في زمانه، حيث كان مقصد العديد من طلبة العلم، فارتحل إليه كل من سمع بعلمه، فذكر الذهبي الكثير منهم في تذكرة الحفاظ.

وأهمهم: أبو العباس **المحبوبي**، راوي كتاب الجامع عنه، ترجم له ابن العماد، في كتابه شذرات الذهب، حيث قال: «أبو العباس المحبوبي، محمد بن أحمد بن محبوب المروزي، محدث مرو وشيخها ورئيسها، توفي في رمضان، (سنة: 346هـ)، وله سبع وتسعون سنة (97 سنة)، روى جامع الترمذي عن مؤلفه، وروى عن سعيد بن مسعود، صاحب النضر بن شميل. وأمثاله»[2].

كما سمع منه شيخه إمام الحديث **محمد بن اسماعيل**.

وتتلمذ عنه عدد كبير من الخلق منهم:

أبو بكر أحمد بن إسماعيل السمرقندي، وأبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي التاجر، وأحمد بن علي بن حسنويه المقرئ، وأحمد بن يوسف النسفي، وأسد بن حمدويه النسفي، والحسين بن يوسف الفربري، وحماد بن شاكر الوراق، وداود بن نصر بن سهيل البزدوي، والربيع بن حيان الباهلي، وعبد الله بن نصر أخو البزدوي، وعبد بن محمد بن محمود النسفي، وعلي بن عمر بن كلثوم السمرقندي، والفضل بن عمار الصرام، وأبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب، راوي الجامع، وأبو

1- سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، مرجع سابق، ج 13، ص 271 .

2 - شذرات الذهب من أخبار ذهب، لابن العماد الفكري الحنبلي، (ت: 1089هـ)، تـ: محمود الأرناؤوط، ط 1، 1406هـ، 1986م، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، لبنان، ج 4، ص 245.

جعفر محمد بن أحمد النسفي، وأبو جعفر محمد بن سفيان بن النضر النسفي الأمين، ومحمد بن محمد بن يحي الهروي القراب، ومحمد بن محمود بن عنبر النسفي، ومحمد بن مكي بن نوح النسفي، ومسبح بن أبي موسى الكاجري، ومكحول بن الفضل النسفي، ومكي بن نوح، ونصر بن محمد بن سبرة، والهيثم بن كليب الشاشي الحافظ، راوي الشمائل عنه، وآخرون.

وقد كتب عنه _كما سبق وذكرنا_ شيخه أبو **عبد الله البخاري**، وهذا ما يزيده قيمة عند أهل العلم، وهو ديدن العلماء الكبار في تواضعهم، حيث يسمع بعضهم عمن تتلمذ عنه .

فقال الترمذي في حديث عطية، عن أبي سعيد: «يا علي: لا يحل لأحد أن يجنب في المسجد غيري وغيرك»[1]، سمع مني محمد بن إسماعيل هذا الحديث، واستغربه.[2]

وحديث ثان لابن عباس في تفسير آية من سورة الحشر قال الله تعالى:﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيُخْزِيَ ٱلْفَٰسِقِينَ ۝٥﴾، حيث قال: اللينة النخلة[3].

4.منزلته العلمية ومكانته بين الأئمة:

عُرِف الترمذي بأنه الإمام الحافظ المتقن الثقة الحجة، فقد ذكره الأئمة والعلماء، وذكروا مصنفاته ونفاستها، كما شهدوا له بالحفظ والإتقان، وأثنوا عليه كثيرا، نذكر أقوال بعض منهم، على سبيل المثال لا الحصر:

1- **قال ابن حبان في "الثقات"**: كان أبو عيسى ممن جمع، وصنف، وحفظ، وذاكر[4].

1- هو في "سنن الترمذي" برقم: (3727)، من طريق: «علي بن المنذر، قال: حدثنا محمد بن فضيل، عن سالم بن أبي حفصة، عن عطية، عن أبي سعيد ... قال علي بن المنذر: قلت لضرار بن صرد: ما معنى هنا الحديث؟ قال: لا يحل لأحد يستطرقه جنبا غيري وغيرك». الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ، ومعرفة الصحيح والمعلول و ما عليه العمل، للإمام الترمذي، تـ: محمد شاكر وآخرون، ط2، 1395هـ، 1975م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ج 5، ص 639.

2- سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، مرجع سابق، ج 13، ص 271.

3- جامع الترمذي، تـ: بشار عواد، ط 1، 1998هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ح ر: 3303، ج 5، ص 262.

4- الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن معاذ بن معبد التميمي، أبو حاتم الدارمي، البستي، ط 1، 1393هـ، 1973م، دائرة المعارف العثمانية، بحيدر أباد الدكن، الهند، ج 9، ص 153.

2- **وقال أبو سعد الادريسي**: كان أبو عيسى، يضرب به المثل في الحفظ[1].

3- **وقال الحاكم**: سمعت عمر بن علك يقول: مات البخاري، فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى، في العلم والحفظ، والورع والزهد[2]، بكى حتى عمي، وبقي ضريرا سنين[3].

4- **وقال الحافظ أبو سعد ،عبد الرحمن بن محمد الإدريسي**: (كان الترمذيُ أحد الأئمة الذين يُقتدى بهم في علم الحديث، صنف "الجامع"، و"التواريخ"، و"العلل"، تصنيف رجل متقن)[4].

5- **وقال الإمام الخليلي**: (حافظ ثقة، متفق عليه، مشهور بالأمانة والعلم، وله كتاب في السنن، وكلام في الجرح والتعديل)[5].

6- **وقال الحافظ ابن الأثير الجزري**:(أحد الأعلام العلماء الحفاظ، وله في الفقه يد صالحة)[6].
صالحة)[6].

7- **وقال الحافظ المزي**:(أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، ومن نفع الله به المسلمين)[7].

8- **وقال الحافظ الذهبي**:(الحافظ، العلم، الإمام، البارع، مصنف "الجامع" و"العلل" وغير ذلك)[8].

9- **وقال الحافظ ابن حجر**:(صاحب الجامع أحد الأئمة)[9].

1- سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، مرجع سابق، ج 13، ص 273.

2- سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، المرجع السابق، ج 13، ص 273.

3- تذكرة الحفاظ، للإمام الذهبي، مرجع سابق، ج 2، ص 634.

4 - تهذيب التهذيب، لابن حجر، مرجع سابق، ج 9، ص 379.

5- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي خليل بن عبد الله بن أحمد بن ابراهيم بن الخليل القزويني، ت: د. محمد سعد عمر ادريس، ط 1، 1409هـ، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ج 3، ص 904.

6- جامع الأصول، لابن الأثير، مرجع سابق، ج 1، ص 193.

7- تهذيب الكمال، للمزي، مرجع سابق، ج 26، ص 250.

8- سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، مرجع سابق، ج 13، ص 270.

9- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:852هـ)، ت: محمد عوامة، ط 1، 1406هـ - 1986م، دار الرشيد، سوريا، ج 1، ص 500.

5. مسألة تجهيل ابن حزم له:

ورد في عدة مصنفات، ولدى عدد من العلماء، أن الإمام ابن حزم، عليه رحمة الله، قد جهل الإمام الترمذي رحمه الله، فمنهم من قال أن هذا كان في كتابه: «الإيصال»، ومنهم من قال أنه أورده في كتابه «المحلى»، وقد كتب الدكتور مشهور بن مرزوق الحرازي، مقالا بعنوان: «تحقيق نسبة تجهيل الإمام ابن حزم للإمام الترمذي»، يوضح فيه المسألة بطريقة علمية رائعة فنقلت بسطه فيها مع بعض التصرف.

ولبيان وتوضيح هذه المسألة، أقوم بنقل بعض أقوال العلماء في تجهيل ابن حزم للترمذي، ثم أورد بعضاً من مقال الدكتور مشهور بن مرزوق الفزاري في هذا الموضوع.

- **قول الإمام أبي الحسن علي بن القطَّان:**

(محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي، وترمذ بخراسان، جهله بعض من لم يبحث عنه، وهو أبو محمد ابن حزم، فقال في كتاب الفرائض من "الإيصال" إثر حديثٍ أورده، إنه مجهول)[1].

- **قول الحافظ الذهبي:**

(والعجب من أبي محمد بن حزم، حيث يقول في أبي عيسى: "مجهول"، قاله من كتاب "الإيصال")[2].

- **قول الحافظ ابن كثير:**

(وجهالة ابن حزم لأبي عيسى الترمذي لا تضره، حيث قال في محلاه: "ومَنْ محمد بن عيسى ابن سورة؟"، فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم، بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ)[3].

1- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، للحافظ ابن القطان الفاسي، تـ: الدكتور الحسين آيت سعيد، ط 1، 1418هـ، 1998م، دار طيبة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ج 5، ص 637.

2- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للحافظ الذهبي، حوادث ووفيات 261 – 280، تـ: الدكتور عمر عبد السلام تدمري، ط 1، 1412هـ، 1992م، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ج 20، ص 461.

3- البداية والنهاية، لابن كثير، مرجع سابق، ج 11، ص 77.

- **قول الحافظ ابن حجر في ترجمة الإمام الترمذي:**

(وأما أبو محمد بن حزم، فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع، فقال في كتاب الفرائض من "الإيصال إلى فهم كتاب الخصال": محمد بن عيسى بن سَوْرة مجهول! ولا يقولنَّ قائلٌ: لعله ما عرَفَ الترمذيّ ولا اطلع على حفظه وتصانيفه، فإنّ هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خَلْقٍ من المشهورين من الثقات الحُفّاظ، كأبي القاسم البغوي، وإسماعيل بن محمد بن الصفّار، وأبي العباس الأصمّ، وغيرهم، والعَجَبُ أن الحافظ ابن الفَرَضي، ذكرَهُ ـ أي الإمام الترمذي ـ في كتابه "المؤتلِف والمختلِف"، ونبَّه على قدْرِه، فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه فيه؟)[1].

التعقيب على أقوال الأئمة السابقة:

هذا الكلام كله ينصب على ما احتواه كتاب الإيصال، وهذا الأخير هو في عداد الكتب المفقودة، وهو ما ذهب إليه العلامة أحمد محمد شاكر، هو أن الحافظ ابن حجر لم يقف على كتاب الإيصال أصلا، فكيف نقل هؤلاء الأئمة هذا القول؟ حيث يقول: (وأنا أظنُّ أن هذا تحامل شديد من الحافظ ابن حجر على ابن حزم، ولعله لم يعرف الترمذي، ولا كتابه، بل لعل الحافظ الذهبي أخطأ نظره حين نقل ما نقل عن كتاب الإيصال، وما أظن ابن حجر رأى كتاب الإيصال، ونقل منه، وإنما أرجح أنه نقل من الذهبي، والله أعلم)[2].

وإن سلَّمنا بصحة ما نقلوه:

فقد يكون هذا أول ما كَتَب، لأنه من المعلوم أن "الإيصال" كان من أوائل كتبه، فقد قام باختصاره وكل هذا قبل كتابته للمُحلَّى .. الذي جاءته منيَّته ولم يتمّه !، فلعلّه لم يعرفه أول الأمر، ثم عرفه حين وقف على كتابه، وهذا الذي ذكرت يقع لكل من اشتغل بالصنعة الحديثية، لا نستثني من

1 – تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ج 9، ص 388.

2 – مقدمة جامع الترمذي، ت: أحمد شاكر، مرجع سابق، ج 1، ص 86.

ذلك أحداً، بل إمام أئمة النقد، يحيي بن معين رحمه الله، كان ربما شَهِدَ على الراوي في أحايين شهادةً، ثم غيَّرها بعد ذلك، إن تبيَّن له خلافها[1].

وقد عرَّف ابن حزم الإمام الترمذي، وأثنى عليه في أحد رسائله آخرة العهد، بقوله: (وأما الحفظ فهو ضبط ألفاظ الأحاديث، وتثقيف سوادها في الذكر، والمعرفة بأسانيدها، وهذه صفة حفاظ الحديث كالبخاري ومسلم، **والترمذي** والنسائي، وأبي داود وابن عقدة والدارقطني، والعقيلي والحاكم ونظرائهم، فهؤلاء في هذه الطريقة فوق هؤلاء المذكورين إلا أحمد، فإنه في الحفظ نظير هؤلاء، وبالله تعالى التوفيق)[2].

وهذا الأخير، هو أكبر دليل على أن أقوال الأئمة السابقين لا محل لها من الصواب، وإنما كان ذلك محل وهم وقع لأحدهم، وقلده الأخرون.

أما التعقيب على قول ابن كثير، بأن الإمام ابن حزم قد قال بتجهيل الإمام الترمذي في محلاه: «فلعل الحافظ رحمه الله، وَهِمَ في ذلك والله أعلم، وعليه فقد تبعه على ذلك عددٌ من النقلة».

فمن المعاصرين: فضيلة الشيخ سعد الحميِّد، حفظه الله حيث قال: (لكننا نعجب من ابن حزم رحمه الله، حينما نص على أن الترمذي مجهول، في كتابه المحلى، وفي غيره أيضاً من كتبه)[3].

والصحيح أن الإمام الترمذي لم يُذكر في "المحلَّى" إلا في موضعٍ واحد ولم يُتعرض له بتجهيلٍ ولا بغيره، ننقله بتمامه:

قال رحمه الله: (وموَّه بعضهم بأن قال: قد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: أفرض أمته زيد بن ثابت قلنا: هذه رواية لا تصح إنما جاءت إما مرسلة، وإما مما حدثنا به أحمد ابن عمر بن أنس العذري قال: حدثنا علي بن مكي بن عيسون المرادي، وأبو الوفا عبد السلام بن محمد بن علي

---

1 – تحقيق نسبة تجهيل الإمام ابن حزم للإمام الترمذي، مقال: لمشهور بن مرزوق الحرازي، من موقع المجلس العلمي «الألوكة»، كتب يوم: 2009/01/03، من طرف بدر الشثري، ص3.

2 – الرسالة الباهرة في الرد على الأقوال الفاسدة، للإمام ابن حزم الظاهري، سلسلة تراث أهل الظاهر، لا ط، لا س ن، دار أهل الظاهر، دمشق، سوريا، ص 10.

3 – مناهج المحدثين، للدكتور سعد بن عبد الله الحميد، مرجع سابق، ص 84.

الشيرازي، قال مكي: نا أحمد بن أبي عمران الهروي، نا أبو حامد أحمد بن علي بن حسنويه المقرئ بنيسابور، حدثنا **أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي**، حدثنا سفيان بن وكيع، نا حميد بن عبد الرحمن، عن داود بن عبد الرحمن العطار، عن معمر، عن قتادة، عن أنس عن رسول الله ﷺ، فذكره وفيه: وأفرضهم زيد بن ثابت وأقرؤهم أُبَيّ بن كعب وقال أبو الوفاء: أنا عبد الله بن محمد بن أحمد بن جعفر السقطي، نا إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصفار، نا أحمد بن محمد بن غالب، نا عبيد الله بن معاذ العنبري، نا بشر ابن المفضل، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أنس، عن النبي ﷺ، فذكره وفيه: وأقرؤهم أُبيّ وأفرضهم زيد، قال إسماعيل بن محمد الصفار: نا الحسن بن الفضل بن السمج، نا محمد بن أبي غالب، نا هشيم، عن الكوثر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، فذكره، وفيه: و(أنَّ أقرأها لأُبيّ، وأنَّ أفرضها لزيد، وأنَّ أقضاها لعلي).

قال أبو محمد –وهو ذاته ابن حزم–: هذه أسانيدٌ مظلمةٌ، لأن أحمد بن أبي عمران، وأبا حامد بن حسنويه مجهولان، وإسماعيل الصفار مثلهم، وأحمد بن محمد بن غالب، إن كان غلام خليل، فهو هالكٌ متهمٌ، وإن كان غيره فهو مجهول، والحسن بن الفضل، ومحمد بن أبي غالب، والكوثر مجهولون، ثم لو صحَّت، لما كان لهم فيها حُجَّة، لأنه لا يوجب كونه أفرضهم، أن يقلِّد قوله كما لم يجب عندهم ما في هذه الأخبار، من أن أُبي بن كعب أقرؤهم، وعلياً أقضاهم، أن يقتصروا على قراءة أبيٍ، دون سائر القراءات ولا على أقضية عليٍّ، دون أقضية غيره، وهم يقرُّون أن الصحابةَ خالفوا زيداً في هذه المسألة)[1].

ومن هنا تلحظ أن سياق إيراد الروايات هنا: كان في مقام التعليل لها، ولو كان يقول بجهالة الترمذي، كما نُقِلَ عنه، لصرَّح بها هنا إمعاناً في إسقاط الرواية وما تردد!، فبهذا قد قام اليقين أنه ذكره في مقامِ تعليلٍ، ولم ينتقده بشيءٍ، لا بتجهيلٍ ولا بغيره، وليست هذه عادته رحمه الله! ، وعليه .. فهذه حجةٌ ثانيةٌ على عدم تجهيله له في آخره[2].

1 – المحلى بالآثار، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي أبو محمد، تـ: أحمد محمد شاكر، لا ط، نشر سنة 1352هـ، مطبعة المنيرية، مصر، المجلد 9، ص 296 – 297 .

2 – تحقيق نسبة تجهيل ابن حزم للترمذي، مقال للحرازي، مرجع سابق، ص 5.

مسألة وقوف الإمام ابن حزم على جامع الترمذي:

يجب استحضار أن ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر رحمه الله، في كلامه في تهذيب التهذيب المنصوص عليه أعلاه: أنَّ ابن حزم يعرف الترمذي معرفةً تامةً، وقد اطلع على كتابه، لكنه حكم بجهالته على سبيل التعنت!!

لكن الإمام ابن القطان، والحافظ الذهبي، يذهبان إلى أن ابن حزم لم يعرف الترمذي، ولا رأى كتابه الجامع، فهما لم يذهبا إلى الجزم بوقوعه عنده، بل نفوا عنه ذلك بالكلية، والذي يظهر القصد بينهما: بأنه لم يقع عنده ابتداءً فجهَّله، ووقع عنده فيما بعد، فأثنى عليه، أو نقول: اعتراه السهوَ والوَهْمَ حينها، والله أعلم.

فمن عادة الإمام ابن حزم رحمه الله، إذا تبيَّن له خلاف ما قال في راوٍ، أو أشار عليه أحدٌ بخطئه، لم يتردد في تصحيحه والعدول عما كان غلطاً، فقد كان رحمه الله بحراً لا تكدِّره الدِّلاء، وإنما بوسع الطاقة التي هي ليست بمعصومة أصالةً، والتي تثبت البشرية بوقوعها في الخطأ، فمن ذا الذي يسلم!! ، **فهذا** تلميذه البار الحميدي من العراق يخبره بصحة حديث: (نهى رسول الله ﷺ أن تغتسل المرأة بفضل الرجل، وأن يغتسل الرجل بفضل المرأة، وليغترفا معا)، فقد ضعَّفه ابن حزم بداود بن يزيد الأودي، وصوابه: (داود بن عبد الله الأودي)، فعَدَلَ وعدَّل.

وهو الذي يقول: (وكذلك من جهِلَه إنسانٌ، وعَرَفَ عدالته آخر، فالذي عندَه يقينُ عدالتِه، هو المحق)[1].

هذا .. وإن هناك مقولة للحافظ الذهبي رحمه الله، وهي: (... أنَّ جامع الترمذي لم يدخل بلاد الأندلس إلا بعد وفاة ابن حزم)؛[2] يجب التعقيب عليها.

هذا القول فيه نظر!!، فإن جامع الترمذي من مرويات الحافظ أبي عمر بن عبد البر الأندلسي، قرين ابن حزم ورفيقه، وبلديّه الذي تدبج معه، وابن عبد البر يروي الكتاب عن شيخه أبي زكريا يحي بن محمد الجياني،(ت: 390هـ)، فإذا تذكرنا أن ابن عبد البر رحمه الله، لم يخرج من بلاد الأندلس،

1 – النُّبَذة الكافية في أحكام أصول الدين، لابن حزم الأندلسي، تـ: محمد أحمد عبد العزيز، ط 1، 1405هـ، 1985م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص.35

2 – سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، مرجع سابق، ج 18، ص 202.

فمعنى هذا أن كتاب الترمذي قد أُدخل الأندلس قبل وفاة ابن حزم بأكثر من خمس وستين سنة، فلماذا لا نقول أن الكتاب لعله لم يشتهر هناك إلا بعد وفاته؟!!، والله تعالى أعلم.

فالراجح ما ذُكِر أعلاه، من عدم صحة نسبة هذا القول للإمام ابن حزم، وإذا قلنا به تنزُّلاً على الأوَّليَّة، فها هو رحمه الله، لم يجهِّله في آخر كتبه التي صنَّفها (وهو المحلَّى)، بل ودونك ثناؤه عليه في رسالته (الباهرة)، كما سَبَقَ إيرادُ كلامِه بالتمام[1].

1 – انتهى كلام الدكتور مشهور الحرازي، فكانت سياقته للمسألة بطريقة علمية رائعة، ونقلت عنه هذا المقال، ففيه ما نقلته حرفيا، وفيه ما تصرفت فيه، والله ولي التوفيق.

المبحث الثاني: جهود الترمذي في خدمة السنة النبوية، وكتابه الجامع

لقد تضافرت جهود السلف الصالح ﷺ، في خدمة حديث النبي –صلى الله عليه وسلم– رواية ودراية، وتركوا لنا تراثاً ضخماً غزيراً في عشرات المصنفات، حتى أصبحت هذه الأمة تمتلك بحق، أغنى مورد للعلم عرفته البشرية، باختلاف مللها ونحلها، ومن هؤلاء العلماء الأفذاذ، الإمام أبو عيسى الترمذي، فهو ممن صنف العديد من المؤلفات التي خدمت السنة النبوية في شتى الميادين، تصنيف رجل متقن، وإليك بعض مصنفاته:

صنف الإمام الترمذي رحمه الله كتبا متعددة العلوم، منها ما هو في مجال رواية الحديث، ومنها ما هو في الفقه، ومنها ما هو في التواريخ، ومنها ما هو في السيرة، وأحيانا يمزج بين هذه العلوم في مصنف واحد، فيودع فيها العلوم الكثيرة والفوائد الغزيرة، وقد ذكر ذلك كل من وقف على مصنفاته، من هذه المؤلفات ما هو موجود ومطبوع، ومنها ما ذكره الأئمة والعلماء، ولم نقف عليه.

المطلب الأول: مؤلفات الإمام الترمذي

ذكر المؤرخون عددا كبيراً من الكتب في شتى العلوم، ومنها ما هو موجود ومطبوع، ومنها ما هو موجود إلا أنه مازال مخطوطاً، ومنها ما هو مفقود، كما اهتم البعض الآخر، بإحصاء هذه الكتب ومكان تواجدها عبر العالم، ومن هؤلاء العلماء الذين تركوا لنا تراثاً متنوعاً، الإمام الترمذي رحمه الله، وهذه بعض مؤلفاته التي ذكرها العلماء، وأماكن تواجد بعض نسخها، وأخرى ذكرها العلماء إلا أنها في عداد الكتب المفقودة.

1. **كتاب الجامع والعلل الصغير:**

وهو أشهر وأجل ما كتبه الإمام، ويأتي التفصيل فيه في المباحث اللاحقة.

2. **كتاب الشمائل المحمدية والخصال المصطفوية:**

عدَّ العلماء هذا الكتاب في كتب سيرة المصطفى محمد ﷺ، فهذا الكتاب يُعَدُّ مصدرًا مهمًّا من المصادر العديدة التي احتفظت لنا بشمائل النبي صلى الله عليه وسلم، وقد قسَّم المصنف الكتاب إلى خمسة وخمسين (55) بابًا، وجعل لكل باب عنوانًا يتضمن إشارة مختصرة إلى ما تشتمل عليه

أحاديث الباب، وقد عقَّب على بعض النصوص التي أوردها بالشرح والبيان والإيضاح تارة، وبالكلام على الأسانيد تارة أخرى؛ تصحيحًا وتضعيفًا، وترجيحًا لوجه على وجه، أو بيانًا لاسم راو ورد في السند مبهمًا ونحو ذلك، وتارة أخرى يجمع بين الشرح والكلام على الأسانيد، وقد اشتمل الكتاب على (415) نصًّا مسندًا، وهي تتنوع بين أحاديث مرفوعة قولية وفعلية، وآثار موقوفة على الصحابة والتابعين[1]، وهو -كما سبق- كتاب يشتمل على خمسة وخمسين باباً:

- أولها باب ما جاء في خلق رسول الله ﷺ، وفيه أربعة عشر (14) حديثا، وآخرها باب ما جاء في رؤية رسول الله ﷺ، في النوم، وفيه سبعة أحاديث.
- وأول حديث في الشمائل حديث مالك بن أنس عن ربيعة الرأي، في صفة جسم النبيﷺ، وآخر حديث فيها حديث عبد العزيز بن المختار، عن ثابت بن أنس، أن النبيﷺ قال: "من رآني في المنام فقد رآني، فإن الشيطان لا يتخيل بي"

ثم ختم الترمذي كتابه بأثرين:

الأول: قول عبد الله بن المبارك: "إذا ابتليت بالقضاء فعليك بالأثر".

الثاني: قول محمد بن سيرين: «إن هذا الحديث دين، فانظروا عمن تأخذوا دينكم»[2].

❖ توجد مخطوطات عديدة لكتاب الشمائل، وهي موزعة عبر عدة أقطار، نذكر منها:

_ مكتبة برلين برقم 9634 _ المكتب الهندي أول برقم 133 _ كمبريدج ثاني برقم 811 _ الجزائر أول برقم 1659 _ مكتبة جامع الزيتونة، 259/2 رقم 63.

_ مكتبة القرويين بفاس 695/694 وعدد كبير من بقاع العالم[3].

❖ أما الشروح التي وضعت على هذا الكتاب، فهي كثيرة ومتعددة:

---

1 – موقع نداء الإيمان، خزانة الكتب، شجرة التصنيفات، آخر زيارة للموقع: الأحد 06 جمادي الأولى، 1437هـ، على الساعة التاسعة صباحا.

2 – الأمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع، د. عداب محمود حمش، ط 1، 1423هـ، 2003م، دار الفتح للدراسات والنشر، عمان، الأردن، ص141 – 142.

3 – تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، مرجع سابق، ج 3، ص 192.

- شرح القسطلاني(ت: 923هـ)، موجودة منه نسخة في المكتب الهندي أول برقم 137، وبنيكبور15، برقم 982.
- شرح إبراهيم بن محمد الإسفراييني (ت: 943هـ)، توجد منه نسخة كوبرلي، برقم 315، ومكتبة الاسكندرية 6 حديث، ومكتبة باتنة 272/1 برقم 2253، مكتبة سليم آغا برقم 184، والمكتبة الظاهرية بدمشق، برقم 74 - 54.
- أشرف الوسائل شرح الشمائل، لأحمد بن حجر الهيثمي،(ت973هـ)، توجد منه نسخة في المتحف البريطاني، برقم 149، وفي المكتب الهندي برقم 136، وفي مكتبة باريس برقم: 715/714، وفي مكتبة الجزائر، أول برقم 662 – 664، مكتبة القرويين بفاس برقم 697.
- شرح الشمائل، لمحمد بن جلال اللاري(ت: 979هـ)، منه نسخة في نور عثمانية، برقم 1033، ومكتبة مانشيستر، برقم 133.
- شرح عبد الرؤوف المناوي، (ت: 1031هـ) توجد منه نسخة في مكتبة الجزائر أول، برقم 1666، وفي مكتبة آيا صوفيا، برقم 601، ومكتبة نور عثمانية، برقم 1034، ومكتبة باتنة، برقم: 271/1، ومكتبة جامع الزيتونة، برقم 249/2-251.
- بهجة المحافل وأجمل الوسائل بالتعريف برواة الشمائل، تأليف اللقاني، (ت: 1031هـ)، توجد منه نسخة في مكتبة برلين، برقم: 9959، وفي مكتبة الجزائر أول: 1667، رقم: 3 .
- وعدة شروح وتآليف أخرى، كلها عُنِيَت بكتاب الشمائل، ذكرها صاحب تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان، بلغت حوالي تسعة عشر (19) تصنيفاً[1].

3.العلل الكبير:

صنف الإمام الترمذي هذا الكتاب في علل الأحاديث، وهو كتاب يحوي أحاديث بسنده، حيث كان أكثر ما يسأل; شيخه محمد بن اسماعيل، فسأله عن الأحاديث، وعن الرجال فكان يجيب، مما

1 – جميع الشروح والمصنفات لكتاب الشمائل وأماكن تواجدها، ذكرت في كتاب تاريخ الأدب العربي، للدكتور كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: الدكتور عبد الحليم النجار، ط 3، دار المعارف، مصر، 1119هـ، الكتاب الثاني، الأدب العربي الإسلامي، ج 3، ص 192 – 195.

جعل الكتاب مصدرا نفيسا في مجال علل الأحاديث، من صحة وضعف، أو تفرد راو أو بعض الرواة، أو نحو ذلك، وكان يسأل غيره على سبيل الندرة عن علل الأحاديث، فسأل الإمام الدارمي سبع مرات، وأبا زرعة الرازي سبع مرات أيضاً، وسأل الحسن بن علي الخلال مرة واحدة، ومثله إسحاق بن منصور مرة واحدة.

وقد يسوق الإمام الترمذي الحديث، ويبين ما فيه من اختلاف أو علة، دون أن يسأل عنه أحد شيوخه، ويسوق أحيانا بعض الأحاديث بسنده ولا يذكر فيها شيئاً، ويكون قد تكلم عنها في كتابه الجامع، وهو مرتب على الأبواب الفقهية حيث رتبه أبو طالب القاضي على نسق ترتيب أبواب كتاب الجامع للترمذي، حيث تميز هذا الترتيب بدقة تبويبه وتفصيله للكتب والأبواب، فجعل لكل مسألة أو مسألتين عنوانا منفرداً، فبلغ عدد أبواب الكتاب حسب ما هو محقق، حوالي أربعةً وعشرين وأربعمائة (424) باب.

وهناك كتب أخرى لم نقف عليها إلا أن أصحاب التراجم قد ذكروا أنها من مصنفات الترمذي، ومن هذه الكتب:

4.أسماء الصحابة:

ذكره الإمام ابن كثير، أبو الفداء اسماعيل بن عمر، في البداية والنهاية، ونسبه للإمام الترمذي حينما عرج عن ترجمته في كتابه[1]، وقد ذكره الدكتور فؤاد سيسكين، في كتابه تاريخ التراث العربي، في مصنفات الإمام الترمذي بعنوان: «تسمية أصحاب رسول الله» وذكر أنه يوجد مخطوط، في مكتبة لالة لي تحت رقم 1/2089، (11/1أ).

1 – البداية والنهاية، لأبي الفداء اسماعيل بن عمر ابن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، (ت: 774هـ)، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط 1، 1418هـ، 1997م، دار هجر للطباعة وللنشر والتوزيع، مصر، تاريخ النشر: 2003م، ج 14، ص 647.

5.الرباعيات في الحديث:

ذكره صاحب كتاب هدية العارفين في ترجمة الترمذي[1]، وقيل أنه ليس مصنفا للإمام الترمذي، إنما جمعها الحافظ يوسف بن شاهين سبط بن حجر، من كتاب سنن الترمذي، حيث قال الكتاني في فهرس الفهارس: «وللسبط المذكور تجريد رباعيات سنن الترمذي»[2].

6.وعدة كتب أخرى نعرج على ذكرها فقط لأن أصحاب المصنفات والكتب والتراجم عرّجوا على ذكرها فقط، ولم نجد لهم فيها تفصيل، كما قال بعضهم أنها في عداد المفقود، ومنها:

- كتاب الزهد[3].
- كناب الأسماء والكنى[4].
- كتاب التاريخ[5].
- كتاب التفسير[6].
- **كتاب الموقوف:**

ويتبين من خلال العنوان أنه جمع فيه الأحاديث والأخبار الموقوفة، وهو في عداد الكتب المفقودة، وأتى الإمام على ذكره بعدما انتهى من سياق أسانيده إلى الأئمة الفقهاء من كتاب العلل الصغير

---

1 – هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، (ت: 1399هـ)، طبع بعناية: وكالة المعارف الجليلة، في مطبعتها البهية، استانبول، 1951م، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان، ج 2، ص 19.

2 – فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لمحمد عبد الحي، بن عبد الكبير بن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بـ: عبد الحي الكتاني، تـ: إحسان عباس، ط 2، 1982م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج 2، ص 1140.

3 – تهذيب التهذيب، لابن حجر، مرجع سابق، ج 9، ص 389.

4 – تهذيب التهذيب، لابن حجر، المرجع نفسه، ج 9، ص389.

5 – الفهرست، لابن النديم، مرجع سابق، ص385.

6 – خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (وعليه إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة للعلامة الحافظ البارع: علي بن صلاح الدين الكوكباني الصنعاني)، لأحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني، صفي الدين (ت: بعد 923هـ)، تـ: عبد الفتاح أبو غدة، ط 5، 1416 هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر، حلب، سوريا، بيروت، لبنان، ص 355.

فقال: «وقد بينا هذا على وجهه في الكتاب الذي فيه الموقوف»[1]. فيفهم من هذا أنه ساق إسناد كل قول فقهي بأكمله إلى الأئمة الفقهاء.

7. كتاب العلل الصغير:

وهو كتاب أرفقه الإمام بأخر كتابه الجامع، حيث يوجد بعد التحقيق في المجلد الخامس، وهو من ثلاث وعشرين صفحة فقط، وقيل أنه عبارة عن مقدمة لكتابه الجامع، كتبه الإمام بعدما أنهى كتابه الجامع، وهو الأصل في كتابة المقدمات، وقيل أنه مفتاح لكتابه الجامع، كما سنعرج عليه لاحقاً في المباحث التالية.

المطلب الثاني: كتابه الجامع.

بعدما عرَّفنا بالإمام الترمذي، وذكرنا بعض مصنفاته، نأتي الآن على التعريف بالكتاب موضوع الدراسة «كتاب الجامع»، لنبين تصنيفه، وما يحتويه الكتاب، ومنهج الإمام فيه، مع ذكر بعض أقوال أهل العلم وثنائهم عليه.

- **التعريف بالكتاب.**

يعد كتاب الجامع للإمام الترمذي من أهم المصنفات الحديثية، حيث جعله أهل العلم من أوائل المصنفات المعتمدة في أحاديث رسول الله ﷺ، لاحتوائه بعض الأحكام الفقهية عقب الأحاديث، ويبين فيه آراء الأئمة الفقهاء في المسألة الواحدة، واختلافهم فيها، فيصلح أن يصنف في مجال الفقه المقارن، وهو من أشهر مؤلفات الترمذي، وعندما نتصفح كتاب أبي عيسى الترمذي، الذي هو أحد أصول الحديث النبوي، نجده قد رتبه على الأبواب، وأكثر فيه من رواية الأحاديث الصحيحة وغيرها، وذكر عقب كل حديث درجته، من الصحة أو الحسن أو الضعف، فجاء كتابا حافلا، مشتملا على مختلف الموضوعات الهامة.

1 – سنن الترمذي، كتاب العلل، تـ، وتعليق: أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي، وابراهيم عطوة عوض، ط 2، 1395هـ، 1975م، مكتبة ومطبعة: مصطفى البابي الحلبي، مصر، ج 5، ص 737.

أما بالنسبة لتسمية الكتاب، فقد اختلف العلماء في ذكرهم له في مصنفاتهم، ومن خلال مطالعاتنا لكتب المحدثين السابقين، وأثناء كلامهم، نجد أنهم أطلقوا عدة تسميات على كتاب الجامع، نذكر منها: «المسند الصحيح»[1]، «سنن الترمذي»[2]، و«صحيح الترمذي»، و«الجامع الكبير»[3]، و«الجامع الصحيح»، وهو إطلاق الحاكم عليه[4].

و«جامع الترمذي»، وهذا الأخير هو الأكثر اشتهاراً على الألسن[5].

ثم وجدنا عنوانا آخر لكتاب الترمذي، ساقه الحافظ أبو بكر بن خير الإشبيلي في فهرست ما رواه عن شيوخه فقال: (مصنّف الإمام أبي عِيسَى محمّد بن عيسى بن سورة التِّرمذيّ الْحافظ وهو الْجَامِع الْمُخْتَصر من السّنن عَن رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم وَمَعْرِفَة الصَّحِيح والمعلول وَمَا عَلَيه الْعمل)[6].

كما جاء في أحد نسخ كتاب الترمذي المحفوظة بسند مؤلفها، الذي هو مكتوب في مقدمة الكتاب، في مكتبة فيض الله أفندي في استنبول، بخط مغربي فصيح، برقم: 344، في مجلد واحد، وهذا نص ما جاء على وجه هذه النسخة :(الكتاب الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى

1 – التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت: 629هـ)، ت: كمال يوسف الحوت، ط 1، 1408 هـ، 1988 م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 1، ص 97.

2 – وهو إطلاق على كتاب السنن، فينسبه المحدثون إلى صاحبه ليتميز عن باقي السنن.

3 – الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي، الشهير بـ: الكتاني (ت: 1345هـ)، ت: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، ط 6، 1421هـ، 2000م، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ج 1، ص 11.

4 – تدريب الراوي في تقريب النواوي، للإمام السيوطي، ت: أبو قتيبة نظر الفاريابي، دار طيبة للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ج 1، ص 180.

5 – الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين، للدكتور نور الدين عتر، مرجع سابق، ص 44.

6 – فهرست ابن خير الإشبيلي، أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي (ت: 575هـ)، ت: محمد فؤاد منصور، منشورات محمد علي بيضون، ط 1، 1419هـ، 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 1، ص 98.

الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل، تصنيف الإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي رحمة الله عليه، ومغفرته ورضوانه لديه)[1].

وكل من قرأ هذا الكتاب وتدارسه تبين أنه جامع لكل فنون الدين وعلومه، من سياقة للآثار، وما عليه العمل، واختلاف العلماء في الأحكام، وهو ما يعبر عنه بالمختصر من سنن رسول الله ﷺ، وأيضا فيه من الأحاديث ما هو صحيح، وفيه ما هو معلول ويبين ذلك، وهذا أيضا يسقط عن قولهم: ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل.

كما يحتوي الكتاب على عدة علوم وأبواب فقهية، نذكر منها:

الطهارة، الصلاة، الزكاة، الصوم، الحج، الجنائز، النكاح، الرضاع، الطلاق، البيوع، الأحكام (القضاء)، الديات، الحدود، الصيد، الأضاحي، النذور والإيمان، السير، الجهاد، اللباس، الأشربة، البر والصلة، الطب، الفرائض، الوصايا، والولاء والهبه، القدر ، الفتن ، الرؤيا ، الشهادة ، الزهد ، صفة الجنة ، صفة جهنم ، الإيمان ، العلم ، الاستئذان والآداب، الأمثال، فضائل القرآن، القراءات، التفسير، الدعوات، المناقب، العلل[2].

وقد عَنِيَ الإمام الترمذي عناية خاصة بالمواعظ والآداب، وبالتفسير والمناقب، فهذه الأبواب لم يتوسع فيها مصنّفوا كتب السنة مثلما توسع أبو عيسى، وقد أشاد بها الكاتبون عن الكتاب، وأثنوا على عناية الترمذي بها، وهذه العناوين المجملة، يندرج تحت كل عنوان منها أبواب كثيرة العدد، وكل باب منها يحمل عنوان المسألة أو الحكم الذي روى الترمذي الحديث أو الأحاديث من أجله، ويطلق المحدثون على العنوان اسم الترجمة، وتنقسم الترجمة في كتاب الترمذي إلى قسمين:

1 – الأمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع، الدكتور عداب محمود حمش، مرجع سابق، ص152.

2 – الموازنة بين الجامع والصحيحين، نور الدين عتر، مرجع سابق، ص 43.

القسم الأول تراجم عامة:

تشمل أحاديث مسائل متعددة، وأبواب كثيرة تشترك في نوع موضوعها، كمسائل الصلاة، أو الزكاة، ويُعنوِن لها أبو عيسى بلفظ «أبواب»، مستعملا الصيغة التالية: (أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عيه وسلم) ....

القسم الثاني تراجم جزئية:

توضع لمسألة معينة، يخرج الترمذي حديثا أو أحاديث تدل عليها، ويستعمل لها كلمة «باب»، فيقول باب كذا، مثل: (باب ما جاء إن مفتاح الصلاة الطهور)، (وباب الحكم في الدماء)[1] .... هذه عناوين أبحاث الكتاب ومسائله إجمالا.

وبعدما انتهى الإمام من تصنيفه وترتيبه لكتاب الجامع، أردفه في آخره بكتاب صغير، وسماه «العلل الصغير»، فقيل أنه عبارة عن مفتاح لكتاب الجامع، وقيل أنه عبارة عن مقدمة لكتاب الجامع، كما سبق وذكرت والله أعلم.

- **كتاب العلل الصغير.**

كتاب العلل الصغير يحوي مسائل هامة في علوم الحديث، تتصل بالجامع اتصالا وثيقا، يدل تمام الدلالة على أنه جزء من الجامع لا يتجزأ، وهو بمثابة المقدمة، إلا أن الترمذي أتى به آخر الكتاب، وجعله خاتمة له، وقد روى بعض رواة الجامع كتاب العلل مستقلا عن الجامع، وذلك لا يدل على أنه كتاب مفرد بنفسه، بل إنهم أفردوه بالرواية، لاختصاصه بالفوائد التي تضمنها، تسهيلا للانتفاع به[2]، فعقد أبو عيسى هذا الفصل في آخر كتابه الجامع، تعرض فيه لأصول ومسائل تتصل بما التزمه في كتابه من بيان الفقه، وأنواع الحديث، والكلام في الرجال، لتكون بمثابة أصول وقواعد يرجع إليها القارئ ، وترجع هذه المسائل إلى أمور وهي:

- بيان حال أحاديث الكتاب إجمالا.

1 – الموازنة بين الجامع والصحيحين، نور الدين عتر، مرجع سابق، ص 44 .

2 – الموازنة بين الجامع والصحيحين، نور الدين عتر، المرجع نفسه، ص 53.

- أخذ ما ذكره من الفقه والصناعة فذكر أسانيده بالمذاهب الفقهية، وأقوال الأئمة المتبوعين التي ذكرها في الجامع.
- علوم الرجال: وقد بين قواعد هامة في ذلك.
- التحمل والأداء: وبين فيه ما يتعلق بطرق التحمل وصيغ الأداء.
- تنبيه على اختلاف العلماء في جرح بعض الرجال وتعديلهم، وفي غير ذلك من مسائل العلم.
- تفسير اصطلاحات في كتابه: ومنها الحديث الحسن والغريب[1].
- كما ذكر فصلا في الرواية بالمعنى.
- وفي جواز الكلام في الرجال جرحا وتعديلا.
- وكذا زيادة الثقة وما يتعلق بها من مباحث.

واهتم العلماء اهتماما كبيرا بهذا الكتاب –العلل الصغير– وصنفوا حوله الشروحات، والبحوث، ومن هؤلاء: الإمام ابن رجب الحنبلي، صاحب أعظم شرح للعلل الصغير، حوى فوائد جمة، واستنباطات كبيرة خاصة بعلوم الحديث، وقعّد قواعد خاصة بالصناعة الحديثية، حيث اعتمده العلماء والشارحون في معظم مسائلهم الحديثية، واعتنوا به أشد عناية، فأخذ معظم المعاصرين يقدمونه لطلبتهم، ودروسهم في المساجد وحلقاتهم العلمية، والمواقع الإلكترونية أكبر دليل على ذلك، وربما درسه البعض في برامجهم الجامعية، داخل الوطن وخارجه.

- **عدد أحاديث الجامع:**

لم يذكر العلماء في السابق ولا في عصرنا الحاضر، أن الإمام الترمذي، أو العلماء المتقدمين من بعده، قد نصوا على أن عدد الأحاديث في جامعه هي برقم معين، ولما بحثت بالطرق الالكترونية، تبين لي أنها في حدود الأربعة آلاف حديث بالمكرر، ربما أقل بقليل أو أكثر بقليل، فاحتوت نسختي أحمد محمد شاكر و بشار عواد معروف على (3956 حديثاً)، وهي بهذا الرقم تكون أقل من عدد أحاديث الصحيحين.

1 – الموازنة بين الجامع والصحيحين، نور الدين عتر، المرجع السابق، ص 50 – 52، بتصرف يسير.

- **شرط الإمام في كتابه:**

للتعرف عن شرط أي إمام في كتابه، يجب على طالب العلم أن يتقصى جميع أحاديثه، ودراستها وتمحيصها تمحيصا دقيقا، لأنه ليس من الضروري أن يذكر صاحب المصنف شرطه في كتابه، بل هو عمل من بعده من أهل العلم، وهو ما نص عليه صاحب شروط الأئمة الستة في كتابه، حيث قال: «لم ينقل عن واحد منهم أنه قال شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك بسبر كتبهم، فيعلم بذلك شرط كل واحد منهم»[1] اهـ.

ومن الكتب التي عُنِيَت بهذا الموضوع نذكر: شروط الأئمة الستة للإمام محمد بن طاهر المقدسي (ت: 507هـ)، وشروط الأئمة الخمسة للإمام محمد بن موسى الحازمي (ت: 585هـ)، رحمهما الله جميعاً.

فقسم الإمام الحازمي الرواة إلى خمس طبقات، ذكرها في كتابه السالف الذكر نذكرها باختصار:

- **الطبقة الأولى:** طبقة قمة في العدالة، جمعت بين الحفظ والإتقان، وطول الملازمة للشيخ، وقال: هي مقصد الإمام البخاري.
- **الطبقة الثانية:** طبقة شاركت الأولى في العدالة، لكن دونها في الإتقان، مع قلة ملازمة الشيخ، وقال: هي شرط الإمام مسلم.
- **الطبقة الثالثة:** طبقة لم تسلم من غوائل الجرح، فهي بين الرد والقبول، لكنها عرفت بطول ملازمة الشيخ، وقال: بأنها شرط أبي داود والنسائي.
- **الطبقة الرابعة:** طبقة لم تسلم من غوائل الجرح، ولم تعرف بطول ملازمة الشيخ، وقال: أنها شرط الإمام الترمذي.

1 – شروط الأئمة الستة، للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، اعتُمد التحقيق: على طبعة حسام الدين القدسي رحمه الله، التي طبعت بمصر سنة 1357هـ، ط 1، 1405هـ، 1984م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 17.

– **الطبقة الخامسة:** نفر من الضعفاء والمجهولين، لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم، إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فمن دونه، فأما عند الشيخين فلا[1].

وقال الإمام الحازمي في شرط الترمذي بالخصوص: «وفي الحقيقة شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود، لأن الحديث إذا كان ضعيفا أو مطلعه من حديث أهل الطبقة الرابعة، فإنه يبين ضعفه وينبه عليه، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات، ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة»[2].

فمن خلال هذا القول يتبين أن الترمذي يخرج أحاديث الطبقة الرابعة فما فوقها إلا أنه يبين ضعف حديث هؤلاء الذين لم يسلموا من الجرح، ولم يتمرسوا بحديث شيوخهم.

وقال الإمام ابن رجب الحنبلي في شرط الإمام الترمذي: «واعلم أن الترمذي –رحمه الله–، أخرج في كتابه الحديث الصحيح، والحديث الحسن، وهو ما نزل عن درجة الصحيح، وكان فيه بعض ضعف، والحديث الغريب، والغرائب التي أخرجها، فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه، ولا أعلمه خرج عن متَّهم بالكذب، متَّفق على اتهامه حديثاً بإسناد منفرد، إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق، أو مختلفاً في إسناده، وفي بعض طرقه متهم. وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب[3]، ومحمد بن السائب الكلبي[4]، نعم، قد يخرج

---

1 – شروط الأئمة الخمسة للحازمي، وهو مرفق بكتاب شروط الأئمة الستة، نفس الطبعة، ص 57 – 58

2 – شروط الأئمة الخمسة، للحازمي، المرجع نفسه، ص 57.

3 – جاء في ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام الذهبي: «محمد بن سعيد المصلوب، شامي من أهل دمشق، هالك، أتهم بالزندقة، فصلب والله أعلم، وكان من أصحاب مكحول»، الميزان، ت: محمد علي البجاوي، لا ط، لاس ن، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج 3، ص561.

4 – جاء في الميزان أيضا: «هو أبو النضر محمد بن السائب الكلبي الكوفي، قال الثوري: اتقوا الكلبي، فقيل له: فإنك تروي عنه، قال أنا أعرف صدقه من كذبه». ميزان الاعتدال، للإمام الذهبي، المرجع نفسه، ج 3، ص 556 – 557.

عن سيئ الحفظ، وعمن غلب على حديثه الوهم، ويبين ذلك غالباً، ولا يسكت عنه»[1]، وهذا الكلام أيضا يبين أن الإمام عندما يسوق أقوال هؤلاء، ينبه عليها بلا شك.

- رتبة الجامع بين الكتب الستة:

جعل عدد من العلماء جامع الترمذي في المرتبة الرابعة أو الخامسة، أي بعد الصحيحين وسنن أبي داود وسنن النسائي، وهذا ما يوضحه ما ذكرنا سابقا من أن الإمام الحازمي ذكر أنه ممن يخرج أحاديث الطبقة الرابعة، وكذا قول الإمام الذهبي:

«انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي لإخراجه حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما»[2].

وما ذهب إليه الإمام ابن رجب في شرحه للعلل، أن الإمام أبا داود قد شارك الإمام الترمذي في إخراج حديث الطبقة الرابعة مع عدم تنبيهه على ذلك فقال: «وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة، مع السكوت على حديثهم، كإسحاق بن أبي فروة»[3]، والإمام الترمذي حال تخريجه لهذه الطبقة ينبه عليهم ويبين حالهم، ومن هنا يتبين أن سنن الترمذي قد تكون أحسن حالا من سنن أبي داود، والله أعلم.

وهناك طائفة أخرى من العلماء المتأخرين والمعاصرين، عدّوا جامع الترمذي في المرتبة الثالثة بعد الصحيحين وإليك بعض أقوالهم:

_ قال حاجي خليفة (ت: 1067هـ): «وهو ثالث الكتب الستة في الحديث»[4].

---

1 - شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، مرجع سابق، ج 2، ص 611.

2 - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للإمام السيوطي، ت: أبو معاذ طارق بن عوض الله، ط 1، 1424هـ، 2003م، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ج 1، ص 250.

3 - شرح علل الترمذي، لابن رجب، مرجع سابق، ج 2، ص 612.

4 - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم: حاجي خليفة، أو الحاج خليفة. (ت: 1067هـ)، تاريخ النشر: 1941م، مكتبة المثنى، بغداد، (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، ج1، ص 559.

ـ وقال صدّيق حسن خان القنوجي (ت: 1307هـ): «وبالجملة فهو ثالث الكتب الستة»[1].

ـ وقال أبو العلى محمد عبد الرحمن المباركفوري (ت: 1353هـ): «فجامع الترمذي أكثر نفعاً وأجمع فائدة من سنن أبي داود والنسائي، فالظاهر هو ما قال صاحب كشف الظنون، والله أعلم»[2].

ـ وقال الدكتور نور الدين عتر: «فمن الإنصاف إذن ألا تنزل رتبة كتاب الترمذي عن الثالثة، فيكون الكتاب الثالث تالياً للصحيحين»[3].

والذي يتبين من هذه الأقوال أن جامع الترمذي، ينافس سنن أبي داود في الترتيب، وبناءً على ما قيل من أنهما يخرجان أحاديث الطبقة الرابعة، والإمام أبو داود لا ينبه على ذلك أحياناً، أما الإمام الترمذي فينبه في الغالب على ذلك، فعلى هذا القول أرى أنه من المعقول أيضا أن يكون جامع الترمذي في المرتبة الثالثة بعد الصحيحين، والله أعلم.

– ثناء العلماء على كتاب الجامع:

أثنى العلماء في المشرق والمغرب، على كتاب الجامع ثناءً بديعا حيث ذكروا ما فيه من فوائد وعجائب من إتقان وصنعة وحسن ترتيب، فكتب الله له القبول، إلى أن بلغ إلينا والحمد لله، فتنوعت عباراتهم، وتعدد ثناؤهم، ومن هؤلاء نذكر:

1– قال الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد[4]: «الذي عندي، أن الأقرب إلى التحقيق والأجرى على واضح الطريق أن يقال: إن كتاب الترمذي تضمّن الحديث مصنفًا على الأبواب وهو علم برأسه، والفقه علمٌ ثان، وعللَ الأحاديث، ويشتمل على بيان الصحيح من السقيم وما بينهما

---

1 – الحطة في ذكر الصحاح الستة، لأبي الطيب صديق حسن القنوجي، ط 1، 1405هـ، 1985م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 1، ص 207.

2 – مقدمة تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، للإمام أبي العلى محمد عبد الرحمن المباركفوري، مراجعة وتصحيح: عبد الرحمن محمد عثمان، لاط، لاس ن، دار الفكر للطباعة و للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ج 1، ص 365.

3 – الموازنة بين الجامع والصحيحين، لنور الدين عتر، مرجع سابق، ص 66.

4 – الإمام المحدث ذو الفنون، محب الدين أبو عبد الله محمَّد بن عمر بن محمَّد بن عمر بن رشيد، الفهري السبتي، من مصنفاته: " إفادة النصيح بالتعريف بسند الجامع الصحيح، " و"جزء في مسألة العنعنة" (657-721هـ) . انظر: طبقات المفسرين للداودي، رقم: 522، ج 2، ص 219.

من المراتب- علمٌ ثالث، والأسماءَ والكنى عِلمٌ رابع ، والتعديلَ والتجريحَ خامسٌ، ومن أدرك النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -ممن لم يدركه-ممن أسند عنه في كتابه- سادسٌ، وتعديد من روى ذلك الحديث سابعٌ، هذه علومه الجُمْلِيَّة، وأما التفصيلية فمتعددة بالجملة، فمنفعته كبيرة، وفوائده كثيرة» انتهى[1].

2- قال الإمام أبو بكر بن العربي في شرحه "عارضة الأحوذي": «وليس فيها -يعني في كتب الحديث- مثل كتاب أبي عيسى حلاوة مقطع، ونفاسة منزع، وعذوبة مشرع، وفيه أربعة عشر علمًا فوائد؛ وصنف وذلك أقرب إلى العمل، وأسند وصحح وأسقم، وعَدَّد الطرق، وجرح وعدَّل، وأسمى وكنَّى، ووصل وقطع، وأوضح المعمول به والمتروك، وبيَّن اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره، وذكر اختلافهم في تأويله، وكل علم من هذه العلوم أصلٌ في بابه، وفردٌ في نصابه، فالقارئ له لا يزال في رياض مُؤْنِقَة، وعلوم متفقة متسقة»[2] أهـ.

3- قال الإمام الترمذي نفسه في شأن هذا الكتاب: «صنفت هذا الكتاب، و عرضته على علماء الحجاز والعراق و خراسان، فرضوا به، و من كان في بيته هذا الكتاب، فكأنما في بيته نبي يتكلم»[3].

4- قال ابن الأثير الجزري: (وأخذ عنه –يقصد الترمذي- خلق كثير، منهم محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي المروزي، ومن طريقه روينا كتابه «الجامع»، وله تصانيف كثيرة في علم الحديث، وهذا كتابه «الصحيح» أحسن الكتب وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيبًا، وأقلها تكرارًا، وفيه ما ليس في غيره، من ذكر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح، والحسن، والغريب،

1 – قوت المغتذي على جامع الترمذي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، إعداد الطالب: ناصر بن محمد بن حامد الغريبي ، إشراف: فضيلة الأستاذ الدكتور/ سعدي الهاشمي، سنة النشر: 1424هـ، ج 1، ص 22.

2 – قوت المغتذي على جامع الترمذي، جلال الدين السيوطي، المرجع نفسه، ج 1، ص 9.

3 – سنن الترمذي، مصدر سابق، ج 1، ص 1 ، تذكرة الحفاظ، للإمام الذهبي، مرجع سابق، ج 2، ص 188.

وفيه جرح وتعديل، وفي آخره كتاب «العلل»، قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها)[1].

5- قال حافظ المغرب، أبو عمر ابن عبد البر النمري رحمه الله (ت: 463هـ):

ثلاثة كتب مختصرة في معناها، أوثرها وأفضلها: مصنف أبي عيسى الترمذي في السنن، والأحكام في القرآن لابن بكير، ومختصر ابن عبد الحكم[2].

6- وقال شيخ الإسلام عبد الله بن محمد الأنصاري (ت:481هـ): «كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم، لأن كتابَيْ البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحِّر العالم، وكتاب أبي عيسى يصل إلى فائدته كل أحد من الناس»[3].

7- وقال العلامة محمد بن قاسم جسوس (ت: 1182هـ): «وجامعه دال على اتساع حفظه، ووفور علمه، فإنه كاف للمجتهد وشاف للمقلد»[4].

- **سبب التأليف:**

ذكر الإمام الترمذي في مقدمة كتابه الجامع سبب تأليفه له على هذا النحو المبتكر، معتذرا عن مخالفته في منهجه الذين يكرهون جمع أقوال الرجال مع السنن، فقال: (وإنما حملنا على ما بينا في هذا الكتاب من قول الفقهاء، وعلل الحديث لأنا سئلنا عن هذا فلم نفعله زمانا، ثم فعلناه لما رجونا فيه من منفعة الناس، لأنا قد وجدنا غير واحد من الأئمة تكلفوا من التصنيف ما لم يسبقوا إليه، منهم: هشام بن حسان، وعبد الْملك بن عبد العزيز بن جريج، وسعيد بن أبي عروبة، ومالك بن أنس، وحماد بن سلمة، وعَبد الله بن الْمبارك، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن

1 - جامع الأصول، لابن الأثير، مرجع سابق، ص 194.

2 - فهرست ابن خير الإشبيلي، مرجع سابق، ج 1، ص 100.

3 - شروط الأئمة الستة، للإمام للمقدسي، مرجع سابق، ص 24.

4 - الفوائد الجليلة البهية على الشمائل المحمدية، لمحمد بن قاسم جسوس، ط 1، 1330هـ، مطبعة الجمالية، بمصر، ص4.

بن مهدي، وغيرهم من أهل العلم والفضل، صنَّفوا فجعل الله في ذلك منفعة كثيرة، ولهم بذلك الثواب الجزيل عند الله، لما نفع الله الْمسلمين به، فيهم القدوة فيما صنفوا)[1].

قال ابن رجب في شرح العلل: «ومنهم من لم يشترط الصحة، وجمع الصحيح وما قاربه، وما فيه بعض العلل والضعف، وأكثرهم لم يكتبوا ذلك، ولم يتكلموا على الصحيح والضعيف، وأول من علمناه بيَّن ذلك، أبو عيسى الترمذي، وقد بيَّن في كلامه هذا أنه لم يسبق إليه، وقد صنف ابن المديني ويعقوب بن شيبة مسانيد معلَّلة، وأمَّا الأبواب المعللة، فلا نعلم أحدا سبق الترمذي إليها، وزاد الترمذي ذكر كلام الفقهاء، وهذا كان قد سبق إليه مالك في الموطأ»[2].

- **منهج الإمام الترمذي في جامعه:**

إذا أردنا معرفة منهج الإمام الترمذي في جامعه علينا أولا معرفة كيف بوَّب كتابه الجامع، هل اتبع في ذلك من سبقه من الأئمة، مثل الإمام البخاري أو الإمام مسلم، أم خالفهم في ذلك؟

فقد انتهج نهجا ميسرا لكل طالب علم، بل لكل مبتدئ؛ إذ أنه قسّم كتابه الجامع على أبواب، وجعلها جامعة لأبواب العلم ولم يقتصر بها على باب الأحكام أو الفقه في تراجم الأبواب، وإنما يذكر الباب بصيغة هي أقرب ما تكون بما يسوق تحتها من الأحاديث حيث أنه يذكر الأحاديث التي عليها مدار الأحكام والتي عمل بها الفقهاء، ولم يشترط الصحة في الأحاديث، غير أنه التزم بيان درجة الحديث على غير سابقة من أقرانه بقوله: حديث حسن صحيح، أو حسن، أو غير ذلك من ألفاظ الحكم على الحديث، ومع سعة شرطه ينتقي في الباب، ويختار أحسن ما وجد، وليس في منهجه استعمال التراجم الغامضة، التي يحتاج إدراك مناسبتها للحديث إلى تكلف ومشقة في الوصول إلى المقصود[3].

---

1 - سنن الترمذي، مصدر سابق، ج 6، ص 233.

2 - شرح علل الترمذي، لابن رجب، مرجع سابق، ج 1، ص 17.

3 - كتاب الإيمان في جامع الترمذي، اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، بغداد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه، في أصول الدين، تخصص: (العقيدة الإسلامية)، تقديم الطالب: سعد أحمد علوان، بإشراف: أ.د: زياد محمود رشيد العاني، سنة 2009، ص 10.

وهذا هو قول الإمام ابن الملقن، في كتابه المقنع: (وأما الترمذي، فقسم كتابه على أربعة أقسام:

- قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق البخاري ومسلم.
- وقسم على شرط أبي داود والنسائي، كما بينا في القسم الثاني لهما.
- وقسم آخر كالثالث لهما، أخرجه وأبان عن علته.
- ورابع أبان هو عنه، وقال ما أخرجت في كتابي إلا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء.

فعلى هذا الأصل كل حديث احتج به محتج، أو عمل بموجبه عامل، أخرجه سواء صح طريقه أو لم يصح، وقد أزاح عن نفسه، فإنه تكلم على كل حديث بما فيه، وكان من طريقه أن يترجم الباب الذي فيه حديث مشهور عن صحابي في حكم قد صح الطريق إليه، وأخرج حديثه في الكتب الصحاح، فيورد في الباب ذلك الحكم من صحابي آخر لم يخرجوه من حديثه، ولا يكون الطريق إليه كالطريق إلى الأول، إلا أن الحكم صحيح ثم يتبعه بأن يقول وفي الباب عن فلان وفلان، ويعد جماعة منهم الصحابي والأكثر الذي أخرج ذلك الحكم من حديثه، وما سلك هذه الطريق إلا في أبواب معدودة)[1] انتهى كلام ابن الملقن.

- مصادره:

ذكر الإمام الترمذي مصادره التي من خلالها تم جمع كتابه «السنن»، فذكر أقوال الأئمة الفقهاء، مبيناً الطرق التي أخذ بها عنهم تلك الأقوال والأحكام، وكذا بين ما ذكره من أحاديث ودرجة ثبوتها، فقال: بأن أكثرها كانت عن الإمام البخاري رحمه الله، وكذا ذكر بعض تواريخ الرجال، من سماع ورواية وأشار بأن ذلك كان مصدره كتاب التاريخ الكبير، وذكر كلامه في الرجال جرحا وتعديلا، وبين بأن ذلك كان من خلال مناظرته لأبي اسماعيل وأبي زرعة الرازي وإليك كلام الإمام الترمذي بتمامه:

1 - المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، (ت: 804هـ)، ت: عبد الله بن يوسف الجديع، ط 1، 1413هـ، دار فواز للنشر، المملكة العربية السعودية، ج1، ص 70.

قال الإمام الترمذي:

«وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء؛ فما كان فيه من قول سفيان الثوري، فأكثره ما حدثنا به محمد بن عثمان الكوفي، حدثنا عبيد الله بن موسى، عن سفيان، ومنه ما حدثني به أبو الفضل مكتوم بن العباس الترمذي، حدثنا محمد بن يوسف الفريابي، عن سفيان.

وما كان من قول مالك ابن أنس، فأكثره ما حدثنا به إسحاق بن موسى الانصاري، أخبرنا معن بن عيسى القزاز، عن مالك بن أنس.

وما كان فيه من أبواب الصوم، فأخبرنا به أبو مصعب المديني، عن مالك بن أنس.

وبعض كلام مالك، ما أخبرنا به موسى بن حزام، أخبرنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، عن مالك بن أنس.

وما كان فيه من قول ابن الْمبارك، فهو ما حدثنا به أحمد بن عبدة الآملي، عن أصحاب ابن الْمبارك، عنه.

ومنه ما رُوِيَ عن أبي وهب، عن ابن الْمبارك.

ومنه ما رُوِيَ عن على بن الحسن، عن عبد الله بن الْمبارك.

ومنه ما رُوِيَ عن عبدان، عن سفيان بن عبد الْملك، عن ابن الْمبارك.

ومنه ما رُوِيَ عن حبان بن موسى، عن ابن الْمبارك.

ومنه ما رُوِيَ عن وهب بن زمعة، عن فضالة النسوي، عن عبد الله بن الْمبارك.

وله رجال مسمّون سوى من ذكرنا عن ابن الْمبارك.

وما كان فيه من قول الشافعي، فأكثره ما أخبرني به الحسن بن محمد الزعفراني، عن الشافعي.

وما كان من الوضوء والصلاة، حدثنا به أبو الوليد الْمكي، عن الشافعي.

ومنه ما حدثنا أبو إسماعيل، أخبرنا يوسف ابن يحي القرشي البويطي. عن الشافعي.

وذكر فيه أشياء عن الربيع عن الشافعي، وقد أجاز لنا الربيع ذلك، وكتب به إلينا.

وما كان فيه من قول أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، فهو ما أخبرنا به إسحاق بن منصور، عن أحمد وإسحاق.

إلا ما في ابواب الحج والديات والحدود، فإني لم أسمعه من إسحاق بن منصور، أخبرني به محمد بن موسى الأصم، عن إسحاق بن منصور، عن أحمد، وإسحاق.

وبعض كلام إسحاق، أخبرنا به محمد بن فليح، عن إسحاق.

وقد بينا هذا على وجهه في الكتاب الذي فيه الْموقوف.

وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ، فهو ما استخرجته من كتاب التاريخ، وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل، ومنه ما ناظرت عبد الله ابن عبد الرحمن، وأبا زرعة، وأكثر ذلك عن محمد، وأقل شيء فيه عن عبد الله وأبي زرعة.

ولم أر أحدًا بالعراق، ولا بخراسان، في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبير أحدٍ أعلم من محمد بن إسماعيل، وإنما حملنا على ما بينا في هذا الكتاب من قول الفقهاء، وعلل الحديث لأنا سئلنا عن هذا فلم نفعله زمانا، ثم فعلناه لما رجونا فيه من منفعة الناس»[1].

هذه هي مصادر الإمام الترمذي في نقله لأقوال الفقهاء، كما أوردها هو في كتابه العلل الصغير، بأسانيدِ عمّن نُقِل عنهم، إلى أن وصلت إليه.

1 – سنن الترمذي، للإمام الترمذي، مصدر سابق، ت: بشار عواد، ج 6، ص 232.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم عرضه، في ترجمة الإمام الترمذي، من حياته الشخصية، والعلمية، تبين أن الإمام أبا عيسى رحمه الله تعالى من أوعية العلم الكبار الذين منَّ الله عليهم بفضله، فكان ممن سخَّرَهم الله للدفاع عن هذه الرسالة التي ما فتئت أن بلغته، إلاّ وأخذها بأمانة وصدقٍ، فجعل يصنِّف الكتب والمؤلفات للرقيِّ بسنة المصطفى ﷺ، فكان علمه مزيجاً بين الحديث والفقه، فكان ينقل أخبار رسول الله ﷺ، وأقوال من سبقه من أهل العلم، كما تبيَّن من خلال عناوين ما صنف من كتب أنه محدث فقيه من الدرجة الأولى، كيف لا وقد أخذ العلم عن شيخ المحدثين بلا منازع: **الإمام البخاري** رحمة الله عليه؟ وأكبر دليل على مصنفاته: كتابه الجامع ــموضوع الدراسةــ وما يحتويه من علوم، ــكما سبق وذكرناــ فكان كتاب حديث وفقه بامتياز، فكتب الله له القَبول في الأرض، حتى وصل إلينا والحمد لله.

الفصل الأول

الأسانيد وما يتعلق بها من مفاهيم

المبحث الأول: تعريفات عامة للإسناد وما يتعلق به وأهميته ونشأته

المبحث الثاني: الأسانيد الفقهية في جامع الترمذي، وما يتعلق بها من مباحث

الفصل الأول

الأسانيد وما يتعلق بها من مفاهيم

نتعرض من خلال هذا الفصل لمفاهيم أساسية حول الإسناد، وما يتداخل معه من مباحث، يَلِي بعد ذلك، التعريف بالكتب المسندة وكتب السنة والتفريق بينها، ثم أعرِّج على معنى الأسانيد الحديثية والفقهية، مع ذكر بعض الفروق بينها، كما أقوم بتعريف مذاهب أصحاب الفتاوى والآراء الفقهية على اختلافها، ثم أختم الفصل بذكر بعض الأمثلة التي وردت من فتاوى وآراء لهؤلاء الأئمة في جامع الترمذي.

وقد قسمت الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تعريفات عامة للإسناد وما يتعلق به وأهميته ونشأته.

المبحث الثاني: الأسانيد الفقهية في جامع الترمذي، وما يتعلق بها من مباحث.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الإسناد.

خص الله سبحانه وتعالى هذه الأمة بما لم يخُصَّ به غيرَها، فحفِظ لها حضارتَها الإسلامية، ليتوارثها جيلٌ بعد جيلٍ، ممن اصطفاهم الله لحفظ مبادئها، فنَقَّل لنا هؤلاء الرجال المصطفيْن عبر الأجيال ما ارْتضاه لنا ربُّنا من عقيدةٍ سليمةٍ، ودينٍ قويمٍ، من لسان الصادقِ الأمينِ، بنقْل العدلِ الضابطِ عن مثله، إلى أن استقرَّ في بطون الكتب التي أراد الله لها القبولَ والبقاءَ، فأخذ كلٌّ منهم ينقِّب عن الصواب والحقِّ أينما كان، فلم يخافوا في الله لومة لائم، ولا مجال للعاطفة حين التمحيص، فأخذوا المسؤولية بجد، كيف لا وقد أُطلق عليهم اسم «المصطفيْن»، رحمةُ الله عليهم أجمعين، فنقلوا لنا هذا الدين الحنيف مسنداً، من قائله إلى صاحب ذلك المصنف، وهذا ما لم يجعله الله سبحانه وتعالى للأمم الأخرى، بحيث كلما طُوِي عصر أمة إلا وطويت حضارتها معها، عدا الأمة الإسلامية فقد حفظها الله بالإسناد.

من خلال هذا الفصل، سوف أعرض بعض المصطلحات التي لها علاقة بالإسناد، حتى يتبين لنا معنى هذه الألفاظ، وماذا يقصد بكل لفظ؟ إضافة إلى معرفة مجال استعماله عند علماء اللغة بالعموم، وعند أهل الحديث بالخصوص.

المبحث الأول: تعريفات عامة للإسناد وما يتعلق به وأهميته ونشأته.

سوف أتناول من خلال هذا المبحث تعريفات عامة عند علماء اللغة وعند جمهور المحدثين لبعض التراكيب التي لها علاقة بالسند والإسناد، لنتطرق فيما بعد إلى أهمية الإسناد ونشأته، مستمداً ذلك من خلال أقوال العلماء والباحثين في هذا الموضوع.

المطلب الأول: تعريفات عامة.

سأتناول في هذا المطلب التعريفات الهامة التالية: السند، والمسند، والطريق، والمدار، والمخرج، والوجه، ثم الحديث، والرواية.

1. **السند:** نتعرف على هذا المصطلح من الجانب اللغوي، ثم مراده عند جمهور المحدثين.

- **الإسناد لغة:** مأخوذٌ من السَّنَد. قال ابن فارس في مقاييس اللغة: «السّين والنّون والدّال أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء، يقال: سنَدْتُ إلى الشيء أَسْنَدَ سُنُوداً، واستندتُ استِناداً، وأسندتُ غيري إسناداً ...

وفلان سَنَدٌ: أي معتمد، والسَّنَدُ: ما أقبل عليك من الجبل؛ وذلك إذا علا عن السفح، والإسناد في الحديث: أن يُسنَد إلى قائله، وهو ذلك القياس»[1].

- **الإسناد في اصطلاح المحدثين:**

عرَّف الحافظ ابن حجر (ت: 852هـ) -رحمه الله- الإسناد في كتابه نزهة النظر، فقال: «والإسناد: حكاية طريق المتنِ»[2].

ثم صاغ له تعريفاً مقارباً للأول، فقال: «الإسناد: وهو الطريق الموصلة إلى المتن»[3].

من خلال التعريفين يتبين أن الحافظ ابن حجر استعمل كلمة **الإسناد** في معنيين:

- المعنى الأول: مصدري، وهو حكاية طريق المتن، ورفعه إلى قائله؛ بذكر ناقله، كقول البخاري رحمه الله: «حدثنا مكي بن ابراهيم، قال: حدثنا يزيد بن أبي عبد الله – وهو مولى سلمة بن الأكوع – عن سلمة قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول»، فهذا هو الإسناد.

أما متن الحديث فهو قوله ﷺ: «مَن يَقُلْ عَلَيَّ ما لَمْ أَقُلْ؛ فلْيَتَبَوَّأْ مَقْعدَه من النارِ»[4].

---

1 – معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ)، ت: عبد السلام محمد هارون، لاط، لان، مادة: (سند) ج 3 ص 105.

2 – نزهة النظر لابن حجر، مرجع سابق، ص 41.

3 – نزهة النظر، لابن حجر، المرجع نفسه، ص 106.

4 – الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، 1422هـ، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، بيروت، لبنان، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، حديث رقم: 109، ج 1، ص 33.

وبهذا يكون المتن (مُسنداً)، والأحاديثُ (مسانيدَ)[1].

- والمعنى الثاني للإسناد: اسميٌّ، وهو ذوات رجالِ السلسلةِ التي ذكر فيها البخاري الرواةَ الذين نقلوا الحديث واحدا عن الآخر حتى رُفع إلى رسول الله ﷺ، أي **الطريق الموصلة إلى المتن**[2].

وهذا المعنى الثاني ميَّزَه بعض العلماء عن المعنى الأول، بإطلاقهم (الإسناد) بمعنى المصدر على المعنى الأول، وهو حكاية طريق المتن[3].

تعريف الإسناد عند الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله: «وأما **الإسناد** فقد عرفتَ أنه مصدر (أسند)، ولذلك لا يثنىَّ، ولا يجمع، وكثيرا ما يراد به (السند)، فيثنى ولا يجمع، فتقول هذا حديث له سَنَدَانِ، ولا يقال: هذا حديث له أَسْناد، على وزن أوْتاد، كأنهم استغنوا بجمع الإسناد بمعنى السند عن جمعه... وقد وقع ذهول لكثير من الأفاضل عن أن الإسناد يأتي بمعنى المصدر، ويأتي اسماً بمعنى (السند)، فاضطربت عباراتهم، حتى أوقعوا المطالِع في الحيرة»[4].

وإطلاقهم الاسمَ وهو (السند) على المعنى الثاني، وهو الطريق الموصلة إلى المتن، وسمِّي سندا لاعتماد الحفاظ عليه في الحكم بقبول الحديث أو ردِّه أخْذا من معنى (السند) في اللغة: وهو ما استندتَ إليه من جدار أو غيره[5].

---

1 – معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث، محمد مجير الخطيب الحسني، قدَّم له: الدكتور نور الدين عتر، والعلامة الشيخ محمد عوامة، والدكتور محمد عجاج الخطيب الحسني، والدكتور بديع السيد اللحام، لا ط، لاس ن، دار الميمان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 33.

2 – معرفة مدار الإسناد، محمد مجير الخطيب الحسني، المرجع نفسه، ص 33.

3 – عبر عنه ابن جماعة في المنهل الروي ص 29، بأنه الإخبار عن طريق المتن، وتبعه السيوطي في تدريب الراوي، مرجع سابق، ج1، ص41.

4 – توجيه النظر، طاهر الجزائري ، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط 1، 1416هـ، 1995، مكتبة المطبوعات الاسلامية، حلب، سوريا، ج1، ص 90-91.

5 – المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (ت 733هـ)، ت: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط 2، 1406هـ، دار الفكر، دمشق، سوريا، ص 29-30.

وقال ابن جماعة: «والمحدثون يستعملون السند والإِسْنَاد لِشيْءٍ واحد»[1]، من خلال هذا الكلام يتبين أن المحدِّثين يستعملون **الإسناد** بالمعنيين السالفيْن الذكر، ويعرف مراد كل منهم من خلال تتبع وفهم قوله[2].

– أما عند تتبع وفهم العبارة التي وضع لها يتبين أن السند والإسناد ليسا بمعنىً واحد:

فالسند: من الإسمية: وهو سلسلة الرجال الموصلة إلى متن الحديث.

أما الإسناد: من الفعلية: وهو أن يُسنِد الرَّاوي جملة سماعه إلى من سمع منه –وهو شيخه–، وشيخه يُسند ذلك إلى شيخه، إلى أن يصل إلى قائل الكلام، فإما أن يكون تابعياً، أو صحابياً، أو أن يكون مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

2.المسنَد: أعرض من خلاله المعنى اللغوي للكلمة، ثم ما استقر عليه المعنى عند جمهور المحدثين.

– **المسند لغة:** سند: السَّنَدُ: مَا ارتفع من الأَرض في قُبُل الْجبلِ أَو الْوادي، والجَمعُ أَسْنادٌ، لا يُكَسَّر على غَير ذلِك. وكل شيء أَسندتَ إِليه شيئا، فهو **مُسْنَد**... ومَا يُسْنَدُ إِليه يُسَمَّى مِسْنَداً ومُسْنَداً، وَجَمْعُهُ المسانِدُ[3].

– **المُسنَد في اصطلاح المحدثين:** نقتصر في ذلك على ما ذكره الإمام السيوطي –رحمه الله– في كتابه «تدريب الراوي»: «وَأَما الْمُسْنَدُ بفتح النون فله اعتبارات: أحدُها: الحديث المذكور تعريفه في النّوْع الرابع من كلام الْمصنِّف...وهذا هو نصه: (النوع الرابع **المسند**: قال الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية،(هو عند أهل الحديث ما اتصل سنده من راويه إلى منتهاه)[4]، فشمل المرفوع والموقوف والمقطوع وتبعه ابن الصَّبَّاغ في العدَّة، والمراد: اتصال السند ظاهراً، فيدخل ما فيه انقطاع خفي، كعنعنة المدلس، والمعاصر الذي لم يثبت لُقِيُّه، لإطباق من خرَّج المسانيد على ذلك، قال المصنِّف كابن الصلاح: و لكن أكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي ﷺ دون غيره».

1 – المنهل الروي، لابن جماعة، مرجع سابق، ص 30.

2 – معرفة مدار الإسناد، محمد مجير الخطيب الحسني، مرجع سابق، ص 33– 34، بتصرف.

3 – لسان العرب، لابن منظور، مرجع سابق، فصل السين المهملة، ج3، ص 220.

4 – تدريب الراوي في تقريب النواوي، مرجع سابق، ج 1، ص 199.

وقال ابن عبد البر في كتابه «التمهيد»: (هو ما جاء عن النبي ﷺ خاصة متّصلاً كان، كمالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ، أو منقطعا، كمالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ، قال فهذا مُسند لأنه قد أُسند إلى رسول الله ﷺ، وهو منقطع لأن الزهري لم يسمع من ابن عباس)[1]، وعلى هذا القول يستوي المسند والمرفوع، وقال شيخ الإسلام – يقصد الحافظ ابن حجر–: يلزم عليه أن يصدق على المرسل والمعضل والمنقطع إذا كان مرفوعا ولا قائل به.

وقال الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث: (وغيره لا يستعمل إلا في المرفوع المتصل)، فالْمُسنَد من الحديث: أَن يرويه الْمُحَدِّث عن شيخ يظهر سماعه منه لسنّ يحتمله، وكذَلك سماع شيخه من شيخه إلى أَن يصل الإِسناد إِلى صحابيٍّ مشهور إلى رسول اللّه ﷺ[2].

بخلاف الموقوف والمرسل والمعضل والمدلس، وحكاه ابن عبد البر عن قوم من أهل الحديث، وهو الأصح، وليس ببعيد عن كلام الخطيب، وبه جزم شيخ الإسلام في النخبة، فيكون أخص من المرفوع»[3].

– الثّاني: الكتاب الَذي جُمِعَ فيه ما أَسنده الصحابة، أَي روَوُهُ، فهو اسم مفعول.

– الثالث: أن يطلق ويراد به الإِسناد، فيَكون مصدرا، كمسند الشهاب، ومسند الفْردوس: أي أسانِيد أحاديثهما[4].

---

1 – التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت 463هـ)، ت: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، لاط، 1387هـ، 1967م، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، ج 1، ص 21.

2 – معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: 405هـ)، ت: السيد معظم حسين، ط 2، 1397هـ - 1977م، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، ج 1، ص 17.

3 – تدريب الرواي في تقريب النواوي، للسيوطي، مرجع سابق، ج1، ص 200.

4 – تدريب الراوي، للإمام السيوطي، المرجع نفسه، ج1، ص 28.

المسنِد: أما المسنِد بكسر النون: هو من يروي الحديث بإسناده، سواء كان عنده علمٌ به، أو ليس له إلا مجرّد رواية[1].

3.الطريق: من خلاله نتعرف على المعنى اللغوي للفظ، ثم على المعنى الذي أجمع عليه جمهور المحدثين.

- **الطريق لغة:** الطَّريق؛ وذلك أنَّه شيءٌ يعلو الأرضَ، فكأنَّها قد طُورِقَتْ به وخُصِفت به، ويقولون: تطارَقَتِ الإبلُ، إذا جاءت يتبعُ بعضُها بعضاً. وكذلك الطَّرِيق، وهو النَّخْل الذي على صفٍّ واحد، وهذا تشبيهٌ، كأنَّه شُبِّه بالطَّرِيق في تتابُعه وعلوّه الأرض... ثم يُشتقُّ من الطَّريق فيقولون: طَرَّقت المرأةُ عند الوِلادة، كأنَّها جَعلتْ للمولودِ طريقا[2].
- **الطريق في اصطلاح المحدثين:** وهو السند، وهو أن يُروَى الحديث عن الصحابي نفسه، ولكن بسند مختلف عن السند الأول، ويسمى الطريق **وجها**، فيقال أن الحديث روي من غير وجه، أي روي من طرق متعددة، وأكثر ما يستعملون **الوجه** فيما تعددت أسانيده، فيكون كل سند وجه، وقد يروى الوجه على وجوه، فيكون صاحب الوجه مداراً لوجوه فرعية، ويسمى مدار الوجه[3].

4.المدار: نتعرف من خلاله على المعنيين اللغوي والاصطلاحي عند المحدثين للفظ.

- **المدار لغة:** جاء في لسان العرب: «اللّيث: **المدار** مفعل يكون موضِعًا، ويكون مَصْدَرا كالدّورانِ، ويُجعل اسما، نحو: مدار الفلك في مداره. ودُوّار، بالضّمّ: صَنَمٌ، وقد يفتح، وفي الأَزهري: الدُّوّار صنَمٌ كانت العرب تنصبه يجعلون موضعا حوله يدورون به، واسم ذلك الصّنم والموضع الدّوار»[4].

1 – تدريب الراوي، للإمام السيوطي، المرجع السابق، ج 1، ص 29

2 – معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، مرجع سابق، باب طَرَقَ، ج 3، ص 252-253.

3 – معرفة مدار الإسناد، محمد الخطيب، مرجع سابق، ص 153، 154، بتصرف.

4 – لسان العرب لاين منظور، مرجع سابق، ج 4، ص 297.

وجاء في مقاييس اللغة لابن فارس: «الدال والواو والراء أصل واحد، يدل على إحداق الشيء بالشيء من حواليه»[1].

- **المدار في اصطلاح المحدثين:** عند البحث والتقصي في معنى المدار، وجدنا أنه يدور على معنيين.

  - **المعنى الأول:** هو الرواي الذي تلتقي الأسانيد عنده، مهما تعددت –اثنان فأكثر– فينفرد بالحديث مطلقاً، عمن ينفرد به مطلقاً، إلى أن يبلغ الصحابي، أو من هو دونه، فهو إذن الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع، ولو تعددت الطرق إليه، وهذا بخصوص كل حديث على حدة، ومثاله: حديث النية في صحيح البخاري[2]، فمدار جميع الطرق على يحي بن سعيد الانصاري، ثم رواه عنه خلق كثير.

  - **المعنى الثاني:** كل راوٍ إمامٍ مكثرٍ يتفرد بأحاديث كثيرة تنتشر عنه، فهؤلاء تدور عليهم أسانيد الحديث، بحيث إن غالب السنن تروى من طريقهم، وهذا على سبيل العموم، وهم أمثال من ذكرهم الإمام علي بن المديني في قوله: «نظرت فإذا الإسناد يدور على ستةٍ، فلأهل المدينة: ابن شهاب... ولأهل مكة: عمرو بن دينار... ولأهل البصرة: قتادة بن دعامة السدوسي... ويحي بن أبي كثير، ولأهل الكوفة: أبو إسحاق... وسليمان بن مهران...»[3]، وغيرهم كهشامٍ بن عروة، والشعبيِّ، وأيوبٍ السختياني، ونافعٍ مولى ابن عمر، وعبدِ الله بن دينار، ومنصورٍ بن المعتمر، وثابتٍ البُنَانِي... وغيرِهم من التابعين وأتباع التابعين، ويدخل في هذا أيضا من يدور عليه حديث صحابي معين، أو راوٍ معين من سائر الرواة، بحيث لا يُعرَف حديث ذلك الصحابي أو ذلك الرواي إلا من طريقه؛ وهذا النوع ذكره ابن الصلاح، فقال: «معرفة من لم يرو عنه إلا راوٍ واحدٍ

1 – مقاييس اللغة، لابن فارس، مرجع سابق، ج 2، ص 310.

2 – معرفة مدار الإسناد، محمد مجير الخطيب الحسني، مرجع سابق، ج 1، ص 35.

3 – العلل، لعلي بن عبد الله بن جعفر السعدي المديني (ت 234هـ)، ت: محمد مصطفى الأعظمي، ط 2، لاس ن، المكتب الإسلامي، ج 1، ص 36-37.

من الصحابة، والتابعين، فمن بعدهم رضي الله عنهم»[1]، ويسميه المحدثون (الوحدان)، فيقع في شيوخ الأئمة الذين تدور عليهم الأسانيد كثير من الوحدان، قال الحاكم: «كل إمام من أئمة الحديث قد تفرد بالحديث عن شيوخ لم يرو عنهم غيره»[2]؛ وصنف فيه الإمام مسلم رحمه الله كتاب (**المنفردات والوحدان**[3])[4].

5.المخرج: ويستعمل بمعنيين: أولهما في استعمال اللغويين، والآخر عند اصطلاح المحدثين؛ فجعلوا له معنى عاماً، وآخر خاصاً.

- **المخرج لغة:** جاء في لسان العرب: خَرَجَ: الخُرُوج: نَقيضُ الدُّخول. خَرَجَ، يَخْرُجُ، خُرُوجًا، ومَخْرَجاً، فهو خَارِجٌ، وخروجٌ، وخَرَّاجٌ، وقد أَخْرَجَهُ وخَرَجَ به... الجوهريُّ: قد يكون المخرَجُ موضعَ الخُرُوجِ. يُقال: خَرَجَ مَخْرَجاً حَسَناً، وهذا مخْرَجُه. وأَما المِخْرَجُ فقد يكون مصدرَ قولِكَ أَخْرَجَه، والمفعول به واسم المكان والوقت، تَقول: أَخْرِجْني مُخْرَجَ صِدْقٍ، وهذا مُخْرَجُه، لأَن الفعل إذا جاوز الثلاثة فالميم منه مضمُومةٌ، مثل دَحْرَجَ، وهذا مُدَحْرَجُنا، فشُبِّهَ مُخْرَجٌ ببنات الأربعة. والاستخراج: الاستنباط[5].

- **المخرج في اصطلاح المحدثين:** اعتبر جمهور المحدثين للمخرج معنيين، أحدهما عام والآخر خاص.

- **المعنى العام:** ويقصد به المعنى الشامل لكل رجال السند، أي رجال طرقه[6].

---

1 – علوم الحديث لابن الصلاح، مرجع سابق، ص 319.

2 – معرفة علوم الحديث للحاكم، مرجع سابق، ص 161.

3 – ذكر صاحب كتاب معرفة مدار الإسناد أنه طبع عدة طبعات منها طبعة تجارية في بيروت، بتحقيق: د. عبدالغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية سنة 1408هـ، 1988م، وهو ضمن كتب المكتبة الشاملة.

4 – معرفة مدار الإسناد، محمد مجير الخطيب الحسني، مرجع سابق، ص 49 – 50.

5 – لسان العرب، لابن منظور، مرجع سابق، ج 2، ص 249.

6 – معرفة مدار الإسناد، محمد مجير، مرجع سابق، ص 125، بتصرف.

- **المعنى الخاص:** ويراد به أصل السند، وهو مجموعة الرواة المتفردين بالحديث، وأولهم من يدُور عليه الحديث، وآخرهم الصحابي راوي الحديث[1].

ويكون مخرج الحديث إما واسعا، أو ضيقاً.

- **الحديث ضيق المخرج:** وهو تتابع رواة الحديث (مخارجه)، واحداً وراء واحد لعدة طبقات، إلى آخر من يدور عليه الإسناد، فقد يكون ثلاثياً، أو رباعياً، وربما طالت السلسلة.
- **الحديث متسع المخرج:** وقد تقصر السلسلة حتى يكون الصحابي هو مخرج الحديث ومداره، عندما تتفرع عنه مخارج فرعية، قلَّت أو كثرت، ويقع هذا في مواطن الرواية الكبرى كالحرمين، والعراقين[2].

6.الحديث: أقوم بعرض التعريف اللغوي لمعنى الحديث، ثم تعريفه في الشرح وفي اصطلاح المحدثين.

- **الحديث لغة:** قال ابن فارس –رحمه الله– في المقاييس: «الحاء، والدال، والثاء، أصل واحد، وهو كون الشيء لم يكن، يقال: حدث أمر بعد أن لم يكن.. والحديث من هذا، لأنه يحدث منه الشيء بعد الشيء»[3].
- وقال الجوهري: «الحديث: نقيض القديم،.. والحديث: الخبر، يأتي على القليل والكثير، ويجمع على أحاديث على غير قياس، قال الفراء: نُرى أن واحد الأحاديث: أحدوثة، ثم جعلوه جمعاً للحديث»[4].
- **الحديث في الشرع:** قال ابن حجر رحمه الله: «الحديث في الشرع، ما يُضاف إلى النبي ﷺ، وكأنه يُراد به مقابلة القرآن، لأنه قديم»[5].

---

1 – معرفة مدار الإسناد، محمد مجيبر، المرجع السابق، ص 126، بتصرف.

2 – معرفة مدار الإسناد، محمد مجيبر، المرجع نفسه، ص 127، 128، بتصرف.

3 – مقاييس اللغة، لابن فارس، مرجع سابق، ج 2، ص 36.

4 – الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت: 393هـ)، ت: أحمد عبد الغفور عطار، ط 4، 1407هـ، 1987م، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، فصل الحاء، حدث، ج 1، ص 278، بتصرف.

5 – فتح الباري، لابن حجر، رقَّم كُتُبَه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، 1379هـ، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج 1، ص 193.

- **الحديث في اصطلاح المحدثين**[1]:

هو ما يضاف إلى النبي ﷺ، ويدخل في ذلك أقواله، وأفعاله، وتقريراته، وأحواله، وصفاته، وإن كان من ذلك لا يفيد حكماً.

كما اعتنى المحدثون بأقوال الصحابة والتابعين وأقضيتهم، وسمْتِهِم، وفتاويهم، وعدُّوا كل ذلك من قَبِيل الحديث، وأدخلوه في مصنفاتهم.

- **إضافات المحدثين للتعريف بالحديث:** يضيف المحدثون كلمة الحديث إلى ألفاظ أخرى حتى يتميز بذلك كل معنى عن الآخر، ومن ذلك:

– **إضافة الحديث إلى قائله:** فإن كان الحديث مرفوعاً، أو موقوفاً، أو مقطوعاً، يقول المحدثون في ذلك: حديث النبي ﷺ، أو حديث علي موقوف...

– **إضافة الحديث إلى قائله من الصحابة:** وهو كثير عند المحدثين: كقولهم: «حديث تميم: الدين النصيحة، أو حديث أبي سعيد: الماء طهور...»

– **إضافة الحديث إلى مَخْرَجِه:** يقع عند المتقدمين، ولا يكاد يوجد عند المتأخرين.

كقول الشافعي رحمه الله: وروي من حديث البصريين أن رسول الله ﷺ قال: «من توضأ فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل»[2]، وقد أخرجه أبو داود، والترمذي، والنسائي، عن قتادة، وهو بصري، عن الحسن البصري، عن سمرة بن جندب رضي الله عنه.

– **إضافة الحديث إلى من تدور عليهم الأسانيد:** ويكثر في كتب التخريج، والعلل، كقولهم: حديث الزهري، وحديث الأعمش، وحديث قتادة...

– **إضافة الحديث إلى أصحاب الوجوه عن أصحاب المدار:** الذين يروون عن هؤلاء، فيقال: حديث مالك، وحديث الثوري، وحديث ابن عيينة...

---

1 – يُنظر معرفة مدار الإسناد، محمد مجيبر، مرجع سابق، ج 1، ص 155، 156، 157.

2 – اختلاف الحديث، للشافعي، لا ط، 1410هـ، 1990م، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج 8، ص 627.

- **إضافة الحديث إلى رجل متكلم فيه:** ويكون في كتب التخريج، والعلل، والضعفاء، والمجروحين، كحديث يزيد بن زياد القرشي الكوفي، عن عبد الله بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب ﷺ، قال:«كان النبي ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه، ثم لا يعود». قال سفيان بن عيينة: «كان يزيد يذكر هذا الحديث، ولا يذكر فيه (ثم لا يعود)، ثم دخلت الكوفة فرأيت يزيد بن أبي زياد يرويه وقد زاد فيه (ثم لا يعود)، وكان قد لُقِّن فتلقَّن»[1].
- **إضافة الحديث إلى مُخرِجه:** إضافته إلى أصحاب المصنفات: كقولهم حديث البخاري، وحديث مسلم، وحديث الترمذي،...
- **إضافة الحديث إلى لفظة في متنه:** كحديث النية، وحديث المغفرة، وحديث الرحمة، وحديث القلّتين...
- **إضافة الحديث إلى لفضة في سنده:** كحديث الأولية، وحديث المحبة، وغيرها من المسلسلات...
- **إضافة الحديث إلى قصة فيه:** كحديث شق الصدر، وحديث الإسراء، وحديث الإفك، وحديث جمل جابر...
- **إضافة الحديث إلى رجل ذُكر في متنه:** كحديث ذي اليدين، وحديث تاجر البحرين، وحديث الخثعمية[2].

7.الرواية: أعرض من خلالها التعريف اللغوي، ومن ثم في اصطلاح المحدثين.

- **الرواية لغة:** روى؛ الراء، والواو، والياء، أصل واحد، ثم يشتق منه، فالأصل ما كان خلاف العطش، ثم يصرّف في الكلام لحامل ما يُروى منه، فالأصل رُوِيت من الماء ريًّا، وقال الأصمعي:

1 – الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، لأبي بكر الحازمي، ط 2، 1359هـ، دار المعارف العثمانية، حيدر أباد، الدكن، الهند، ج 1، ص 15.

2 – ينظر جميع إضافات لفظ الحديث، في معرفة مدار الإسناد، محمد مجيبر، مرجع سابق، ص من 155 إلى 160.

رَوَيْتُ على أهلي أَرْوِي رَيًّا. وهو رَاوٍ من قوم رُوَاةٍ، وهم الذين يأتونهم بالماء، فالأصل هذا الذي شُبِه به، ثم شُبِّه الذي يأتي القوم بعلم أو خبر فيرويه، كأنه أتاهم بريِّهِمْ من ذلك.[1]

- **الرواية في اصطلاح المحدثين**[2]:

- الرواية التي هي عمل الراوي: أداء الحديث بعد تحمله، وضبطه وتحرير ألفاظه، سواء كان الحديث مرفوعاً إلى النبي ﷺ، أو موقوفاً، أم مقطوعاً، كما يتم إضافتها، ومن ذلك أذكر:
- إضافة الرواية إلى راويها: من الصحابة، أو من رجال المخرج، أو ممّن تدور عليهم الأسانيد، أو ممّن تدور عليهم الوجوه والطرق من أصحاب الكتب.
- إضافة الرواية إلى المروي: حيث تضاف الرواية إلى أمر في المتن؛ (كرواية التسبيع، أو رواية التثليث)، في حديث ولوغ الكلب في الإناء.
- إضافة الرواية إلى نوعها: حيث تضاف الرواية إلى النوع الذي تتصف به من علوم الحديث (كرواية الوصل أو رواية الإرسال، أو الزيادة، أو الوقف..).
- وقد تقطع عن الإضافة: فيقال وفي رواية كذا، وكذا، وكون هذا في مقابلة روايات أخرى، دون ما ينفرد به راويه.

المطلب الثاني: أهمية الإسناد ونشأته وتاريخه.

من خلال هذا المطلب سوف أتناول ما للإسناد من أهمية بالغة في نقل الأخبار المروية عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة والتابعين –رضوان الله عليهم أجمعين– ، كما أنقل أقوال الأئمة في ذلك، ثم أتطرق إلى الكلام عن نشأة الإسناد وتاريخه.

- **أهمية الإسناد:**

لقد اهتم المحدثون بالإسناد، وذلك لكونه طريق معرفة الحديث الشريف، ثاني أدلة أحكام الشرع في الإسلام، والتالي للقرآن الكريم في الشرف والأفضلية، كما أن شرف الإسناد آتٍ من ثمرته وغايته،

1 – مقاييس اللغة، لابن فارس، مرجع سابق، ج 2، ص 453.

2 – ينظر: معرفة مدار الإسناد، محمد مجير، مرجع سابق، ص 161، 162، 163.

وهي تمييز ما صحَّ من حديث النبيﷺ عن ما لم يصح عنه، كما أن الإسناد يعد نصف علم الحديث، لأن الحديث متن وإسناد، ثم إن للإسناد أهمية كبيرة عند المسلمين وأثراً بارزاً؛ وذلك لما للأحاديث النبوية من أهمَّية بالغة كما سبق وذكرت، فالحديث النبوي الشريف ثاني أدلة أحكام الشرع، ولولا الإسناد واهتمام المحدثين به لضاعت علينا سنة نبينا ﷺ، ولاختلط بها ما ليس منها، ولما استطعنا التمييز بين صحيحها من سقيمها؛ إذن فغاية دارسة الإسناد والاهتمام به هي معرفة صحة الحديث أو ضعفه، فمدار قبول الحديث غالبا على إسناده[1].

وهذه بعض أقوال أساطين الحديث في شأن الإسناد وأهميته:

- **فهذا أمير المؤمنين في الحديث، شعبة بن الحجاج** يقول: «إنما يُعْلَم صِحَّةُ الْحَدِيْث بصحة الإسناد»[2].
- **وقَالَ سفيان الثوري** رحمه الله: «الإسناد سلاح المؤمن، إذا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ سلاح فبأي شيء يقاتل؟»[3].
- **وَقَالَ عَبْد الله بن المبارك** رحمه الله: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[4].
- **وقال أيضاً**: «مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد، كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلّم»[5].

1 – أهمية الإسناد في نقد الحديث، للأستاذ أزهاري بن مراد، إشراف الدكتور منصور بن يوسف، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة المدينة العالمية، كلية العلوم الإسلامية، قسم علوم الحديث، المملكة العربية السعودية، ص 35-36.

2 – التمهيد لما الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، مرجع سابق، ج 1، ص 57.

3 – أسنده إليه الخطيب البغدادي، من طريق محمد بن يوسف النيسابوري، كتاب شرف أصحاب الحديث، للخطيب البغدادي، ت: د. محمد سعيد خطي اوغلي، لاط، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة، تركيا، ص 42.

4 – الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، ت: د. محمود الطحان، لاط، 1403هـ، 1973م، مكتبة المعارف – الرياض، ج 2، ص 200.

5 – أسنده إليه الخطيب البغدادي من طريق محمد بن المظفر الدينوري، كتاب شرف أصحاب الحديث، للخطيب البغدادي، مرجع سابق، ص 41-42.

- **كما قَالَ القاضي عياض** رحمه الله: «اِعلَم أولاً أنّ مدار الحَدِيث عَلَى الإسناد، فِيهِ تتبيَّن صحته، ويظهر اتصاله»[1].

وَقَالَ ابن الأثير الجزري رحمه الله: «اعلم أنّ الإسناد في الْحَدِيْث هُوَ الأصل، وعليه الاعتماد، وبه تَعرِف صحَّتُه وسقمُه»[2].

- **نشأة الإسناد وتاريخه:**

خصَّ الله سبحانه وتعالى هذه الأمة بأمور عديدة؛ منها **الإسناد**، حيث أنه خاصية تميز بها المسلمون على غيرهم من الامم، وكما قال ابو علي الجبائي: خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم تعط الى من قبلها، وهي: **الإسناد** والأنساب والإعراب[3].

ولم يكن البحث عن الإسناد واجباً في الجيل الأول، لقرب العهد، وثقة كل فرد، واجتباء الله تعالى لهم، ليكونوا أصحاب هذا المجد.

حيث كان صحابة رسول الله رضوان الله عليهم، أهل صدق وورع، وقمَمًا في العدالة والأمانة، وبالرغم من أن الله لم يخُصَّهم بالعِصمة، إلا أنهم كانوا أوعيةَ حفظٍ ومصدرَ إتقانٍ، يتحرون الصدق قدر ما استطاعوا، ويحتاطون كل الحيطة عند قول أحدهم: قال رسول الله ﷺ، وقد ساعدهم على ذلك؛ همَّتهم العالية، والتزامهم الحق تجاه الله ورسوله، إضافة إلى ذلك اصطفاء الله لهم، حيث جعلهم خير أمة أخرجت للناس، أليسوا من عايشَ عصر النبوة؟ كيف لا وقد اختارهم الله للتضلع برؤية خير من خَلَق على وجه الأرض؟ وحسبنا فيهم قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ

---

1 – الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي (ت: 544هـ)، تـ: السيد أحمد صقر، ط 1، 1379هـ – 1970م، دار التراث / المكتبة العتيقة – القاهرة / تونس، ج 1، ص 194.

2 – جامع الأصول، لابن الأثير الجزري، مرجع سابق، ج 1، ص 109.

3 – قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: 1332هـ)، ت، وتعليق: محمد بهجت البيطار، ط 2، 1380هـ-1961م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 1، ص 201.

أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾ التوبة، الآية 100، وقول نبيِّ الأمة عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم فيهم: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ»[1]،

كما تعلَّقَ الأمر أيضا بلِينِ الصحابة فيما بينهم، حيث لم يكن يُكَذِّب بعضُهُم بعضاً، فيسمع أحدهم من رسول الله ﷺ، ويبلغ الآخرين، ثم يحدث هؤلاء عن ذلك الصحابي دون تحرٍ، ولا حاجة في ذلك إلى الإسناد، أو البحث في القول، كما جاء في مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت: 241هـ)؛ عن أبي أسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي (ت: 126هـ)، عن البراء بن عازب (ت: 72هـ): «ما كُلَّمَا نُحَدِّثُكُمُوهُ سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسلم وَلَكِن حدّثنَاهُ أَصْحَابنَا وَكَانَت تَشْغَلُنَا رِعْيَةُ الإِبِلِ»[2]، وروى جماعة عن حُميد الطويل: «أن أنس بن مالك رضي الله عنه حدث بحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال رجل: أنت سمعته من رسول الله ﷺ؟ فغضب غضباً شديداً، وقال: والله ما كل ما نُحدثكم به سمعناه من رسول الله ﷺ، ولكن كان يُحدث بعضنا بعضاً، ولا يَتّهم بعضنا بعضاً»[3].

كان صحابة رسول الله –رضوان الله عليهم جميعاً– يتحفَّظون من الإكثار من رواية الحديث، خشية الوقوع في الخطأ عن رسول الله ﷺ، حيث كانوا يضعون قول رسول الله ﷺ، نصب عينيهم، وهو القائل فيما رواه البخاري ومسلم والترمذي، واللفظ للبخاري، عن علي بن أبي طالب قال: قال

1 – متفق عليه من حديث عبد الله بن مسعود وعِمران بن حُصين رضي الله عنهم – واللفظ لابن مسعود من طريق محمد بن بكير عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن عبيدة، عنه: صحيح البخاري، مصدر سابق، كتاب الشهادات، باب لا يشهدُ على شهادة جَوْر إذا أشهد، حديث رقم: 2652، ج 3، ص 171.

2 – العلل ومعرفة الرجال، لعبد الله بن أحمد بن حنبل (ت: 290هـ)، ت: وصي الله بن محمد عباس، ط 2، 1422هـ. 2001م، دار الخاني، الرياض، المملكة العربية السعودية، حديث رقم: 3675، ج 2، ص 566.

3 – أنظر: المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، 1411هـ، 1990م، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ح ر: 6458، ج 3، ص 665. والطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت: 230هـ)، ت: محمد عبد القادر عطا، ط 1، 1410هـ، 1990م، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، ج 7، ص 15.

رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تكذبوا عليَّ، فإنه من كذب عليَّ فليلج النار»[1]، وبعد انطواء عصر الصحابة، وقدوم عهد التابعين، وهو العصر الذي أجمع معظم أهل العلم، واتفق الباحثون من أن البحث في الإسناد، والتكلم في الرجال بأنه قد بدأ في عصرهم، إثر تنامي الكذب وانتشاره.

وتعد شخصية محمد بن سيرين (ت: 110هـ) من ابرز ما اعتُمِد عليه في التكهن بتأْريخ نشأة الإسناد، فقد روى عنه مسلم في صحيحه: أنه قال: « لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ»[2].

ويُحتَمل أن يكون ابن سيرين قد قصد بالفتنة: هي فتنة عبد الله بن الزبير عندما طرح نفسه كخليفة للمسلمين، والتي انتهت بمقتله على يد الحجاج بن يوسف الثقفي (سنة 73هـ)، وفي هذه الفترة رُوي أنه لم يكن الناس يسألون عن الإسناد، حتى كان زمن المختار فاتهموا الناس[3].

كما قيل أن أول من فتش عن الإسناد هو عامر الشعبي (ت: 103هـ)، حيث جاء أن الربيع بن خَيْثَم ذكر أنه من قال: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير» فله كذا وكذا من الأجر، فسأله الشعبي: من حدثك؟ فقال: عمرو بن ميمون، ثم سأل هذا الأخير: من حدثك؟ فقال: أبو أيوب، صاحب رسول الله ﷺ، فحوّل هذه الواقعة، صرّح يحي بن سعيد القطان: بأنها أول حادثة فُتِّش فيها عن الإسناد[4].

---

1 – صحيح البخاري، مصدر سابق، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، حديث رقم: 106، ج 1، ص 33.

2 – المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ط 1، 1412هـ، 1991م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، المقدمة، باب في أَنَّ الإسناد من الدين وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب وأنه ليس من الغيبة المحرمة بل من الذب عن الشريعة المكرمة، ج 1، ص 15.

3 – الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، ت: د. محمود الطحان، لاط، 1403هـ، 1983م، مكتبة المعارف – الرياض، المملكة العربية السعودية، ج 1، ص 130.

4 – المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (ت: 360هـ)، ت: د. محمد عجاج الخطيب، ط3، 1404هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان، ص 208.

ورأى البعض أن بداية الإسناد تعود الى ابن شهاب الزهري في الشام، فروي: أنه جلس إسحاق بن أبي فروة الى الزهري، فجعل يقول: قال رسول الله ﷺ، فقال له الزهري: قاتلك الله يا بن أبي فروة، ما أجرأك على الله، تأتينا بأحاديث ليس لها خُطَمٌ ولا أَزِمَّةٌ، ألا تُسْنِد حديثك؟[1]

وفي رواية أخرى عن الوليد بن مسلم، أنه قال: خرج الزهري من الخضراء، ومن ثم عبد الملك فقال: يا أيها الناس! إنا كنا قد منعناكم شيئاً قد بذلناه لهؤلاء، فتعالوا حتى أحدِّثكم، فسَمِعَهم يقولون: قال رسول الله، وقال رسول الله، فقال: يا أهل الشام، ما لي أرى أحاديثكم ليست لها أزمة ولا خُطَم، قال الوليد: فتمسك أصحابنا بالأسانيد من يومئذ[2].

وتدل الرواية الأخيرة على أن الزهري هو أول من بدأ الإسناد في بلاد الشام، وأنه يمكن أن يكون هناك من سبقه في غيرها من البلدان.

ونجد في رواية أخرى أن الإسناد يعود إلى ما بعد الزهري، حيث جاء عن عبد الله بن سلمة بن أسلم أنه قال: ما كنا نتهم أن أحداً يكذب على رسول الله ﷺ متعمداً حتى جاءنا قوم من أهل المشرق، فحدثوا عن أصحاب النبي ﷺ الذين كانوا عندهم بأحاديث لا نعرفها، فالتقيت أنا ومالك بن أنس، فقلت: يا أبا عبد الله، والله إنه لينبغي لنا أن نعرف حديث رسول الله ﷺ ممن هو، وعمن أخذنا، فقال: صدقت يا أبا سلمة، فكنت لا أقبل حديثاً حتى يُسنَد لي، وتحفَّظ مالك بن أنس الحديث من يومِها، فجئت عبد الله بن الحسن في السُّوَيْقَة، فقال: يا ابن سلمة بن أسلم! ما بلغني أنك تحدث، تقول حدثني فلان عن فلان، قلت: بلى خلط علينا شيعتكم من أهل العراق، وجاءونا بأحاديث عن بعض أصحاب النبي ﷺ، فحدثته بعض ما حفظت، فعجب له وقال: أصبت يا ابن أخي فزادني في ذلك رغباً.[3]

---

1 – معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري، مرجع سابق، ص 6.

2 – سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، مرجع سابق، ج 5، ص 344.

3 – الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، تـ: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، لاط، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، باب ذكر ما احتج به من ذهب إلى قبول المراسيل وإيجاب العمل بها والرد عليه، ص 394.

ويبدو أن البحث عن الإسناد قد سبق القرن الثاني، وعلى الأقل فإن الوعي بأهميته قد بدأ منذ ذلك الوقت، كما تشير إليه بعض النصوص، أبرزها نص ابن سيرين السالف الذكر، وله نص آخر، وجد صدىً لدى غيره من العلماء، حيث يقول: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»[1].

وقد رُوِي النص أيضاً عن الضحاك بن مزاحم (ت: 105هـ)، وكذا عن مالك بن أنس، وعن أبي هريرة، بل وعن النبي ﷺ أيضا[2].

وعلى هذه الشاكلة قال عبد الله بن المبارك: «الإسناد عندي من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[3]. وكذا قال يزيد بن زريع: «لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد»[4] وقال عمرو بن قيس: «ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفي الذي يَنقُد الدراهم فإن الدراهم فيها الزيف والبهرج، وكذلك الحديث»[5]، ومثل ذلك ما روي عن الأوزاعي، حيث أنه قال: «كنا نسمع الحديث فنعرضُه على أصحابه كما يُعْرَض الدِّرْهَم الزائف، فما عرفوا منه أخذنا، وما أنكروا منه تركنا»[6]، وكان الأوزاعي ينقل عن يزيد بن أبي حبيب قوله: إذا سمعت الحديث فأنشده كما تنشد الضالة؛ فإن عُرف فخُذْه، وإلا فدَعْهُ. وقال ابن عون: «لا يؤخذ هذا العلم إلا عن من شُهِدَ له بالطلب. وروَى المغيرة عن إبراهيم، أن الناس كانوا إذا أرادوا أن يأخذوا عن الرجل الحديث، نظروا إلى

---

1 – الكفاية في علم الرواية، للخطيب، المرجع نفسه، باب ما جاء في الأخذ عن أهل البدع والأهواء والاحتجاج برواياتهم، ص 121.

2 – الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب، مرجع سابق، باب القول في تخير الشيوخ إذا تباينت أوصافهم، ص 129.

3 – صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج، مصدر سابق، المقدمة، باب في أن الإسناد من الدين، ج 1 ص 15.

4 – المدخل إلى كتاب الإكليل، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: 405هـ)، ت: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، لاط، دار الدعوة – الاسكندرية، مصر، ص 30.

5 – الكفاية في علم الرواية، للخطيب، مرجع سابق، باب ذكر ما احتج به من ذهب الى قبول المراسيل، ص 394.

6 – انظر: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي، ت: محمد عجاج الخطيب، ط3، 1404هـ، دار الفكر بيروت، لبنان، ص 318. والموضوعات، لجمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: 597هـ)، ضبط وتقديم وت: عبد الرحمن محمد عثمان، ط 1، 1386هـ-1966م، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الباب الثالث في الأمر أبعاد، ص 103.

صلاته وهيئته وسمْتِه»[1]، وهناك من الروايات ما يشير الى أن الإسناد بدأ منذ خلافة الإمام علي، إثر ما ظهر في عصره من الكذب على النبي ﷺ، إذْ رُوِيَ عنه شبيه ما روي عن ابن سيرين وغيره، وهو أنه قال في مسجد الكوفة: «أنظروا عمن تأخذون هذا العلم فإنما هو الدين»[2].

من خلال عرض هذه الأقوال يتبين أن الإسناد إنما نشأ في زمن رسول الله ﷺ، وهذ حال نزول الوحي، وما يؤيد ذلك قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا» الحجرات الآية 06، أما التقصِّي والتثبُّت فيه فكان بعد عصر الصحابة، ولئن صح القول، فهو في آخر عهد صغار الصحابة وبداية عصر التابعين، أما والله أعلم[3].

1 – التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت: 474هـ)، ت: د. أبو لبابة حسين، ط 1، 1406هـ، 1986م، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، باب في وجوب التحرز في الأخذ عن العدول، ج 1 ص 291.

2 – الكفاية في علم الرواية، للخطيب، مرجع سابق، باب ما جاء في الأخذ عن أهل البدع والأهواء، ص 121.

3 – تم عرض نشأة الإسناد وتطوره من مقال قصير من موقع فهم الدين، والمقال لصاحب الموقع يحي محمد، في صفحة قصار المقالات، تخصص النقد الحديثي، أخر زيارة للموقع: يوم 18 مارس 2016 رابط الموقع: http://www.fahmaldin.com/index.php?id=396.

المبحث الثاني: الأسانيد الفقهية في جامع الترمذي، وما يتعلق بها من مباحث.

سوف أتناول من خلال هذا المبحث، تعريف الكتب المسندة، وما تحمله من معنى، لنعرِّج على ذكر بعض منها، وكذا بعض كتب السنة، مع ذكر بعض أنواعها والتمثيل لها، ليتسنَّى لنا فيما بعد، تمييز الفرق بين هذين النوعين من المصنَّفات، يَلِي ذلك بيان الفرق بين أسانيد المحدثين وأسانيد الفقهاء من خلال تعريف كليهما، ثم أقوم بعرض المذاهب الفقهية التي ذكرها الإمام الترمذي، في كتابه العلل الصغير، وذلك بترجمة لأئمة المذاهب مع التعريف بالمذهب، وما تسنى لنا من أصوله أو مصنفاته.

لأختم المبحث، بذكر بعض الأبواب التي ذكر فيها الإمام الترمذي رحمه الله، أو بمعنى آخر الأبواب التي ساق فيها فتاوى الأئمة الفقهاء، من خلال أسانيد شيوخه، على سبيل التمثيل لا الإحصاء.

المطلب الأول: تعريف كتب المسانيد، وكتب السنن والفرق بينهما.

سوف آتي في هذا المطلب على بيان معنى الكتب المسندة، مع إضافة أمثلة عن هذه الكتب، وما تحويه من أنواع للحديث، ثم أبيِّن معنى كتب السنة، مع ذكر بعض أنواعها، وما تحويه من أنواع الحديث أيضاً، حتى يتسنى لنا معرفة الفرق بينهما من خلال ما سبق ذكره من هذه الكتب.

الفرع الأول: المسانيد.

سبق وأن ذكرت تعريف الحديث المسند في اصطلاح المحدثين، فكان المعنى الثاني من معانيه، أنه يشمل الكتب التي جُمِع فيها ما أسنده الصحابة ﷺ، وبذلك فهو على ثلاثة معانٍ أيضاً:

أ- الكتاب الذي ضُمَّت فيه أحاديث كل واحد من الصحابة، بعضها إلى بعض في مكان واحد؛ وإن اختلفت درجاتها من صحةٍ، وحسنٍ، وضعفٍ، فالمسند حينئذ اسم مفعول من "أَسْنَدَ يُسْنِدُ إِسْنَاداً"[1].

1 - تخريج الحديث: نشأته ومنهجيته، محمد أبو الليث الخير أبادي القاسمي، ط 3، 1425هـ، 2004م، الناشر: اتحاد بكديوديوبند، ماليزيا، ص 92.

ب- الكتاب الذي أحاديثه مسندة، (أي لها إسناد متصل) إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومرتبة على الأبواب الفقهية، مثل المسند للإمام عبد الله بن المبارك وغيره.

ت- الكتاب الذي أُسْنِدَتْ فيه أحاديث مجردة من الأسانيد في كتاب؛ ورتبت أحاديثه على الكلمات، من غير تقيُّد بحرف، أو على الحروف، وتسميته بالمسند جاءت على أنه مصدر ميمي، فمسند الشهاب –مثلاً– معناه إسناد أحاديث كتاب الشهاب[1].

وهذه أمثلة عن الكتب المسندة إلى الصحابة ذكرها الدكتور: محمد أبو الليث الخير آبادي، صاحب كتاب «تخريج الحديث، نشأته، ومنهجيته، في طرق تخريج الأحاديث من الكتب»، مع ذكر أنواع كتب التخريج، فذكر الكتب المسندة، نذكر منها:

1. **المسند: للربيع بن حبيب بن عمرو الفراهيدي الأزدي (توفى نحو سنة: 170هـ)**: اشتمل على (654) حديثاً. ورتبه الشيخ أبو يعقوب الورجلاني (ت: 570هـ) على الأبواب كالجوامع، وضمَّ إليه زيادات من مرويات الربيع عن ضمام عن جابر، ومرويات أفلح عن أبي غانم وغيره، ومراسيل جابر بن زيد.
2. **المسند: لأبي داود الطيالسي سليمان بن داود بن الجارود البصري** (ت: 204هـ): وهو من جمْعِ بعض تلامذته، ويضم مسانيد حوالي (177) صحابياً، و(2767) حديثاً. ورتب الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنّا الساعاتي (ت: 1371هـ) أحاديثه على الأبواب الفقهية، وسماه "منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود"، وكلاهما مطبوع.
3. **المسند للحميدي أبي بكر عبد الله بن الزبير (ت: 219هـ)**: يضم مسانيد (180) صحابياً، و(1300) حديثاً، حققه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله.
4. **المسند للإمام إسحاق بن راهويه المروزي النيسابوري (ت: 238هـ)**: يوجد الجزء الرابع منه في دار الكتب المصرية، تحت رقم 454 حديث، وطبع سنة: 1410هـ، بتحقيق: د. عبد الغفور

1 – تخريج الحديث: نشأته ومنهجيته، محمد أبو الليث الخير أبادي القاسمي، المرجع السابق، ص 95-96.

عبد الحق حسين البلوشي، ويحتوي على ما تبقَّى من مسند أبي هريرة، وهو 542 حديثاً، ومن مسند عائشة 1272 حديثاً بالمكرَّر.

5. **المسند: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي (ت241هـ)**: روى فيه عن (1056) صحابياً و(21) صحابية. قيل أن: عدد أحاديثه أربعون ألف حديث (40000) بالمكرر. وقيل ثلاثون ألف، (30000)، وفيه زيادات ابنه عبد الله، ويسير من زيادات أبي بكر القطيعي، أحمد بن جعفر البغدادي (ت: 368هـ) راوي المسند عن عبد الله، وعدد أحاديثه في الطبعة المرقمة: (27100)، طبع بدار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الثانية، 1414هـ/1993م، وقد رتَّب أحاديثه الشيخ البنّا على الأبواب الفقهية، وسماه "الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد ابن حنبل الشيباني" في 24 جزءاً في 14 مجلداً، وهو أيضاً مطبوع.

6. **المسند: للإمام بقي بن مخلد الأندلسي القرطبي (ت: 276هـ)**: رتبه على الأبواب داخل كل مسند صحابي، فهو بذلك مسند ومصنف، قال ابن حزم: «روي فيه عن ألف وثلاثين صحابياً ونيِّف، ورتبه على أبواب الفقه، فهو مسند ومصنف، ليس لأحد مثله»، انتهى[1].

وأذكر من الكتب ما هي مسندة لصحابي واحد ومنها:

1) **مسند أبي بكر الصديق**: لأبي بكر أحمد بن علي بن سعيد المروزي (ت: 292هـ)؛ يضم 140 حديثاً، طبع الطبعة الثالثة، بالمكتب الإسلامي بدمشق، سنة 1399هـ.

2) **مسند عمر بن الخطاب**: لأبي يوسف يعقوب بن شيبة (ت: 262هـ): وهو جزء من المسند المعلل له، طبع بتحقيق كمال يوسف الحوت سنة: 1405هـ، الموافق لـ: 1985م.

3) **مسند عائشة**: لعبد الله بن الإمام أبي داود السجستاني (ت: 361هـ): يضم مائة وحديثين، طبع الطبعة الأولى بمكتبة دار الأقصى بالكويت، سنة 1405هـ، الموافق لـ: 1985م.[2]

---

1 – انظر: الرسالة المستطرفة، للكتاني، مرجع سابق، ص 75. ورسائل ابن حزم الأندلسي، تـ: إحسان عباس، ط2، 1987م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ص 178.

2 – كتاب تخريج الحديث نشأته ومنهجيته، محمد أبو الليث الخير آبادي، مرجع سابق، ص من: 92 إلى 95، بتصرف.

هذه بعض الكتب المسندة على أسماء الصحابة، منها ما شمل عدة صحابة، ومنها ما كانت أسانيدها إلى صحابي واحد، هذا على سبيل التمثيل لا الحصر، وهناك نوع آخر من الكتب، يشابه المسانيد في طريقة الجمع، وتسمى المعاجم: يجمع فيها مؤلفوها الأحاديث المروية حسب ترتيب الصحابة أو الشيوخ، فيأتي صاحب المعجم بمرويات كل شيخ أو صحابي، دون أي عناية بالموضوعات، ولا يعتبرون الصحة في ذلك، ومن أشهر أصحاب هذه المؤلفات، الإمام الطبراني (ت: 360هـ)، في كتابيه الأوسط والكبير، حيث خصص الأول للشيوخ، والثاني جعل فيه ما تيسر له عن كل صحابي.

وغير هذه الكتب كثير.

الفرع الثاني: السنن:

أما كتب السنة، فتضم الكتب التي تحوي الأحاديث المسندة، وغير المسندة، ومن هذه الكتب يوجد ما يسمى: بالموطآت، وكذا الصحاح، والسنن، والمصنفات.

1. **الموطآت:** في اصطلاح المحدثين هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية، ويشتمل على الأحاديث: المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، أي: على الأحاديث النبوية وآثار الصحابة والتابعين، وصنف في الموطآت عدد من العلماء منهم:

- ابن أبي ذئب: محمد بن عبد الرحمن المدني (ت: 158هـ).
- مالك بن أنس (ت: 179هـ).
- أبو محمد عبد الله بن محمد المروزي (ت: 293هـ)[1].

ومن هذه الموطآت نقتصر على تعريف موطأ الإمام مالك رحمه الله.

- **موطأ الإمام مالك بن أنس (ت: 179هـ):** إن كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس هو كتاب حديثٍ وفقهٍ، جمع فيه بين الحديث المرفوع والموقوف والمقطوع، وما استنبطه هو من فقهٍ من تلك

1 – المكتبة الإسلامية، عماد علي جمعة، ط 2، 1424هـ، 2003م، سلسلة التراث العربي الإسلامي، غير مفهرس، ص 110.

الأحاديث، وكان الإمام مالك متحرياً في الرواية، منتقياً للرجال أحسن الانتقاء، منتقداً للرجال أشدَّ الانتقاد، لذلك جعله أهل الحديث آنذاك مصدراً حديثياً معتمداً عليه في الاحتجاج بأحاديثه من حيث الجملة –مع أن فيه المرسل والبلاغ– حتى ظهر صحيح الإمام البخاري؛ الذي تقدَّم على الموطأ في الصِّحة، وذلك لأن الإمامَ البخاري جرَّد صلب الكتاب من البلاغات والمراسيل، وإنما ذكرها في تراجم الأبواب على سبيل الاستشهاد بها لا أكثر، والمعول في كتابه على أحاديث الصلب لا التراجم، ومع تقدم صحيح البخاري في الصحة، لم يفقد الموطأ تلك المكانة كمصدر من مصادر السنة المشهورة ذات المكانة المرموقة، هذا وقد ضم الموطأ نحوا من (1720) حديثا، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، بين مرفوع وموقوف ومقطوع، وزّعها الإمام مالك في الكتب والأبواب التي اجتهد في تصنيفها، وقد بلغ عدد الكتب (61) كتابا، وعدد الأبواب (803) بابًا، وهذه الأبواب لا تخلو من أحاديث مرفوعة، أو موقوفة، أو مقطوعة، ومن عادة الإمام مالك –في الغالب– أن يذكر عقب تلك الأحاديث ما استنبطه منها من فقه، ولكن هناك ما يقرب من 100 باب خلت أصلاً من أي حديث، وإنما خصَّها الإمام مالك لفقهه[1].

كما أن من عادة الإمام مالك حينما يذكر فقهه، يستدل لذلك بعمل أهل المدينة قائلا: "وهذا أحسن ما سمعت من أهل العلم" أو "وهذا عليه العمل عندنا"، وما أشبه ذلك، وهذا الجانب يزيد على 300 موطن في الكتاب.

2. **الصحاح**: جمع صحيح: وهو ما اشتمل على الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ دون غيرها، ومن أشهرها صحيحا البخاري ومسلم، ومنها أيضا صحيح ابن حبان، وصحيح ابن خزيمة، وقد يطلق على الصحيح لفظ الجامع إذا شمل أبواب الفقه وغيرها، فنذكر بعضاً منها:

- **صحيح البخاري**(ت: 256هـ) واسمه: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ، وسننه وأيامه»، فقد نهج في جمع صحيحه منهجا يدعو إلى الثقة والاطمئنان إلى صحة

1 – مجلة البحوث الإسلامية – مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، المشرف العام: الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، شارع الرياض، المملكة العربية السعودية، ج 34، ص 269-270.

أحاديثه، كما بالغ في التحري عن الرواة، والتوثق من صحة المرويات، وبذل في هذا أقصى ما وصل إليه الجهد الإنساني، ومازال يوازن بين المرويات، ويمحصها، ويتخير منها ما تَرْكن إليه نفسه، حتى صار كتابه إلى الحالة التي هو عليها تحريا وتنقيحاً...بوَّب أبوابه، ووضع أساسه في المسجد الحرام بمكة المكرمة، ثم بيض تراجمه، وأصوله في الروضة بين قبر النبي ومنبره، ثم صار يجمع ما تيسَّر له من الأحاديث، ويضعها في أبوابها اللائقة بها في الحرمين، وغيرها من البلاد التي ارتحل إليها، وقد مكث في تأليف صحيحه ست عشرة (16)سنة، وهو يحرر ويدقِّق، وينتقي ويتخيَّر ما هو على شرطه، الذي استنبطه العلماء من بعده، حتى جاء كتابه على ما أَحَبَّ، ويحبه طلاب الحقيقة، ورواد البحث....فكانت له منزلة سامية في نفوس العلماء، وتلقَّتْه الأمَّة الإسلامية بالقَبُول والاطمئنان إلى ما فيه، واستحق ان يُطلَق عليه: أنَّه أصحُّ الكتب المدوَّنة في الحديث النبوي[1].

- **صحيح مسلم** (ت: 261هـ): واسمه الكامل: «المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ»، وهو أحد الكتب التي اعتبرها العلماء أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل، واللذين تلقتهما الأمة الإسلامية بالقبول، فبالغَ الإمام مسلم في البحث والتحري عن الرجال، والتمحيص للمرويات، والموازنة بينها، والتدقيق في تحرير الألفاظ، والإشارة إلى الفروق بينها حتى جاء صحيحُه على الهيئة الكاملة،، التي ينشُدُها أهل البحث والمعرفة... فالكتاب ثمرة حياة مباركة استغلها صاحبُها في السفر والارتحال، والكد والجد، والجمع والحفظ، والكتابة والتنقيح، حتى مكث هو وبعض تلاميذه يكتبون ويحررون حتى تم تأليفه في خمس عشرة سنة[2].
- **صحيح ابن حبان البستي (ت: 354هـ)**: ويسمى: «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع»، وهو كتاب سلك فيه مؤلفه مسلك الفقهاء المحدثين في التبويب والترجمة للأحاديث، وبيان ما فيها من النبذ الفقهية، وهو في غالب استنباطاته الفقهية شافعي المذهب ما طاوعه الدليل، فإن أعياه

1 – في رحاب السنة، الكتب الصحاح الستة، لمحمد محمد أبو شهبة، الكتاب الثالث، سلسلة البحوث الإسلامية، السنة السادسة والعشرون، 1415هـ، 1995م، غير مفهرس، ص 77- 78.

2 – في رحاب السنة، الكتب الصحاح الستة، لمحمد محمد أبو شهبة، المرجع نفسه، ص 109.

الأثر أو لم يصح عنده، لم يبال بمخالفة المذهب، وتمسَّكَ بالأثر، وقد رتَّبَه ترتيباً مخترِعًا لا على الأبواب ولا على المسانيد، بل جعل السنن النبوية تقاسيماً وأنواعًا، فجعلها على خمسة (5) أقسام، ثم جعل تحت كل قسم عدة أنواع تبلغ أربعمائة (400) نوع[1].

3.السنن: وهي في اصطلاحهم الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية؛ من الإيمان، والطهارة، والصلاة، والزكاة، إلى آخرها وليس فيها شيء من الموقوف، بل تعنى بذكر المرفوع فقط، لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنة ويسمى حديثاً[2]، ومن كتب السنن نذكر:

- **سنن الترمذي (ت: 279هـ):** كما سبق التعريف به في الفصل التمهيدي، فهو كتاب ألفه صاحبه ولم يلتزم فيه إخراج الصحيح وحده، بل أورد فيه الصحيح، والحسن، والضعيف، والغريب، والمعلل، وبين علته.
- **سنن أبي داود السجستاني (ت: 275هـ):** جعل الإمام كتابه خاصاً بالسنن والأحكام مع الاستقصاء، ولما صنَّفه عرضه على الأمام أحمد بن حنبل فاسْتَجاده، واسْتَحْسَنَه، ولم يلتزم فيه صاحبُه تخريج الصحيح فحسب، بل أضاف له الحسن، والضعيف المحتمل، وما لم يُجمِع الأئمة على تركه، وأما ما كان فيه ضعف شديد فقد بيّنه ونبّه عليه[3].
- **سنن ابن ماجه القزويني (ت: 273هـ):** وهو أجل كتب ابن ماجه وأبقاها على الزمان، وبه عرف واشتهر، وقد رتَّبَه على الكتب والأبواب، وقد ذكروا أن عدة كتبه اثنان وثلاثون (32) كتاباً، وجملة أبوابه ألف وخمسمائة (1500) باب، وجملة أحاديثه أربعة آلاف (4000) حديث، وهي مرتبة فقهياً، وقد أحسن وأجاد حينما بدأ كتابه بباب اتباع سنة رسول الله ﷺ، وساق فيه الأحاديث الدالة على حجية السنة، ووجوب اتباعها والعمل بها[4].

---

1 – من موقع نداء الإيمان، شجرة التصنيفات، ملخص عن كتاب صحيح ابن حبان، آخر تحديث: الثلاثاء 13 جمادي الثانية، 1437هـ.

2 – الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للكتاني، مرجع سابق، ص 32، بتصرف يسير.

3 – في رحاب السنة، الكتب الصحاح الستة، لمحمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص 138.

4 – في رحاب السنة، الكتب الصحاح الستة، لمحمد محمد أبو شهبة، المرجع نفسه، ص 174.

- **سنن الصغرى للنسائي «المجتبى» (ت: 303هـ)**: لما ألف الإمام النسائي كتابه السنن الكبرى، أهداها إلى أمير الرملة، فقال له: أكُلُّ ما فيها صحيح؟ فقال له: فيها الصحيح والحسن وما يقاربهما. فقال له: «ميِّز لي الصحيح من غيره»، فصنَّف له كتاب (**السنن الصغرى**)، وسمّاه: «**المجتبى**» من السنن، وكتاب السنن مرتب على الأبواب الفقهية كبقية كتب السنن الأخرى....وقد احتاط الإمام في تأليفه، حيث قال بعض العلماء أن درجته تأتي بعد الصحيحين، لأنها أقل السنن في إيراد الضعيف[1].

4. **المصنفات**: جمع مصنف: وهو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية، والمشتمل على الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، والمقطوعة، ويفترق مع السنن؛ في أنه يورد صاحبه فيه الآثار المرفوعة، والموقوفة، والمقطوعة، أما السنن؛ فقليلاً ما يورد فيها أصحابها الموقوف أو المقطوع، لأن هذين الأخيرين لا يعتبران سننا في اصطلاحهم، ومنها: مصنف حماد بن سلمة (ت: 167هـ)، ومصنف وكيع بن الجراح (ت: 187هـ)، ومصنف سفيان بن عيينة (ت:198هـ)، ومصنف عبد الرزاق بن همام (ت: 211هـ)، ومصنف سليمان بن داود العتكي (ت: 234هـ)، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة (ت: 235هـ)، ومصنف بقي بن مخلد (ت: 242هـ)، وطبع من هذه المصنفات اثنين فقط وهما: مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة[2].

- **مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: 211هـ)**: قال الكتاني في الرسالة المستطرفة: «ومصنف أبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم الصنعاني المتوفى: سنة إحدى عشرة ومائتين، وهو أصغر من مصنف ابن أبي شيبة، رتبه على الكتب والأبواب»[3].

- **مصنف ابن أبي شيبة (ت: 235هـ)**: يعتبر مصنف ابن أبي شيبة من المصنفات التي جمعت الآثار الموقوفة على الصحابة، أو المقطوعة على التابعين ومن بعدهم من الفقهاء، ورواية ذلك

1 – في رحاب السنة، الكتب الصحاح الستة، لمحمد محمد أبو شهبة، المرجع السابق، ص 165، بتصرف يسير.

2 – أصول التخريج ودراسة الأسانيد، محمود الطحان، ط 3، 1417هـ، 1996م، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 118.

3 – الرسالة المستطرفة، للكتاني، مرجع سابق، ص 40.

بالأسانيد وموضوع أغلب هذه الآثار الواردة هو الفقه والأحكام، وفيه بعض الأبواب والكتب، وتحلية كل كتاب بحديث مرفوع أو عدة أحاديث، دون استقصاء لجميع الآثار، وتتفق هذه النصوص في أنها من الأحكام، لذا فلربما ساق في بعض الأبواب اختلاف السلف في تفاسير بعض آيات الأحكام، وأما جمع كل ما ورد عنهم في التعبير فله كتب أخرى، يحتوي الكتاب على (37251) نصا حديثيا مسندا منها ما هو مرفوع، وما هو موقوف، وما هو مقطوع[1]. وهو في مجلدين ضخمين، جمع فيه الأحاديث على طريقة المحدثين بالأسانيد، وفتاوى التابعين وأقوال الصحابة مرتبا على الكتب والأبواب على ترتيب الفقه[2].

الفرع الثالث: الفرق بين المسانيد والسنن.

من خلال عرض لأنواع الكتب المسندة وكتب السُّنة، يتبيَّن أن الفرق بين هذين النوعين من المصنفات هو:

أن كتب السنة يتم ترتيب الأحاديث فيها على حسب الموضوعات، فمنهم من اقتصر في ذلك على تحري الصحيح قدر ما استطاع، وهذا ما قام به الإمامان البخاري ومسلم رحمهما الله في صحيحيهما، ومنهم من أدخل بعض الأحاديث الضعيفة في كتابه إضافة إلى الصحيح، وهذا عمل الإمام الترمذي وأبي داود وغيرهما رحمهما الله في سننهما، ومنهم من جعل كتابه للصحيح والضعيف على حسب الموضوعات، إضافة إلى ذلك أدخلوا في كتبهم بعض الأثار الموقوفة والمقطوعة، من أقوال بعض أصحاب رسول الله ﷺ، والتابعين من السلف الصالح رضوان الله عليهم، وهذا ما قام به الإمام عبد الرزاق الصنعاني، وابن أبي شيبة في مصنفيهما.

وأما المسانيد عموماً، فقد قام أصحابها بجمع مسند كل صحابي على حدة، دون مراعاةٍ لحال الحديث صحةً أو ضعفاً، فعملوا على استقراء ما تسنى لهم من أحاديث الصحابة وجمعها، من غير

1 – نبذة عن مصنف ابن أبي شيبة، من موقع شبكة دراية، على الشبكة العنكبوتية، قال صاحب المقال في تهميشه له: أنه اعتمد على كتاب تاريخ الحديث ومناهج المحدثين، للدكتور: سالم عبيدات، ولم يتسنَّ لنا هذا الكتاب.

2 – الرسالة المستطرفة، للكتاني، مرجع سابق، ص 40.

تبويب أو ترتيب موضوعي، وهذا ما قام به الإمام أحمد في مسنده، وكذا أصحاب المسانيد التي ذُكرت سابقاً.

المطلب الثاني: أسانيد المحدثين وأسانيد الفقهاء والفرق بينها.

إن المحدثين والفقهاء طائفتان من علماء هذه الأمة، أفنى رواد كل فرقة منهما حياته لأجل النهوض بالرسالة المحمدية، ونقلها كما أرادها صاحبها، وتطبيقها على الواقع المعاش، من خلال قواعد محكمة، منها ما يتعلق بنقل الأخبار، ومنها ما يتعلق باستنباط الأحكام، فالعلاقة بين المحدثين والفقهاء؛ علاقة تكاملية، قال الربيع: سمعت الشافعي قال لبعض أهل الحديث: أنتم الصيادلة، ونحن الأطباء[1]، وقال الإمام أحمد بن حنبل: الفقهاء أطباء، والمحدثون صيادلة، فجاء محمد بن إدريس الشافعي طبيباً صيدلانياً، ما مقلت العيون مثله أبداً[2]. فالمحدث له ملكية التصحيح والتضعيف بلا منازع، أما الفقهاء، فيتربعون على عرش الفتوى ولا منازع في ذلك.

فالمحدثون همهم الوحيد هو تتبع الأسانيد ومقارنتها، وتفحص أحوال الرجال، والبحث في ثبوت الأقوال إلى قائليها، فهُم بمنزلة الصيادلة الذين يبحثون في تركيبة الأدوية، وصلاحيتها وفسادها، وأعراضها الإيجابية أو السلبية، لذلك نجد أهل الضلال يبغضون المحدثين بغضاً شديداً، لأنهم هم من يكشف افتراءاتهم عن النبي ﷺ، لا سيما وقد حفظ الله هذه الأمة بالإسناد.

أما الفقهاء، فهم قوم نوّر الله تعالى بصائرهم، وتعمقوا في دراسة مقاصد الشريعة وأصول الفقه والتشريع، والبناء الذي يقوم عليه النص، وطرق الاستدلال والنظر؛ فهم من قيَّضهم الله لحفظ النص من تأويل الجاهلين، وتحريف الغالين[3].

---

1 – سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، مرجع سابق، ج 10، ص 23.

2 – تاريخ دمشق، لابن عساكر (ت: 571هـ)، تـ: عمرو بن غرامة العمروي، ط 1، 1418هـ – 1997م، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ج 51، ص 334.

3 – مقال الكتروني (طرق التعديل بين المحدثين والفقهاء)، للأستاذ علي محمد زينو، تاريخ الإضافة: 2013/01/07، شبكة الألوكة، آفاق الشريعة، دراسات شرعية، فقه وأصوله، الزيارة رقم: 9594، بتصرف، رابط المقال: http://www.alukah.net/sharia/0/48834.

هذا بالنسبة لبيان دور المحدثين والفقهاء في خدمة السنة النبوية، والدور المتكامل الذي يقدمه أحدهما للآخر، أما موضوعنا هنا فهو بخصوص نقل أقوال النبي ﷺ بالأسانيد، وهو ما أطلقنا عليه أسانيد المحدثين، وكذا نقل أقوال الفقهاء وفتاويهم أيضاً، كما فعل _الإمام الترمذي_ بالأسانيد كما وصلته، وذكرها هو في كتابه العلل، وهو ما أسميناه بأسانيد الفقهاء.

سوف أُعرِّف من خلال هذا المطلب بمعنى أسانيد المحدثين واستعمالاتها، ثم أعرض أسانيد الفقهاء وماذا يقصد بها؟ ليتسنى لي في آخر المطلب الكشف عن الفرق بينهما من خلال ما عُرِض.

الفرع الأول: أسانيد المحدثين. هي الأسانيد التي ينقل بها المحدثون ما ورد عن رسول الله ﷺ، من قول أو فعل أو تقرير، فمنها ما هو صحيح ومنها ما هو حسن، ومنها غير ذلك، واشترطوا لنقل هذه الأخبار شروطاً ذكرها ابن الصلاح في مقدمته فقال: «فأما الصحيح: فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده، بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا، ولا معللا»[1].

من خلال هذا التعريف يتبين أن نقل الأخبار عن رسول الله ﷺ، تخضع لشروط قيّمة وضعها العلماء، للدفاع عن سنة المصطفى ﷺ، من كل الشبهات.

الفرع الثاني: أسانيد الفقهاء. هي أسانيد نقل بها العلماء آراء الأئمة الفقهاء، وذلك بأخذ الفتوى أو الرأي المختار، أو العمل بالحديث، مما ارتضاه صاحب المذهب، مستنِدا إلى أصول مذهبه في ذلك، من مصنِّفها إلى صاحب القول عن طريق سلسلة من الرجال، وقد وضعها العلماء في مصنفاتهم _منهم الإمام الترمذي_ وهي مهمة لمعرفة الرأي المنقول عن صاحب المذهب، إلا أن البحث في سند رواية الفقه لا يخضع لحرفية الجرح والتعديل الحديثي، ومن هنا نجد الفقهاء المعتمدين في نقل المذهب عن إمامهم، من ينزل عن رتبة ثقة عند المحدثين، فغايتنا إذن؛ التعريف بنقلة فقه الأئمة الذين رَوى الإمام الترمذي عنهم الفقه، ويكفينا ثبوت العدالة، والبراءة من الجرح، لقبول نقل المذاهب الفقهية، فنقل كل رأي فقهي له علاقة بالحديث سواء كان في المتن أو في الإسناد.

---

1 – معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ت: 643هـ)، تـ: نور الدين عتر، ط 1، 1406هـ، 1986م، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، ج 1، ص 11- 12.

وقد تساهل الإمام الترمذي في نقله للفقه حيث كان ذلك عن رجال هم أقل درجة من رجال نقل الحديث عنده، وهذا ما سيتم توضيحه في الفصل الأخير من هذه المذكرة.

الفرع الثالث: الفرق بين أسانيد المحدثين والفقهاء. من خلال ما سبق يتبين أن أسانيد المحدثين تختلف عن أسانيد الفقهاء في عدة نقاط وهي:

- أسانيد المحدثين مرجعها إلى رسول الله ﷺ، أما الأسانيد الفقهية فترجع إلى الفقيه صاحب الفتوى.
- أن أسانيد المحدثين يشترطون فيها الضبط في رواية الحديث إضافة إلى عدالة الرواة، وأما أسانيد الفقهاء؛ فلا يشترطون الضبط؛ فالعدالة كافية عندهم لنقل أقوال المذهب.
- أسانيد المحدثين يَسعى فيها أصحابها إلى نقل القول بلفظه الذي جاء به، ويلجؤون إلى الرواية بالمعنى، عندما لا يتسنى لهم ذلك، أما أسانيد الفقهاء؛ فلا يُشترط في الإتيان باللفظ كما ورد من قائله، بل يُروى فيها بالمعنى كثيراً.
- أسانيد المحدثين فيها ما هو مرفوع من قول النبي ﷺ، (وما هو موقوف من أقوال الصحابة، وما هو مقطوع من أقوال التابعين)، منسوبا إلى النبي ﷺ، إما بوصف، أو فعل، أو تقرير، أو حادثة، أما أسانيد الفقهاء؛ فيها فتاوى الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب الفقهية.
- رواة الأسانيد الحديثية يخضعون لحرفية الجرح والتعديل، أما رواة الأسانيد الفقهية؛ فتكفي العدالة، والبراءة من الجرح.
- يَشترِط رُوَّاد الأسانيد الحديثة شروطاً لاتصال الأسانيد، حيث يتفاضل بعضها عن بعض، وأما في أسانيد الفتاوى الفقهية; فلا يشترط ذلك.

المطلب الثالث: أصحاب المذاهب الفقهية في كتاب الترمذي ومذاهبهم .

سوف أعرض من خلال هذا المطلب جميع المذاهب التي ذكرها الإمام الترمذي في كتابه العلل الصغير، مبيناً بعض جوانب كل مذهب، مع ترجمة لإمام المذهب، فمن هذه المذاهب ما هو باقٍ ومعتبر إلى يومنا هذا، ومنها ما اندثر ولم يبقَ، ليُكتَب كحكاية في كتب التاريخ.

قال الدكتور نور الدين عتر، في كتابه المعروف بالموازنة: «أن جامع الترمذي حافل بالفقه والمذاهب، وأنه توسع في نقل المذاهب توسعاً كبيراً، فأطلعنا على آراء للصحابة والتابعين، وقدّم إلينا فقه مذاهب أتى عليها الزمان، وطوتها يد النسيان، مع ما نقل من المذاهب المعروفة لنا، ثم أبدى نظراته بالترجيح في كثير من الأحيان، وتلك خصوصية لكتابه لا يشاركه فيها كتاب في الحديث، بل قلما نجد في كتب الفقه توسعه الكثير هذا في نقل المذاهب»[1].

قال الإمام ابن رجب الحنبلي(ت: 795هـ) رحمة الله تعالى عليه: «فاقتضت حكمةُ الله سبحانه أن ضبط الدين وحفظه: بأن نصَّب للناس أئمة مجتمعًا عَلَى عِلْمِهم ودرايتهم وبلوغهم الغاية المقصودة في مرتبة العِلْم بالأحكام والفتوى، من أهل الرأي والحديث. فصار الناس كلُّهم يعَوِّلُون في الفتاوى عليهم، ويَرجِعون في معرفة الأحكام إليهم. وأقام الله من يضبط مذاهبهم ويحرر قواعدهم، حتى ضُبط مذهبُ كل إمام منهم وأصوله، وقواعدُه وفصوله، حتى تُرد إِلَى ذلك الأحكام ويُضبط الكلامُ في مسائل الحلال والحرام»[2].

1)مذهب الإمام سفيان الثوري: نعرض من خلاله ترجمة إمام المذهب، وأهم مصنفات الإمام، والتعريف بالمذهب.

- **ترجمة إمام المذهب:** هو شيخُ الإسلام، إمام الحفَّاظ، سيِّد العلماء العاملين في زمانه، أمير المؤمنين في الحديث أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب الثَّوريُّ الكوفي، وُلد سنة (97هـ) اتفاقاً، في بيت علمٍ وورعٍ وديانة وصلاحٍ، فأبوه: سعيد بن مسروق الثَّوري، من ثقات المحدثين، ومعدودٌ في طبقة صغار التابعين، ومن تلاميذ الشَّعبيِّ، كما يعتبر سفيان من تابع التابعين[3].

1 – الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، لنور الدين عتر، مرجع سابق، ص 383.

2 – مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي، لابن رجب الحنبلي، تـ: أبو مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، ط 2، 1424 هـ، 2003م، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ج 2، ص 624.

3 – سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، مرجع سابق، ج 7، ص 230.

كان إماما من أئمة المسلمين، وعلما من أعلام الدين، مُجْمَعاً على إمامته بحيث يُستغنى عن تزكيته، مع الإتقان، والحفظ، والمعرفة، والضبط، والورع، والزهد[1].

مات في شعبان سنة إحدى وستين ومائة (161هـ) وقبره بالبصرة في مقبرة بنى كليب، وكان -رحمة الله عليه- من الحفاظ المتقنين والفقهاء في الدين ممن لزم الحديث والفقه وواظب على الورع والعبادة ولم يبال بما فاته من حطام هذه الفانية الزائلة مع سلامة دينه له حتى صار عَلَماً يُرجَع إليه في الأمصار وملجأً يُقتدى به في الاقطار[2].

- **التعريف بمذهبه الفقهي**: نظراً لأن هذا المذهب لم يدم طويلاً، لم نجد من الكتب، ما يشفي الغليل في أصول هذا الإمام الجليل، وجاء في بعض المواقع أن مذهب الإمام الثوري، مازال قائما لحد الآن في بلاد خرسان، إلا أن المعلومة غير موثقة في مرجع معين، والله أعلم.

قال صاحب كتاب: «الإمام سفيان الثوري أمير المؤمنين في الحديث»، عبد الغني الدقر: (كان الإمام سفيان الثوري فقيها مجتهداً، يعد من كبار الأئمة المجتهدين البارزين، واجتهاده خاص به لم ينتزعه من أحد من أئمة عصره، وكان فقهه أقرب إلى الفقه الكوفي، وهذا الفقه مستمد أكثره من الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قد أرسل عبد الله بن مسعود لأهل الكوفة ليعلم الناس ويفقِّهَهُم ويقضي بينهم، ويبحث عن أحوالهم)[3].

مؤلفاته:

- **له كتاب التفسير**: ويسمى بتفسير سفيان الثوري، طُبع الطبعة الأولى سنة: 1403 هـ، 1983م، بدار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

---

1 - تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ت: الدكتور بشار عواد معروف، ط 1، 1422هـ - 2002 م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ج 10، ص 219.

2 - مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لابن حبان البستي، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على ابراهيم، ط 1، 1411 هـ، 1991 م، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ج 1، ص 268.

3 - سلسلة أعلام المؤمنين رقم: 52، الإمام سفيان الثوري أمير المؤمنين في الحديث، لعبد الغني الدقر، ط 1، 1415هـ، 1994م، دار القلم للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، ص 81.

- **وله كتاب الفرائض**: ويسمى بالفرائض للثوري، طُبع الطبعة الأولى سنة: 1410هـ، بتخريج: أبي عبد الله عبد العزيز بن عبد الله الهليل، إشراف: أبي عبد الله محمود بن محمد الحداد، بدار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

2) **مذهب الإمام مالك بن أنس**: نعرض من خلاله ترجمة الإمام مالك بن أنس، إمام دار الهجرة، وعرض لمذهبه، وأصول مذهبه.

- **ترجمة إمام المذهب**: هو شيخ الإسلام، إمام دار الهجرة، أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان بن خثيل....ولد على الأصح في سنة ثلاث وتسعين (93هـ)، عام موت أنسٍ خادم رسول الله ﷺ، صاحب كتاب الموطأ، عمدة المذهب المالكي، فكان أكثر ملازمة ممن أخذ عنهم، لنافع مولى ابن عمر (ت: 117هـ)، وابن شهاب الزهري (ت: 124هـ)، رحمهما الله، وقيل أنه تتلمذ عدد شيوخه فاق تسعمائة (900) شيخ[1].

ومذهبه قد ملأ المغرب والأندلس، وكثيرا من بلاد مصر، وبعض الشام، واليمن، والسودان، والبصرة، وبغداد، والكوفة، وبعض بلاد خراسان[2].

أما بالنسبة لروايات الموطأ، فقد رتبها صاحب كتاب الموطآت نذير حمدان، على حسب الأفضلية من ناحيته فقال: «وفي مقدمة الرواة ضبطاً: الإمام الشافعي، ويليه القعنبي، والتنيسي، ثم ابن القاسم، ومعن بن عيسى، ويحي بن بكير، ويحي الليثي، وابن وهب، وأخيراً سويد بن سعيد، وسعد بن عفير، على اختلاف في درجة الإتقان والضبط»[3].

- **التعريف بالمذهب المالكي**: المذهب المالكي هو ثاني المذاهب الفقهية الإسلامية المعتمدة في الفقه الإسلامي – بعد المذهب الحنفي – من حيث الترتيب الزمني، وينسب إلى عالم المدينة، وإمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس، وهو من أصحُّ المذاهب وأعدلُها في العقيدة والأحكام،

1 – سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، مرجع سابق، ج 7، ص 150.

2 – سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، المرجع نفسه، ص 177، بتصرف.

3 – الموطآت للإمام مالك رضي الله عنه، لنذير حمدان، لاط، لاس ن، دار القلم، دمشق سوريا، دار الشامية، بيروت، لبنان، ص 85.

كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «مذهب أهل المدينة النبوية، دار السنة، ودار الهجرة، ودار النصرة، إذ فيها سنَّ الله لرسوله محمداً ﷺ سنن الإسلام وشرائعه، وإليها هاجر المهاجرون إلى الله ورسوله، وبها كان الأنصار الذين تبوؤوا الدار بالإيمان من قلبهم، مذهبهم في زمن الصحابة والتابعين، وتابعيهم أصحُّ مذاهب أهل المدائن الإسلامية شرقاً وغرباً، في الأصول والفروع»[1].

- **أصول المذهب:** قيل أنها ترجع إلى ستة عشر (16) أصلا للاستنباط، ومنهم من جمعها في إحدى عشر (11) أصلاً نذكرها باختصار:.

. الكتاب الكريم . السنة النبوية . الإجماع . القياس . عمل أهل المدينة . قول الصحابي . شرع من قبلنا . المصالح المرسلة . الاستحسان . سد الذرائع . الاستصحاب[2].

ومازال هذا المذهب قائماً لحد الساعة، حيث جعل الله له القبول في الأرض، وهو سائد في عديد البلدان، ويلجأ إليه أتباع المذاهب الأخرى في حل بعض المسائل، وهذا لاتباعه منهج اليسر والاعتدال في إطلاق الأحكام، والله أعلم.

مؤلفاته:

أشهر كتاب ذُكر لمالك هو **الموطأ**؛ حيث تدارسه طلبة العلم في شتى بقاع العالم، ولقي القبول إلى يوم الناس هذا، فأنجزت عليه دراسات عديدة، وشروح مختلفة، قديما وحديثا.

وله مؤلفات أخرى منها: رسالة في الأقضية، رسالة في الفتوى، رسالة في إجماع أهل المدينة، وله كتاب في النجوم وحساب مدار الزمان ومنازل القمر، وعدة مصنفات أخرى.

3)مذهب الإمام عبد الله بن المبارك: نذكر ترجمة للإمام عبد الله بن المبارك، لنعرف فيما بعد مذهبه رحمه الله تعالى.

---

1 – مجموع الفتاوى، لابن تيمية، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، لاط، 1416هـ، 1995م، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ج 20، ص 294.

2 – المذاهب الفقهية الأربعة، أئمتها، أطوارها، أصولها، آثارها، تأليف: وحدة البحث العلمي بإدارة الإفتاء، راجعه: . الأستاذ الدكتور: أحمد الحجي الكردي، . الدكتور: بومية بن محمد السعيد، . الشيخ: علي خالد الشربجي، . الشيخ: عدنان بن سالم النهام، ط 1، 1436هـ، 2015م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ص 74 – 82.

- **ترجمة إمام المذهب:**

هو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، الإمام، شيخ الإسلام، عالم زمانه، وأمير الأتقياء في وقته، مولده: سنة ثمانية عشرة ومائة (118هـ)، طلب العلم وهو في العشرين (20) من عمره، فأقدم شيخ لقيَه: هو الربيع بن أنس الخراساني[1]، تحيل ودخل إليه إلى السجن ، فسمع منه حوالي أربعين حديثاً، ثم ارتحل في سنة إحدى وأربعين ومائة (141هـ)، وأخذ عن من تبقى من التابعين، وأكثر من الترحال والتطواف، وإلى أن مات في طلب العلم، وَفي الغزو، وَفي التّجارة، والإنفاق على الإخوان في الله، وتجهيزهم معه إلى الحَجّ.... وَقَال العباسُ بنُ مصعب في (تاريخِ مرْوَ) : كانت أُمُّ عبد الله بن المبارك خُوَارِزمِيَّةً، وأَبوه تُرْكِيّا، وكان عبداً لرجلٍ تاجرٍ من همذان، من بني حنظلة، فكان عبد الله إذا قدم همذان، يخضع لوالديه ويعظّمهم[2].

قال العِجْلِيُّ في كتابه الثقات: « عبد الله بن المبارك "خراساني"، ثقة، ثبت في الحديث، رجل صالح، وكان يقول الشعر، وكان جامعًا للعلم»[3].

قال الحسن بن الربيع: شهدت موت ابن المبارك، مات سنة إحدى وثمانين ومائة (181هـ)، في رمضان لعشر مضين منه، مات سحَرًا ودفناه بهيت، وسألت ابن المبارك قبل أن يموت، قال: أنا ابن ثلاث وستين[4].

- **التعريف بمذهب ابن المبارك:** كانت الصبغة العامة للفقه في عصر ابن المبارك أنه كان يعتمد على الاجتهاد والرأي الحر، فكل عالم كان يفتي بما يهديه إليه اجتهاده، بعد البحث والنظر، فإذا تبين له فيما بعد خطؤه رجع عنه إلى الصواب، وله الأجر على كل حال، فإن أخطأ فله أجر

---

1 – هو الربيع بن أنس ابن زياد البكري، الخراساني، المروزي، بصري، سمع أنس بن مالك، والحسن البصري، سمع منه: الأعمش، والحسن بن واقد وابن المبارك، قال أبو حاتم صدوق. سير أعلام النبلاء، للذهبي، مرجع سابق، ج 6، ص 170.

2 – سير أعلام النبلاء، للذهبي، ط الرسالة، المرجع نفسه، ج 8، ص 379.

3 – تاريخ الثقات، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت: 261هـ)، ط 1، 1405هـ، 1984م، دار الباز، مصر، ج 1، ص 275.

4 – تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دراسة وت: مصطفى عبد القادر عطا، ط 1، 1417 هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لينان، ج 10، ص 167، بتصرف يسير.

الاجتهاد، وإن أصاب فله أجر الإصابة، وقد كان الإمام ابن المبارك واحدا من أولئك الأئمة المجتهدين والعلماء الراسخين الذين ضمهم ذلك العصر العلمي الزاهر، قال أبو اسحاق الفرازي: (امام المسلمين أجمعين)، وقال أسود بن سالم: (كان ابن المبارك إماماً يقتدى به)، كما وصفه العلماء (فقيه العرب)، و(فقيه أهل المشرق والمغرب)، وقد جمع ذلك العصر عدداً من الائمة الأعلام: كالإمام مالك بن أنس، والإمام أبي حنيفة، والإمام سفيان الثوري، والإمام الليث بن سعد، والإمام الأوزاعي، وغيرهم من فقهاء ذلك العصر، فقد كان ابن المبارك يعد مع هؤلاء الجبال في العلم والأئمة فيه، وأكثر من نقل عنه آراءه الفقهية الإمام الترمذي- صاحب موضوع الدراسة – في كتابه السنن[1].

وقد جالس ابن المبارك كثيرا من الشيوخ، وروى عن كثيرين، وأبرز شيوخه في الفقه ثلاثة من كبار الأئمة وهم: سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وأبو حنيفة، فقد جاء في بعض الروايات أنه تفقه على سفيان الثوري، ومالك بن أنس وروى عنه الموطأ[2]، وجاء في بعضها الآخر أنه تفقه على أبي حنيفة، وأخذ عنه علمه[3]، فكانت هذه أهم مصادره في أخذه الثقافة الفقهية[4].

أما بالنسبة إلى منهجه في أخذ الحديث، فكان كما يلي:

- يتشدد في الإسناد، ويرى أنه لابد من توافر شرطين في السند، أولاهما: أن يكون متصلاً، والثاني: أن يكون ثقة عن ثقة[5]، حيث روى المسيب بن واضح: أنه سمع ابن المبارك، وسأله رجل عمن

1 – عبد الله بن المبارك الإمام القدوة، لمحمد عثمان جمال، موسوعة أعلام المسلمين رقم 01، ط 4، 1419هـ، 1998م، دار القلم، دمشق، سوريا، ص 117- 118.

2 – وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربيلي (ت: 681هـ)، إحسان عباس، لاط، 1900، دار صادر بيروت، لبنان، ج 3، ص 32.

3 – النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت: 874هـ)، لاط، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، ج 2، ص 103.

4 – عبد الله بن المبارك الإمام القدوة، لمحمد عثمان جمال، مرجع سابق، ص 104.

5 – عبد الله بن المبارك محدثا وناقداً، إعداد الطالب: محمد سعيد محمد حسن أحمد، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الكتاب والسنة، إشراف الأستاذ: السيد أحمد صقر، 1400.1401هـ، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا، فرع الكتاب والسنة، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ص 150.

يأخذ فقال: «قد يلقى الرجل ثقة، وهو يحدث عن غير ثقةٍ، وقد يلقى الرجل ثقة يحدث عن غير ثقةٍ، ولكن ينبغي أن يكون ثقة عن ثقةٍ»[1].

- كان يعتمد على الكتابة والحفظ أيضاً[2]، قال أحمد بن حنبل: «كان ابن المبارك يحدث من الكتاب، فلم يكن له سقط كثير، وكان وكيع يحدث من حفظه، فكان يكون له سقط، كم يكون حفظ الرجل»[3].
- ومن منهجه القويم، أنه كان يكتب أحاديث لمجرد المعرفة بها وليست هي مقبولة عنده[4]، قال محمود بن غيلان: سمعت ابن المبارك يقول: «إني لأسمع الحديث فأكتبه، وما من رأيي أن أعمل به، ولا أحدِّث به، أتخذه عُدَّةً لبعض أصحابي، إن عمل به أقول عمل بالحديث»[5].

مؤلفاته:

له كتاب **المسند:** ويسمى بمسند ابن المبارك، طُبع بتحقيق: صبحي بدري السامرائي، الطبعة الأولى، 1407هـ، بمكتبة المعارف بالرياض، وله كتاب **الزهد والرقائق، وكتاب الجهاد.**

4) مذهب الإمام محمد بن ادريس الشافعي: نتعرف من خلاله إلى ترجمة موجزة عن الإمام الشافعي، مع بيان المذهب الشافعي، وأصوله.

- **ترجمة إمام المذهب:** هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هشام بن المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشيّ، ينتهي نسبه إلى عبد مناف جد النبي ﷺ، وشافع بن السائب هو الذي ينسب إليه الشافعي[6].

---

1 – سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، مرجع سابق، ج 8، ص 404.

2 – عبد الله بن المبارك محدثا وناقداً، محمد سعيد محمد حسن أحمد، مرجع سابق، ص 150.

3 – سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، مرجع سابق، ج 8، ص 407.

4 – عبد الله بن المبارك محدثا وناقداً، محمد سعيد محمد حسن أحمد، مرجع سابق، ص 150-151.

5 – الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي الجرجاني (ت: 365هـ)، ت: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، ط 1، 1418هـ، 1997م، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 193.

6 – آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم، قدم له وحقق أصله وعلق عليه: عبد الغني عبد الخالق، ط 1، 1424 هـ، 2003 م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 29.

ولد سنة خمسين ومائة (150هـ) بغزة، بفلسطين، فحمل إلى مكة لما فطم، نشأ بها وأقبل على العلوم، فتفقه بمسلم الزنجي وغيره، حدث عن عمِّه محمد بن علي، وعبد العزيز بن الماجشون، ومالك الإمام، وإسماعيل بن جعفر، وإبراهيم بن أبي يحيى، وخلق كثير، وعنه أحمد، والحميدي، وأبو عبيد، والبويطي، وأبو ثور، والزعفراني وأمم سواهم، وكان من أحذق قريش بالرمي، كان يصيب من العشرة عشرة، وكان أولا قد برع في ذلك، وفي الشعر، واللغة، وأيام العرب، ثم أقبل على الفقه والحديث، وجوّد القرآن على إسماعيل بن قسطنطين مقرئ مكة، وكان يختم في رمضان ستين مرة، ثم حفظ الموطأ وعرضه على مالك وأذن له مسلم بن خالد بالفتوى وهو ابن عشرين سنة أو دونها وكتب عن محمد بن الحسن الفقيه وقربختي. روى ذلك ابن أبي حاتم عن الربيع عنه وكان مع فرط ذكائه وسيلان ذهنه يستعمل اللبان ليقوي حفظه فأعقبه رمى الدم سنة، توفي أول شعبان سنة أربع ومائتين بمصر، وكان قد انتقل إليها سنة تسع وتسعين ومائة رضي الله عنه[1].

- **التعريف بمذهب الشافعي:**

وضع الإمام الشافعي، وهو بالعراق الأحكام على وفق مذهبه الذي وصف بالقديم، لأنه رحل بعد ذلك إلى مصر، فاستقر فيها وعدَّل كثيراً من أحكامه، بسبب النضج الفكري الذي ينشأ من طول النظر ومزاولة البحث، يضاف إلى هذا ما شاهده في رحلاته، وما لمسه في شؤون مقره الجديد بمصر، حتى سُمِّي هذا بالمذهب الجديد، ويعتبر فقه الشافعي وسطا بين أهل الرأي وأهل الحديث، لأنه استفاد كثيرا من المدرستين، لأخذه الفقه عن ائمة كل منهما، على أنه كان يؤثر إيثاراً بيّناً فعد من أهله[2].

كما يعتبر الإمام الشافعي أول من صنف في أصول الفقه، ورسالته التي ألفها في هذا العلم تعد أول مصنف فيه وصل إلينا، وبهذا يكون الشافعي قد انفرد بتدوين أصول مذهبه، فكفى أتباعه

1 – تذكرة الحفاظ، للإمام الذهبي، مرجع سابق، ج 1، ص 265.

2 – المذهب الشافعي في الصومال، معالم وملامح من واقع التفاعل البيئي، مقال لمحمد شيخ محمد أحمد، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلة فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر الجامعي بجامعة الكويت، العدد التاسع، محرم 1426هـ، فبراير 2007م، ص 13.

العبء الذي تحمله أتباع المذاهب الأخرى، باستنباط أصول مذاهبهم من فروعهم، وقد رتب الشافعي أصول استنباطه، وتحدَّث عنها بالتفصيل، وأجملها في أكثر من موقع من كتابيه (الرسالة) و (الأم)، من ذلك ما نص عليه في كتاب الأم: «العلم طبقات شتى: الأولى الكتاب والسنة إذا ثبتت، ثم الثانية الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة، والثالثة أن يقول بعض أصحاب رسول الله ﷺ قولاً، ولا نعلم له مخالفا منهم، والرابعة اختلاف أصحاب النبي ﷺ في ذلك، والخامسة القياس، ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان، وإنما يؤخذ العلم من أعلى»[1].

ويتبين مما تقدم أنه يعتمد على الكتاب والسنة، ويجعل السنة مبينة للكتاب، وشارحة لنصوصه، ومفصلة لمجمله، ومقيدة لمطلقه، ومخصصة لعامه، ولو كانت أخباراً آحادية؛ فهو يحتج بخبر الواحد مادام راويه ثقة عدلاً، ولا يشترط في الخبر الشهرة فيما تعم به البلوى، خلافاً للحنفية، ولا موافقة عمل أهل المدينة، خلافاً للمالكية، فهو يشترط صحة السند فقط، وخالفهم كذلك في الاحتجاج بالحديث المرسل، فما كان يحتج به إلا إذا كان من مراسيل كبار التابعين: أمثال سعيد بن المسيب، وبتوافر شروط خاصة، وهذا خلاف مذهب أبي حنيفة، وسفيان الثوري، ومالك، حيث كانوا يحتجون بالحديث المرسل، ويجعلونه بمنزلة الحديث المتصل، وبعد الكتاب والسنة يحتج بالإجماع، ثم بأقوال الصحابة، فيتخير منها ما هو أقرب إلى الكتاب والسنة، فإن لم يتبين القرب أخذ بأقوال الخلفاء الراشدين، ورجحها على أقوال غيرهم، ثم يعتمد على القياس، إلا أنه لم يتوسع فيه كما توسع فيه غيره ممن أخذوا به[2].

مؤلفاته:

له عدة مصنفات منها: لأم للشافعي، وكتاب جامع العلم، والرسالة، وتفسير الإمام الشافعي، وله كتاب المسند، واختلاف الحديث.

1 – الأم، للشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس، لا ط، 1410هـ، 1990م، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج 7، ص 280.

2 – المذهب الشافعي في الصومال، معالم وملامح من واقع التفاعل البيئي، مقال لمحمد شيخ محمد أحمد، مرجع سابق، ص 14.

5)مذهب الإمام إسحاق بن راهويه: نقوم بالتعريف بإمام المذهب، وبيان مذهب الراهويه، من خلال ذكر بعض أقوال أهل العلم في فقه الإمام.

- **ترجمة إمام المذهب:** إسحاق بن إبراهيم، الإمام، الحافظ، الكبير، أبو يعقوب التميمي، الحنظلي، المروزي، نزيل نيسابور وعالمها بل شيخ أهل المشرق يعرف بابن راهويه، ولد سنة ست وستين ومائة (166هـ). وقيل سنة إحدى وستين (161هـ). وسمع من ابن المبارك وهو صبي وجرير بن عبد الحميد وعبد العزيز بن عبد الصمد العمى وفضيل بن عياض وعيسى بن يونس و الداروردي وطبقتهم. وعنه الجماعة سوى ابن ماجه. وأحمد وابن معين وشيخه يحيى بن آدم والحسن بن سفيان وأبو العباس السراج وخلق كثير[1].

قال الإمام أحمد: لا أعلم لإسحاق بالعراق نظيرا. وقال النسائي: إسحاق ثقة مأمون إمام. وقال أبو داود الخفاف: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: كأني أنظر إلى مائة ألف حديث في كتبي، وثلاثين ألفا أسردها، قال: وأملى علينا إسحاق من حفظه أحد عشر ألف حديث ثم قرأها علينا فما زاد حرفا ولا نقص حرفا[2].

قال البخاري في التاريخ الكبير: مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين (238هـ)، ليلة السبت لأربع عشر خلت من شعبان، وهو ابن سبع وسبعين (77) سنة[3].

مؤلفاته:

له عدة مصنفات نذكر منها: كتاب **المسند،** وكتاب **التفسير،** قال أحمد بن سلمة: قلت لأبي حاتم: أنه أملى **التفسير** عن ظهر قلبه فقال أبو حاتم: "وهذا أعجب فإن ضبْطَ الأحاديث المسندة أسهل وأهون من ضبط أسانيد التفسير وألفاظِها". وقال إبراهيم بن أبي طالب: "أملى **المسند** كله من حفظه مرة وقرأه من حفظه مرة"[4].

---

1 – تذكرة الحفاظ، للإمام الذهبي، مرجع سابق، الطبقة الثامنة، ج 2، ص 17.

2 – تذكرة الحفاظ، للإمام الذهبي، المرجع نفسه، الطبقة الثامنة، ج 2، ص 18.

3 – تذكرة الحفاظ، للإمام الذهبي، المرجع نفسه، الطبقة الثامنة، ج 2، ص 18.

4 – تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ج 1، ص 218.

وله من الكتب: كتاب **السنن** في الفقه[1].

- **التعريف بمذهب إسحاق بن راهويه:** جاء في كتاب: مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه برواية إسحاق بن منصور الكوسج المروزي، التعريف بمذهب الإمام إسحاق في المبحث السابع من الفصل الثاني من الكتاب ونصه ما يلي:

كان الإمام إسحاق كنزاً من كنوز العلم في خراسان، برع في علوم الشريعة، ومما برع فيه علم الفقه، وبلغ مبلغاً تسامى به على كثير من المتقدمين، فقد قال أحمد بن سعيد الرباطي: والله لو كان الثوري، وابن عُيينة، والحمّادان في الحياة لاحتاجوا إليه -أي إلى الإمام إسحاق- في أشياء كثيرة[2]، واهتم ببدء دراسته بالفقه، ودرس فقه الرأي، ولا أدل على ذلك من مناظرته مع إبراهيم بن أبي صالح بمجلس الأمير ابن طاهر وظهوره عليه، وتعيينه الكتاب، والصفحة، والسطر من كتاب من كتب أهل الرأي حتى بهر من شدة حفظه لهذه الكتب الأمير عبد الله بن طاهر، وذكر أنه درس هذه المجاميع في الكتاتيب[3].

كما ناظر الإمام الشافعي الفقيه المشهور، فقال الشافعي: أنت الذي يزعم أهل خراسان أنك فقيههم؟ قال إسحاق: هكذا يزعمون[4]. وانتهت إليه زعامة الفقه، والفتوى في خراسان[5].

استطاع الإمام إسحاق -رحمه الله- بتوفيق الله له، وبجده، ثم باجتهاده ومثابرته في طلب العلم أن يُكوِّنَ لنفسه رصيداً هائلاً من العلوم هيَّأتْه أن يكون إماماً مجتهداً له مذهب مستقل يعرف بالرَّاهُويَهْ،

---

1 - الفهرست، لابن النديم، مرجع سابق، ص 281.

2 - سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، مرجع سابق، ج 11، ص 371.

3 - مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه برواية الكوسج، لإسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج (ت: 251هـ)، ط 1، 1425هـ، 2002م، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ج 1، ص 155.

4 - طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: 771هـ)، ت: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط 2، 1413هـ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ج 2، ص 90.

5 - مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، رواية الكوسج، مرجع سابق، ج 1، ص 155.

انتشر في خراسان وصار له أتباع[1]، قال السمعاني: كان إماماً مذكوراً مشهوراً من أهل مرو سكن نيسابور، وكان متبوعاً له أقوال واختيارات وهو من أقران الإمام أحمد[2].

وقد اندثر مذهبه مع كثير من المذاهب التي كانت حَيَّةً لمدة من الزمان بسبب عوادي الدهر، وتضييع التلاميذ والمتبعين له، واندثار الكتب المؤلفة فيه وضياعها، ولعدم تبني السلطان مذهبه، والاعتماد عليه في نظام الحكم، كما كان الإمام إسحاق رحمه الله من الفقهاء الذين يعتمدون على الكتاب والسنة، والآثار عن الصحابة، والتابعين، ولا يلجؤون إلى القياس إلا عند الضرورة القصوى، وكانت أصول الإمام أحمد وإسحاق والشافعي شبيهة بعضها ببعض[3].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: إن موافقة الإمام أحمد للإمام الشافعي وإسحاق أكثر من موافقته لغيرهما، وأن أصوله بأصولهما أشبه منهما بأصول غيرهما، وكان يثني عليهما، ويعظمهما، ويرجح أصول مذهبهما على من ليست أصول مذهبه كأصول مذهبهما[4].

والمتتبع لأقوال الإمام إسحاق في مسائله برواية الكوسج يلاحظ:

1- غزارة معلوماته في الفقه، ودقته في الإجابة على السؤال، فقد سئل على ست وخمسمائة (506) مسألة، لم يتوقف عن الإجابة إلا عن مسألة واحدة، وهي مسألة تعليق العتق بالملك، على أنه حاول الإجابة عليه حين كرر له المسألة.

2- معرفته التامة بما ورد في المسألة من أدلة من كتاب، أو سنة، أو قول صحابي أو تابع.

3- قوة حجته واستدلاله.

4- إحاطته بآراء الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم، ونسبة القول إلى قائله بأوجز عبارة، كالإشارة إلى راوي الحديث، أو إلى رجل من رجال الإسناد، أو بعبارة مشهورة لدى المحدثين في الحديث.

5- وثوقه من قوله، وعدم تردده، فلذا قلَّ أن يوجد له روايتان في مسألة واحدة.

---

1 - مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، المرجع نفسه، ج 1، ص 157.

2 - الأنساب، للسمعاني، مرجع سابق، ج 6، ص 56.

3 - مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، مرجع سابق، ج 1، ص 159.

4 - مجموع الفتاوى، لابن تيمية، مرجع سابق، ج 34، ص 113.

6- تمكنه من المذهب الحنفي، وحفظه لأقوالهم، وآرائهم، وأدلتهم.

7- حِدَّتُه أحياناً على بعض مخالفيه، فقد رد على القائلين إنه يسهم لكل فرس دخل أرض العدو وقاتل عليه أم لم يقاتل، فقال: أَخطَأَ هؤلاء، فقالوا إذا جاوز الدروب فباع فرسه فإن سهم الفرس له، وهو جهل بيِّن، وقد خَطَّأَ الإمامَ أحمد في مسألة واحدة.

8- عدم التصريح بمن يخالفهم والاكتفاء بالإشارة إليهم بهؤلاء، ولدى تتبع ومراجعة الأقوال المشار إليها تجدها أقوالاً للأحناف.

9- مناقشته لأدلة الخصم، ودحض حجته، واحدة تلو الأخرى[1].

6) مذهب الإمام أحمد بن حنبل: نتعرف من خلاله إلى ترجمة موجزة عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى، والتعريف بالمذهب الحنبلي، مع ذكر أصول المذهب.

- **ترجمة إمام المذهب:** هو: الإمام حقّاً، وشيخ الإسلام صدقاً، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عُكَابَةَ بن صعب بن علي بن بكرٍ واهل الذهلي، الشيباني، المروزي، ثم البغدادي، أحد الأئمة الأعلام[2].

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: قدِمَتْ بِي أُمي حاملاً من خراسان، وولدت سنة أَربع وستين ومئة (164هـ)[3].

وَقَال صالح بن أَحمد بن حنبل: سمعت أَبي يقول: ولدت في سنة أربع وستين ومئة في أولها في ربيع الأول. قال: وجيء به حملا من مرو، وتوفي أبوه مُحَمَّد بْن حنبل وله ثلاثون سنة، فوَلِيَتْهُ أمُّه يعني كان سن أَبيه حين توفي ثلاثين سنة، وأما أَحمد، فكان طفلا حين توفي أبوه، ولذلك وليته أمه، وَقَال أَبو جَعفر محمّد بن صالح بْن ذريح العكبري: طلبت أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن حنبل لأسأله عَنْ مسألة،

1 - مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، للكوسج، مرجع سابق، ج 1، ص 160-161.

2 - سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، مرجع سابق، ج 11، ص 178.

3 - مناقب الإمام أحمد، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: 597هـ)، تـ: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط 2، 1409هـ، دار هجر، مصر، ص 13.

فجلست على باب الدار حَتَّى جاء، فقمت فسلَّمت عَلَيْهِ، فردَّ علي السلام، وكان شيخا مخضوبا طوالا أسمر، شديد السمرة[1].

أخذ عن: يعقوب بن إبراهيم، وأبي يوسف القاضي (ت: 182هـ)، وإسماعيل بن علية (ت: 193هـ)، ووكيع بن الجراح (ت: 193هـ)، وسفيان بن عيينة (ت: 194هـ)، وأبي داود الطيالسي (ت: 204هـ)، وعبد الرزاق الصنعاني (ت: 211هـ)، ويحي بن معين (ت: 233هـ)، واسحاق بن راهويه (ت: 238هـ)، وغيرهم كثير[2].

أما تلاميذه، فكان بعدد الستمائة (600) تقريباً، ممن أحصاهم العادون وكُتِب اسمهم في الكتب، فضلا عمن لم يدون اسمه وكان ممن يحضر مجالس الإمام، وهذا لشهرته البالغة في العلم والفقه والحديث؛ فكان مقصد طلبة العلم من شتى البلاد، فانكبوا على مجالسه، ينهلون من علمه ويسمعون حديثه، ويتفقهون على يديه، بل إن من شيوخ الإمام أحمد من أخذ عنه، وجلس في مجلسه يطلب العلم والحديث[3].

وقد ذكر بعض المترجمين لسيرته، أنه كان يحضر مجلسه، ما يزيد على خمسة آلاف (5000)، أو يزيدون؛ بين كاتب، ومستمع، ومتأدِّبٍ بأدب، أقل من خمس مئة (500) يكتبون، والباقون يتعلمون منه حُسن الأدب وحُسن السَّمْت[4].

روى عنه: الإمام البخاري، والإمام مسلم بن الحجاج، وأبو داود، وإبراهيم بن اسحاق الحربي، وأحمد بن الحسن بن جنيدب الترمذي[5].

وتوفي أَبو عبد اللَّه يوم الجمعة ضحوة، لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الآخر، سنة إحدى وأربعين ومائتين (241هـ)، وقد أتى له سبع وسبعون سنة[6].

---

1 – تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي. مرجع سابق، ج 1، ص 445.

2 – تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، المرجع نفسه، ج 1، ص 437، 438.

3 – المذاهب الفقهية الأربعة، أئمتها، أطوارها، أصولها، آثارها، مرجع سابق، ص 166، بتصرف.

4 – مناقب الإمام أحمد، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، مرجع سابق، ص 288.

5 – تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، مرجع سابق، ج 1، ص 440.

6 – تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مرجع سابق، ج 5، ص 187.

من مؤلفاته: المسند؛ حققه الشيخ أحمد شاكر، رحمه الله تعالى، وله كتاب العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، وكتاب الأسامي والكنى، وعدة مؤلفات أخرى.

- **التعريف بمذهب أحمد بن حنبل:** المذهب الحنبلي، هو رابع المذاهب الأربعة المعتمدة عند المسلمين؛ من حيث النشأة والظهور، وهو منسوب إلى الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، الإمام المحدث الفقيه؛ الذي اشتهر بتعظيمه للنصوص، وآثار الصحابة، وبنى جُلَّ فقْهِهِ عليها، ومن تأمَّل قُوَّة حافظته، وسعة علمه، وكثرة شيوخه؛ يدرك مقدار ما بلغه هذا الإمام من العلم والفقه حتى إنه لم يُرَ مثله في زمانه، وشهد له القاصي والداني بذلك[1].

أما أصول الاستنباط عند الإمام أحمد، فهي غير مخالفة لأئمة الفقه المعتَبَرين، إلاَّ من حيث التقديم والتأخير، والتوسُّع وعدمُه، وهي كما يلي:

_ **النص:** ويقصد به القرآن الكريم، والسنة النبوية الصحيحة.

_ **الإجماع:** وهو اتفاق المجتهدين من أئمة هذه الأمة في عصر من العصور على أمر شرعيٍّ بعد وفاة النبي ﷺ.

_ **فتوى الصحابي فيما لم يعرف له مخالف:** يأخذ الإمام أحمد بها، ويجعلها مقدمة على الرأي، والعمل، والقياس، والحديث المرسل، والضعيف، بل إن بعض أصحابه عدّه من الإجماع.

_ **الأخذ بالحديث المرسل والضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه:** قال الإمام أحمد رحمه الله في رواية الفضل بن زياد: «مرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات، ومرسلات إبراهيم لا بأس بها، وليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن وعطاء بن أبي رباح؛ فإنهما يأخذان عن كل أحد»[2].

---

1 – المذاهب الفقهية الأربعة، أئمتها، أطوارها، أصولها، آثارها، وحدة البحث العلمي، مرجع سابق، ص 161.

2 – العدة في أصول الفقه، لأبي يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت: 458هـ)، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د. أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض، جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، ط 2، 1410 هـ، 1990 م، لان، ج3، ص 907.

_ **القياس**: والمعتبر عنده قياس فرع على أصلٍ منصوص عليه إذا كان مثله في كل أحواله، ويسمى قياس العلة؛ قال في رواية الحسين بن حسان: «القياس هو أن يقيس على أصل إذا كان مثله في كل أحواله»[1].

_ **الاستحسان**: وهو ترك موجب القياس إلى دليل أقوى منه في نظر المجتهد.

_ **الاستصحاب**: وهو استدامة إثبات ما كان ثابتا، أو نفي ما كان منفياً[2]، أو هو البقاء على الأصل فيما لم يُعلم ثبوته وانتفاؤه بالشرع[3].

_ **سد الذرائع**: أي المنع مما ظاهره الجواز إذا كان وسيلة إلى ارتكاب محرَّم[4].

هذا ملخص لأصول المذهب الحنفي، وَرَدَ مفصَّلاً في كتاب المذاهب الفقهية الأربعة، من تأليف وحدة البحث العلمي بإدارة الإفتاء، لمن أراد زيادة تفصيل[5].

7). **كما ذكر الإمام الترمذي رحمه الله في نقله للمذاهب في كتابه لفظتين**؛ ولم يعرج على بيانها في كتاب العلل الصغير، وهما: (**قال بعض أهل الكوفة، وقال أصحابنا**).

- أما قوله: «**أهل الكوفة**»: «فقد أكثر من استعمالها في بيان المذاهب، ويذكرها في مقابل الأئمة الثلاث: مالك والشافعي وأحمد، في كثير من الأحيان، فيقول: قال أهل الكوفة، أو قال بعض أهل الكوفة، ونحو ذلك من العبارات، فظن بعضهم أن مراده بأهل الكوفة: الإمام أبا حنيفة، وأنه أغفل ذكر اسمه تعصبا عليه، كما قال الشيخ سراج أحمد السرهندي (ت: 1034هـ)، في شرحه لجامع الترمذي، الجزء الأول، الصفحة 61 _ وهو شرح فارسي لكتاب الترمذي، ولم أقف عليه،

---

1 – المسوَّدة في أصول الفقه، آل تيمية (بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: 652هـ)، وأضاف إليها الأب: عبد الحليم بن تيمية (ت682هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (728هـ))، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، لاط، لاس ن، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص 372.

2 – إعلام الموقعين عن رب العالمين، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت751هـ)، ت: محمد عبد السلام إبراهيم، ط 1، 1411هـ، 1991م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 1، ص 255.

3 – مجموع الفتاوى، لابن تيمية الحراني، مرجع سابق، ج 11، ص 342.

4 – الفتاوى الكبرى، لابن تيمية، ط 1، 1408هـ، 1987م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 4 ص 463.

5 – المذاهب الفقهية الأربعة، أئمتها، أطوارها، أصولها، آثارها، وحدة البحث العلمي، مرجع سابق، ص من 185 إلى 195.

إنما نقلا عن صاحب كتاب الموازنة_ أن ما ترجمته كما يلي: (وذكر المصنف لفظ «بعض أهل الكوفة»، يريد به الإمام أبا حنيفة رحمه الله، وهذا غاية التعصب منه في شأن الإمام الأعظم).

ولكن هذا القول ضعيف، فإنْ تأمَّلَ استعمال الترمذي لهذا اللفظ يجد أنه لم يخص أبا حنيفة، بل أراد من كان فيها من الفقهاء، كوكيع، والسفيانين، وإبراهيم النخعي، وأبي اسحاق السبيعي، وحماد بن أبي سليمان، ووكيع بن الجراح، وابن شبرمة، وابن ابي ليلى، وعبد الرحمان بن مهدي، وعلقمة، حيث قال في أحد المواضع: في باب ما جاء أنه يبدأ بمؤخر الرأس، حديث رقم: 33: «وقد ذهب بعض أهل الكوفة إلى هذا الحديث منهم وكيع بن الجراح»، اهـ.

وهذا يدل على أنه يريد بقوله: أهل الكوفة، أعم من الحنفية، وإلا ما جاز قوله بعد: منهم وكيع، وذلك تعبير دارج في كتب الحديث بالذات حتى الحنفية، وقد استعمل العيني في كتابه عمدة القارئ شرح صحيح البخاري هذا اللفظ مريدا به ما أراد الترمذي، وهو ما كان من الأئمة بالكوفة، وهذا كله لا يمنع ميله عن الحنفية وهذا أمر طبيعي بالنظر إلى الحالة العامة بين مدارس الاجتهاد، وما كان بينهم من خلاف؛ فمن الطبيعي جداً أن يظهر في فقهه أثر مسلك شيوخه، ونوع العلم الذي تعمق فيه وتفوَّق، وهو الحديث الشريف وفنونه، وعلماء الحديث _إجمالاً_ لا يرتاحون إلى مسلك الكوفيين، ومنهم الحنفية لإيغالهم في القياس والرأي، ولشدة تعمقهم في الاستنباط، وتفريع الفروع، ما لم يألفه المحدثون، فذلك ما يجعل الترمذي وغيره من المحدثين ينحرفون عن الحنفية، ومن سار على طريقتهم من أهل الرأي، مما جعل عناية الترمذي بفقههم أدنى وأقل من عنايته بفقه المجتهدين المنسوبين لأهل الحديث»[1].

- وأما قوله: «**أصحابنا**»: فأكثر من استعمالها في جامعه، ومن يتأمل صنيعه يفهم أن مراده به: الفقهاء المجتهدون من أهل الحديث كمالك بن أنس، ومحمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل

1 – الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، نور الدين عتر، مرجع سابق، ص من: 386 إلى 389، بتصرف.

وإسحاق بن راهويه، وغيرهم، ومثال ذلك من كتابه الجامع نذكر في باب ما جاء فيمن أدرك ركعة من العصر، أخرج فيه الحديث التالي:

«من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن ادرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر»، ثم قال: «وبه يقول أصحابنا: الشافعي، وأحمد، واسحاق»[1] اهـ، وفي مثال آخر: في حديث عائشة أن النبي ﷺ، قبَّل بعض نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ، ثم قال: «وهو قول سفيان الثوري، وأهل الكوفة، قالوا ليس في القُبلة وضوء، وقال مالك بن أنس، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق: في القبلة وضوء، وهو قول غير واحد من اصحاب رسول الله ﷺ، والتابعين... وإنما ترك أصحابنا حديث عائشة عن النبي ﷺ في هذا لأنه لا يصح عندهم لحال الإسناد»[2] اهـ.

فقد عبَّر بكلمة «أصحابنا» عن الفقهاء الذين لم يأخذوا بحديث عائشة وذكرهم بأسمائهم.

هذه الأمثلة ونحوها، تدل على أن كلمة أصحابنا يريد بها الترمذي: فقهاء أهل الحديث، وتدل على سلوكه طريقهم ـفضلا عن ميله إليهمـ ومن ثم عني بسرد أسمائهم في ذكر الأقوال، حتى أن كتابه ليكون أنفع شيء في معرفة مذاهب مدرسة الحديث في فروع الفقه[3].

المطلب الرابع: بعض الأبواب التي وردت فيها أسانيد الفقهاء في كتاب الترمذي .

أورد الإمام الترمذي في معظم أبواب كتابه الجامع المتعلقة بالأحكام (العبادات) عدة أقوالٍ للأئمة الفقهاء، فكان أكثر ما يورد ذلك مرفقا بحديث من أحاديث رسول الله ﷺ، فيورد الحديث بسنده، ثم يسوق أقوال الأئمة الفقهاء في ذلك الحديث وفتواهم، إماَّ بموافقةٍ، أو مخالفةٍ، أو ترك العمل بذلك،

1 – جامع الترمذي، ت: أحمد شاكر، مصدر سابق، أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء فيمن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس، حديث رقم: 186، ج 1، ص 353.

2 – جامع الترمذي، المصدر نفسه، أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه ويلم، باب ترك الوضوء من القُبلة، حديث رقم: 86، ج 1، ص 133.

3 – الإمام الترمذي والموازنة بين جامعة وبين الصحيحين، نور الدين عتر، مرجع سابق، ص 389-390. بتصرف.

كما يبدي أحياناً موافقته لإحدى هذه الآراء، ومن هذه الأبواب نذكر بعضا منها على سبيل التمثيل، لا الحصر، فأذكر بعض الأبواب، مع ذكر الفقهاء كما ذكرهم الإمام.

1)أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ:

أ- **باب في النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول:** حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي....عن أبي أيوب الأنصاري، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا».... قال أبو الوليد المكي: قال **أبو عبد الله الشافعي**: إنما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول، ولا تستدبروها، إنما هذا في الفيافي، فأما في الكنف المبنية، له رخصة في أن يستقبلها، وهكذا قال **إسحاق**، وقال **أحمد بن حنبل**: إنما الرخصة من النبي ﷺ، في استدبار القبلة بغائط أو بول فأمَّا استقبال القبلة فلا يستقبلها، كأنه لم ير في الصحراء ولا في الكنف أن يستقبل القبلة[1].

ب- **باب ما جاء في المضمضة والاستنشاق:** حدثنا قتيبة...عن سلمة بن قيس، قال: قال رسول الله ﷺ:«إذا توضأت فانتثر، وإذا استجمرت فأوتر»....واختلف أهل العلم فيمن ترك المضمضة والاستنشاق، فقالت طائفة منهم: إذا تركهما في الوضوء حتى صلى أعاد الصلاة، ورأوا ذلك في الوضوء والجنابة سواء، وبه يقول **ابن أبي ليلى، وعبد الله ابن المبارك، أحمد وإسحاق، وقال أحمد:** الاستنشاق أوكد من المضمضة، وقالت طائفة من أهل العلم: يعيد في الجنابة، ولا يعيد في الوضوء، **وهو قول سفيان الثوري، وبعض أهل الكوفة،** وقالت طائفة: لا يعيد في الوضوء، ولا في الجنابة، لأنهما سنة من النبي ﷺ، فلا تجب الإعادة على من تركهما في الوضوء ولا في الجنابة، وهو قول **مالك والشافعي**[2].

---

1 - جامع الترمذي، ت: أحمد شاكر، مصدر سابق، أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب في النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول، حديث رقم: 8، ج 1، ص 13. بتصرف.

2 - جامع الترمذي، ت: أحمد شاكر، المصدر نفسه، أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في المضمضة والاستنشاق، حديث رقم: 27، ج 1، ص 83. بتصرف.

2)أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ:

أ- **باب ما جاء في الرجل ينسى الصلاة:** حدثنا قتيبة، وبشر بن معاذ، قالا:...عن أنسٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»...ويروى عن علي بن أبي طالب أنه قال في الرجل ينسى الصلاة، قال: «يُصَلِّيهَا مَتَى مَا ذَكَرَهَا فِي وَقْتٍ أَوْ فِي غَيْرِ وَقْتٍ»، وهو قول **الشافعي، وأحمد، وإسحاق،** ويروى عن أبي بكرة: «أَنَّهُ نَامَ عَنْ صَلَاةِ العَصْرِ فَاسْتَيْقَظَ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ»، وقد ذهب قوم من **أهل الكوفة** إلى هذا، وأما **أصحابنا** فذهبوا إلى قول علي بن أبي طالب[1].

ب- **باب ما جاء في الجماعة في مسجد قد صَلَّى فيه مرة:** حدثنا هنّاد....عن أبي سعيد، قال جاء رجل وقد صلّى رسول الله ﷺ، فقال: «أَيُّكُمْ يَتَّجِرُ عَلَى هَذَا؟»، فقام رجل فصلى معه،....وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، وغيرهم من التابعين، قالوا لابأس أن يصلي القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه جماعة، وبه يقول **أحمد، وإسحاق،** وقال آخرون من أهل العلم: يصلّون فرادى، وبه يقول **سفيان، وابن المبارك، ومالك، والشافعي،** يختارون الصلاة فرادى[2].

3)أبواب الصوم عن رسول الله ﷺ:

أ- باب ما جاء في كراهية صوم يوم الشك: حدثنا أبو سعيد عبد الله بن سعيد الأشج....عن صلة بن زفر، قال كنا عند عمار بن ياسر فأُتِي بشاةٍ مصلية، فقال: كلوا، فتنحى بعض القوم، فقال: إني صائم، فقال عمار: «مَنْ صَامَ اليَوْمَ الَّذِي يَشُكُّ فِيهِ النَّاسُ فَقَدْ عَصَى أَبَا القَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».... والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، ومن بعدهم من التابعين، وبه يقول **سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وعبد الله بن المبارك، والشافعي،**

---

1 – جامع الترمذي، المصدر السابق، أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الرجل ينسى الصلاة، حديث رقم: 178، ج 1، ص 335. بتصرف.

2 – جامع الترمذي، المصدر نفسه، أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الجماعة في مسجد قد صُلِّي فيه مرة، حديث رقم: 220، ج 1، ص 427. بتصرف.

وأحمد، وإسحاق، كرهوا أن يصوم الرجل اليوم الذي يشك فيه، ورأى أكثرهم إن صامه، فكان من شهر رمضان، أن يقضي يوما مكانه[1].

ب- باب ما جاء في الصائم يأكل أو يشرب ناسياً: حدثنا أبو سعيد الأشج....عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا وَهُوَ صَائِمٌ فَلَا يُفْطِرْ، فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقٌ رَزَقَهُ اللَّهُ»...والعمل على هذا عند أهل العلم، وبه يقول **سفيان الثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق،** وقال **مالك بن أنس:** إذا أكل في رمضان ناسياً فعليه القضاء. **والقول الأول أصح**[2].

4)أبواب الحج عن رسول الله ﷺ:

أ- باب ما جاء في أكل الصيد للمحرم: حدثنا قتيبة...عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «صَيْدُ البَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ، مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَدْ لَكُمْ»... والعمل على هذا عند **بعض أهل العلم؛** لا يرون بالصيد للمُحْرِمِ بأساً إذا لم يصْطَدْهُ، أو لم يُصْطَد من أجله، **قال الشافعي:** «هذا أحسن حديث رُويَ في هذا الباب وأقيَسُ»، والعمل على هذا وهو **قول أحمد، وإسحاق**[3].

ب- باب ما جاء في تقصير الصلاة بمنى: حدثنا قتيبة...عن حارثة بن وهب قال: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِنًى، آمَنَ مَا كَانَ النَّاسُ وَأَكْثَرَهُ رَكْعَتَيْنِ»... ورُويَ عن ابن مسعود أنه قال: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمِنًى رَكْعَتَيْنِ وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ، وَمَعَ عُمَرَ، وَمَعَ عُثْمَانَ رَكْعَتَيْنِ صَدْرًا مِنْ إِمَارَتِهِ»، وقد اختلف أهل العلم في تقصير الصلاة بمنىً لأهل مكة، فقال بعض أهل العلم: ليس لأهل مكة أن يقصروا الصلاة بمنى، إلا من كان بمنى مسافراً، وهو قول **ابن جريج، وسفيان**

---

1 - جامع الترمذي، ت: أحمد شاكر، المصدر السابق، أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في كراهية صوم يوم الشك، حديث رقم: 686، ج 3، ص 61. بتصرف.

2 - جامع الترمذي، ت: أحمد شاكر، المصدر نفسه، أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في الصائم يأكل أو شرب ناسيا، حديث رقم: 722، ج 1، ص 91. بتصرف.

3 - جامع الترمذي، ت: أحمد شاكر، المصدر نفسه، أبواب الحج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في أكل الصيد للمحرم، حديث رقم: 846، ج 3، ص 194. بتصرف.

الثوري، ويحي بن سعيد القطان، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وقال بعضهم: لابأس لأهل مكة أن يقصروا بمنىً، وهو قول **الأوزاعي، ومالك، وسفيان بن عيينة، وعبد الرحمن بن مهدي**[1].

ومن يقرأ كتاب الترمذي، يلاحظ أنه ينقل أقوال الفقهاء _على اختلاف آرائهم_ في المسائل المتعلقة بالأحكام فقط، أما الأبواب الأخرى التي لا تتعلق بحكم شرعي، فلا يذكر الإمام الترمذي فيها أقوالا للأئمة الفقهاء، ومن هذه الأبواب: أبواب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك أبواب الأدب، وعدة أبواب أخرى، مما لا علاقة لها بالفقه.

1 – جامع الترمذي، ت: أحمد شاكر، المصدر السابق، أبواب الحج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في تقصير الصلاة بمنى، حديث رقم: 882، ج 3، ص 219. بتصرف.

خلاصة الفصل

يبدو أنه من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، قد تبيّن المعنى المقصود من الأسانيد الفقهية، خاصة وقد تم توضيح هذا المصطلح من خلال التعريفات اللغوية، وتعريفاته في اصطلاح المحدثين، وما يتداخل ويتركب معه من مصطلحات أخرى، كما تسنَّى لنا معرفة أصحاب المذاهب الفقهية الذين نقل عنهم الإمام الترمذي في كتابه الجامع، فكانوا من خلال ما ورد في التعريف بسيرتهم، خير خلف لخير أمة أخرجت للناس، ومن خلال ما اتضح من معالم وأصول لمذاهبهم فهم رجال مجتهدون أفنوا أعمارهم في طلب العلم، وكانت ضالتهم: هي البحث عن الصواب والعمل الموافق لما جاءت به السنة النبوية، ومن خلال هذه الآراء استقى الإمام الترمذي علمه، فكان يورد ذلك في معظم أبواب أحاديث الأحكام، فيورد الأقوال على اختلافها، ويبدي استحسانه لبعض الفتاوى والآراء أحياناً، وهو ما تم توضيحه من خلال الأمثلة التي سيقت من كتاب الترمذي، فكان الكتاب كتاب حديث وفقه بامتياز، كيف لا وقد قال صاحبه في شأنه : "صنفت هذا الكتاب، وعرضته على علماء الحجاز والعراق، فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم"[1].

1 – جامع الترمذي، المصدر السابق، ج 1، ص 1 ، وتذكرة الحفاظ، للإمام الذهبي، مرجع سابق، ج 2، ص 188.

الفصل الثاني

دراسة أسانيد الفقهاء، وفتاويهم، مع تساؤلات تتعلق بذلك.

المبحث الأول: وثاقة رواة، واتصال أسانيد نقل الأقوال الفقهية.

المبحث الثاني: قراءة في أقوال المذاهب الفقهية التي نقلها الترمذي.

الفصل الثاني

دراسة أسانيد الفقهاء، وفتاويهم، مع تساؤلات تتعلق بذلك.

سوف أقوم من خلال هذا الفصل بدراسة رجال أسانيد نقل الفقه، الذين اعتمدهم الإمام الترمذي في كتابه الجامع، وهذا من حيث مدى وثاقة رواة هذه الأسانيد، واتصالها، وذلك باتِّباع الطرق العلمية التي اعتمدها أهل العلم في ذلك، ثم أقوم بدراسة بعض الأسانيد التي نقل بها الإمام أحاديث رسول الله ﷺ، ليتسنى لنا فيما بعد التفريق بين ما اعتمده الإمام خاصة، والعلماء عامة في نقلهم لأخبار رسول الله ﷺ، من غيرها من العلوم.

ثم أحاول الإجابة على بعض التساؤلات الواردة من بعض أهل العلم، التي تتعلق بنقل الإمام الترمذي لفقه الأئمة رحمهم الله جميعاً.

ويتضمن هذا الفصل مبحثين، هما:

المبحث الأول: وثاقة رواة، واتصال أسانيد نقل الأقوال الفقهية.

المبحث الثاني: قراءة في أقوال المذاهب الفقهية التي نقلها الترمذي.

المبحث الأول: اتصال أسانيد، ووثاقة رواة نقل الأقوال الفقهية.

سوف أقوم من خلال هذا المبحث بدراسة أسانيد الإمام الترمذي في نقله لفقه مذاهب الأئمة، من خلال دراسة اتصال الأسانيد، ووثاقة الرواة، من عدالة وضبط، ثم أقوم بدراسة لبعض الأسانيد التي بواسطتها نقل الإمام الترمذي الحديث عن رسول الله ﷺ، لأحدّد فيما بعد النقاط التي يتفق فيها أبو عيسى في نقله للفقه مع نقله للحديث، من النقاط التي يختلف فيها في نقله لكِلا العلمين.

المطلب الأول: دراسة اتصال أسانيد الإمام الترمذي إلى الأئمة الفقهاء.

تقوم الدراسة في هذا المطلب على البحث في اتصال أسانيد نقل فقه الأئمة، وذلك بإثبات سماع كل من روى عمن روى عنه.

سوف أعرض ما ذكره الإمام أبو عيسى الترمذي في تسميته لرجال نقل الفقه، كما ورد في بداية كتابه العلل الصغير.

قال الإمام أبو عيسى الترمذي:

«وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء؛ فما كان فيه من قول سفيان الثوري، فأكثره ما حدثنا به محمد بن عثمان الكوفي، حدثنا عبيد الله بن موسى، عن سفيان، ومنه ما حدثني به أبو الفضل مكتوم بن العباس الترمذي، حدثنا محمد بن يوسف الفريابي، عن سفيان.

وما كان من قول مالك ابن أنس، فأكثره ما حدثنا به إسحاق بن موسى الانصاري، أخبرنا معن بن عيسى القزاز، عن مالك بن أنس.

وما كان فيه من أبواب الصوم، فأخبرنا به أبو مصعب المديني، عن مالك بن أنس.

وبعض كلام مالك، ما أخبرنا به موسى بن حزام، أخبرنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، عن مالك بن أنس.

وما كان فيه من قول ابن الْمبارك، فهو ما حدثنا به أحمد بن عبدةَ الآمُلي، عن أصحاب ابن الْمبارك، عنه.

- ومنه ما رُوِيَ عن أبي وهب، عن ابن الْمبارك.

- ومنه ما رُوِيَ عن على بن الحسن، عن عبد الله بن الْمبارك.
- ومنه ما رُوِيَ عن عبدان، عن سفيان بن عبد الْملك، عن ابن الْمبارك.
- ومنه ما رُوِيَ عن حبان بن موسى، عن ابن الْمبارك.
- ومنه ما رُوِيَ عن وهب بن زمعة، عن فضالة النسوي، عن عبد الله بن الْمبارك.
- وله رجال مسمّون سوى من ذكرنا عن ابن الْمبارك.

وما كان فيه من قول الشافعي، فأكثره ما أخبرني به الحسن بن محمد الزعفراني، عن الشافعي.

وما كان من الوضوء والصلاة، حدثنا به أبو الوليد الْمكي، عن الشافعي.

ومنه ما حدثنا أبو إسماعيل، أخبرنا يوسف بن يحيى القرشي البويطي. عن الشافعي.

وذكر فيه أشياء عن الربيع عن الشافعي، وقد أجاز لنا الربيع ذلك، وكتب به إلينا.

وما كان فيه من قول أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، فهو ما أخبرنا به إسحاق بن منصور، عن أحمد وإسحاق.

إلا ما كان في أبواب الحج والديات والحدود، فإني لم أسمعه من إسحاق بن منصور، أخبرني به محمد بن موسى الأصم، عن إسحاق بن منصور، عن أحمد، وإسحاق.

وبعض كلام إسحاق، أخبرنا به محمد بن فليح، عن إسحاق»[1].

1 - الجامع، للترمذي، مصدر سابق، ج 6، ص 232.

1.دراسة إسناد نقل فقه الإمام سفيان الثوري:

قال الإمام الترمذي: «وما ذكرنا في هذا الكتاب من اختيار الفقهاء؛ **فما كان فيه من قول سفيان الثوري، فأكثره:**

- **ما حدثنا به محمد بن عثمان الكوفي، حدثنا عبيد الله بن موسى، عن سفيان،**
- **ومنه ما حدثني به أبو الفضل مكتوم بن العباس الترمذي، حدثنا محمد بن يوسف الفريابي، عن سفيان».**

نقل الإمام الترمذي فقه سفيان الثوري بإسنادين، ويوجد في كل إسناد واسطتان بينه وبين صاحب المذهب؛ سفيان الثوري.

سوف أبين من خلال هذا العرض مدى صحة الإسنادين، من خلال النظر في أقوال أهل العلم، وأساطينه في رجال الإسناد.

دراسة الإسناد الأول:

محمد بن عثمان الكوفي، حدثنا عبيد الله بن موسى، عن سفيان.

- **محمد بن عثمان الكوفي (ت: 256هـ):**

هو محمد بن عثمان العجلي، الكوفي، المعروف بابن كَرَامة، أبو جعفر الورّاق، روى عن أبي أسامة وعبد الله بن نمير و**عبيد الله بن موسى**، قال عبد الرحمن: سئل أبي -يقصد أبا حاتم الرازي- عنه فقال: «صدوق»[1].

وقال الذهبي: «الإمام، المحدث، الثقة، أبو جعفر محمد بن عثمان بن كرامة،... حدث عنه: البخاري، وأبو داود، والترمذي،.. وآخرون»[2].

1 - الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ط 1، 1271 هـ، 1952 م، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج8، ص 25.

2 - سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، مرجع سابق، ج 12، ص 296. 297.

وقال الحافظ ابن حجر: «محمد بن عثمان بن كَرَامة بفتح الكاف وتخفيف الراء الكوفي **ثقة** من الحادية عشرة مات سنة ست وخمسين»[1].

هو من رجال صحيح الإمام البخاري، أخرج له في كتابه حديثين[2].

- عبيد الله بن موسى العبسي (ت: 213هـ):

كوفي روى عن الأعمش وإسماعيل بن أبي خالد،... وآخرون، قال عبد الرحمن: سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: سمعت منه سنة مائتين وثلاث عشرة (113هـ)، وقال: سألت أبي عن عبيد الله بن موسى، فقال: صدوق، كوفي، حسن الحديث، وأبو نعيم أتقن منه، وعبيد الله أثبتهم في اسرائيل، كان اسرائيل يأتيه فيقرأ عليه القرآن، وهو ثقة[3].

قال الإمام الذهبي في تذكرة الحفاظ: «من كبار علماء الشيعة ولد بعد العشرين ومائة (120هـ)، سمع من هشام بن عروة وإسماعيل بن أبي خالد والأعمش و**الثوري** وابن جريج وحنظلة بن أبي سفيان والأوزاعي وطبقتهم»[4].

روى عنه البخاري 27 حديثا، وروى في مواضيع غير واحد عنه[5].

خلاصة الإسناد: من خلال أقوال الأئمة والعلماء في رجال الإسناد، يتبين:

_ أن رجُلَيْ الإسناد من رجال الصحيح.

_ أن السند متصل، من خلال أقوال الأئمة في ثبوت رواية الترمذي عن محمد بن عثمان الكوفي، ومحمد بن عثمان عن عبيد الله بن موسى العبسي، وعبيد الله بن موسى عن سفيان الثوري.

---

1 - تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، باب ذكر من اسمه محمد، ص 496.

2 - الموضع الأول: كتاب الرقاق، باب التواضع، ح ر: 6502، ج 8، ص 105،
الموضع الثاني: كتاب الحدود. باب الرجم في البلاط، ح ر: 6819، ج 8، ص 165.

3 - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، مرجع سابق، ج 5، ص 334. 335.

4 - تذكرة الحفاظ، للإمام الذهبي، مرجع سابق، 1، ص 259.

5 - تهذيب التهذيب، لابن حجر، مرجع سابق، ج 7، ص 53.

دراسة الإسناد الثاني:

أبو الفضل مكتوم بن العباس الترمذي، حدثنا محمد بن يوسف الفريابي، عن سفيان.

- أبو الفضل مكتوم بن العباس الترمذي:

ذكره الإمام الذهبي في ميزانه، حيث قال: «مكتوم بن العباس المروزي، شيخ الترمذي، **لا يُعرَف**، روى عن **الفريابي**، وغيره»[1].

وقال الحافظ ابن حجر:«مكتوم بن العباس أبو الفضل المروزي، ويقال الترمذي، روى عن أبي صالح عبد الله بن صالح المصري، و**محمد بن يوسف الفريابي**، روى عنه **الترمذي**»[2].

وقال في التقريب: «مكتوم بن العباس أبو الفضل المروزي ويقال الترمذي **مقبول** من الثانية عشرة»[3].

وعلق الدكتور نور الدين عتر على قول الإمام ابن حجر: «**مقبول**»، مضيفاً إلى ذلك رواية الإمام الترمذي عنه، وهو إمام متحرٍ عظيم، قال: مما يجعل كلام الإمام الذهبي: (لا يعرف)، **مرجوحاً**[4].

- محمد بن يوسف الفريابي (212هـ):

هو أبو عبد الله، سكن قيسارية، ساحل الشام، روى عن: الأوزاعي، **وسفيان الثوري**، وإبراهيم بن أبي عبلة، وإسرائيل، وزائدة، روى عنه: دحيم، وأحمد بن أبي الحواري، وآخرون، وقال: عبد الرحمن سألت أبي عن الفريابي فقال: **صدوق، وهو ثقة**. وقال: سألت أبا زرعة عن الفريابي، ويحيى بن يمان، فقال: الفريابي **أحب** إليَّ من يحيى بن يمان[5].

---

1 - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام الذهبي، مرجع سابق، ج 4، ص 177.

2 - تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ج 10، ص 289.

3 - تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، مرجع نفسه، ج 1، ص 545.

4 - الموازنة بين جامع الترمذي والصحيحين، نور الدين عتر، مرجع سابق، ص 394، بتصرف.

5 - الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، مرجع سابق، ج 8، ص 119.

قال البخاري كان من أفضل أهل زمانه.... مات في أول سنة اثنتي عشرة ومائتين وقد ارتحل إليه أحمد بن حنبل فبلغه موته فرجع من حمص، يقع **حديثه عاليا في الصحيح**[1].

وقال الذهبي في الميزان: « شيخ البخاري، **أحد الأثبات**»[2].

خلاصة الإسناد:

من خلال ما سبق يتبين:

- أن أبا الفضل، مكتوم بن العباس الترمذي لم يَتَعَرَّض له أحد من الأئمة بجرح، بل وجدنا فيه قولاً وحيداً للإمام الحافظ ابن حجر، حيث قال فيه: «مقبول».
- أن الإسناد متصل، حيث أثبت الأئمة رواية الترمذي عن مكتوم بن العباس الترمذي، وكذا رواية هذا الأخير عن محمد بن يوسف الفريابي، كما أثبتوا رواية محمد بن يوسف عن سفيان الثوري، صاحب المذهب.

2.دراسة إسناد نقل فقه الإمام مالك بن أنس:

قال الإمام الترمذي: « **وما كان من قول مالك ابن أنس، فأكثره ما حدثنا به:**

- **إسحاق بن موسى الانصاري، أخبرنا معن بن عيسى القزاز، عن مالك بن أنس.**
- **وما كان فيه من أبواب الصوم، فأخبرنا به أبو مصعب المديني، عن مالك بن أنس.**
- **وبعض كلام مالك، ما أخبرنا به موسى بن حزام، أخبرنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، عن مالك بن أنس**».

نقل الإمام الترمذي فقه الإمام مالك بثلاثة أسانيد، أما الإسنادان الأول والثالث، فنقل فيه عن مالك بواسطتين، وأما الإسناد الثاني، فقد كان بواسطة واحدة بينه وبين الإمام مالك بن أنس.

1 – تذكرة الحفاظ، للإمام الذهبي، مرجع سابق، ج 1، ص 275. 276.

2 – ميزان الاعتدال، للإمام الذهبي، مرجع سابق، ج 4، ص 71.

دراسة الإسناد الأول:

إسحاق بن موسى الأنصاري، حدثنا معن بن عيسى القزاز، عن مالك.

- إسحاق بن موسى الأنصاري (ت: 244هـ):

إسحاق بن موسى بن عَبد الله موسى بْن عَبد الله بْن يزيد الأَنْصارِيّ الخطمي، أبو موسى المدني، ثم الكوفي، وجده عَبد الله بْن يزيد، له صحبة[1].

سمع: سفيان بن عيينة، وعبد السلام بن حرب، **ومعن بن عيسى القزاز**،.. روى عنه: مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، وبقي بن مخلد القرطبي،[2] وآخرون.

و عنده عن معن بن عيسى القزاز، عن مالك، كتاب «الموطأ». روى عنه ابنه موسى، وإسحاق بن يعقوب العطار، ومحمد بن أحمد بن البراء، وموسى بن هارون، والهيثم بن خلف الدوري، وسعيد بن سعدان الكاتب، **وكان ثقة**[3].

عن عبد الكريم بن أبي عبد الرحمن النسائي، عن أبيه الإمام النسائي، قَالَ: «سمعت أبي يقول: إسحاق بن موسى بن عبد الله بن موسى بن عبد الله بن يزيد الأنصاري، أصله كوفي، وكان بالعسكر، **ثقة**»[4].

- معن بن عيسى القزاز(ت: 198هـ):

وهو ابن عيسى بن يحيى بن دينار مولى أشجع، مديني، روى عن مالك بن أنس ومعاوية بن صالح، روى عنه أحمد بن حنبل وعلي بن المديني، والحميدي، وأبو بكر بن أبي شيبة، قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: حدثنا أبي حدثنا إسحاق بن موسى الانصاري، قال: سمعت مَعْناً يقول: كان مالك لا يجيب العراقيين في شيء من الحديث حتى أكون انا أسأله عنه، فسمعت معنا يقول: كل شيء من

---

1 - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، مرجع سابق، ح 2، ص 481.

2 - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، المرجع نفسه، ح 2، ص 481.

3 - تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مرجع سابق، ج 6، ص 352.

4 - تاريخ بغداد وذيوله، للخطيب البغدادي، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط 1، 1417 هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 6، ص 353.

الحديث في الموطأ سمعته من مالك، إلا ما استثنيت أني عرضته عليه وكل شيء من غير الحديث عرضته على مالك إلا ما استثنيت أني سألته عنه، وقال أيضاً: سمعت أبي يقول: أثبت أصحاب مالك وأوثقهم **معن بن عيسى القزاز** هو أحب إليَّ من عبد الله بن نافع الصائغ ومن ابن وهب[1].

قال ابن فرحون في الديباج المذهب: «كان ربيب مالك وهو الذي قرأ عليه الموطأ للرشيد وابنيه الأمين والمأمون، وخلف مالكاً في الفقه بالمدينة، وله سماع من مالك معروف، وهو من كبار أصحاب مالك، كان أشد الناس ملازمة لمالك وكان يتَّكِئُ عليه عند خروجه إلى المسجد حتى قيل له عَصِيَّةُ مالك، وهو **ثقة** خرَّج عنه البخاري ومسلم، قال أبو حازم الرازي: **أوثق أصحاب مالك وأثبتهم معن**. وسئل يحي بن معين عن **الثبت في أصحاب مالك** فقال: القعنبي **ومعن**. وسمع معن من مالك أربعين ألف مسألة. مات معن سنة ثمان وتسعين ومائة (198هـ) في شوال منها بالمدينة»[2]. اهـ

خلاصة الإسناد:

من خلال العرض لما جاء في ترجمة رجُلَيْ الإسناد وما قيل فيهما يتبين:

- أن كلا الواسطتين من رجال الصحيح، فهم ثقات أثبات.
- أن الإسناد متصل من أوله إلى منتهاه؛ حيث أثبتت كتب التراجم، أن كلاً منهم سمع من الآخر، أو روى عنه، ابتداءً من الترمذي إلى أن ينتهي إلى الإمام مالك بن أنس رحمه الله.

دراسة الإسناد الثاني:

وما كان فيه من أبواب الصوم، فأخبرنا به أبو مصعب المديني، عن مالك بن أنس.

- أبو مصعب المديني (ت: 142هـ):

هو أبو مصعب الإمام الفقيه أحمد بن أبي بكر الزهري العوفي المدني، أحد الأثبات وشيخ أهل المدينة وقاضيهم ومحدثهم، ولد سنة خمسين ومائة (150هـ)، ولزم **مالكاً** وتفقَّه به، وحدث عن

1 - الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، مرجع سابق، ج 8، ص 277. 278.

2 - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون (ت: 799هـ)، ت: محمد الأحمدي أبو النور، لاط، لاس ن، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، ج 2، ص 344. 345.

مالك، وإبراهيم بن سعد ويوسف بن الماجشون، وعدة، وعنه الستة، خلا النسائي فإنه روى عنه بواسطة، وأبو زرعة، وبقى بن مخلد، وخلائق؛ آخرهم موتا: إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي، وعاش اثنين وتسعين عاما (92)، قال الدارقطني أبو مصعب **ثقة في الموطأ**، وقال ابن حزم: آخر ما روي عن مالك موطأ أبي مصعب، وموطأ أبي حذافة، وفيهما زيادة على الموطآت نحو من مائة حديث (100). قال الزبير بن بكار: أبو مصعب **هو فقيه أهل المدينة غير مدافع**. مات على القضاء في رمضان سنة اثنتين وأربعين ومائتين (ت: 242هـ)[1].

قال ابن فرحون في الديباج المذهب: «وهو **صدوق من أهل الثقة في الحديث**. مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين بالمدينة وعاش تسعين سنة، من الطبقة الأولى الذين انتهى إليهم فقه مالك ممن لم يره ولم يسمع منه من أهل العراق»[2].

خلاصة الإسناد:

من خلال ترجمة أبي مصعب المديني يتبين أنه:

- من أثبت أصحاب مالك، وبخاصة في روايته للموطأ.
- أن الإمام الترمذي قد روى عنه، وهو قد روى عن مالك بن أنس مما يثبت اتصال السند.

دراسة الإسناد الثالث:

موسى بن حزام، أخبرنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، عن مالك بن أنس

– موسى بن حزام:

هو موسى بن حزام الترمذي، أبو عمران، نزيل بلخ، رَوَى عَن: أَحْمَد بن حنبل، وحسين بْن علي الجعفي، **وعَبد اللَّه بْن مسلمة القعنبي**، روى عَنه: البخاري مقرونا بغيره، **والتِّرْمِذِيّ**، والنَّسَائي[3].

1 – تذكرة الحفاظ، للذهبي، مرجع سابق، ج 2، ص 52. الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، مرجع سابق، ج 6، ص 167.

2 – الديباج المذهب، لابن فرحون، مرجع سابق، ج 1، ص 141.

3 – تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، مرجع سابق، ج 29، ص 53.

وقال الترمذي: «حدثنا موسى بن حزام **الرجل الصالح**»[1].

وقال ابن حبان: « وكان فِي ابتداء أمره ينتحل الإرجاء، ثمَّ أَعَانَهُ الله بأحمد بن حنبل وانتحل السّنة، وذب عنها، وقمع من خالفها مع لزوم الدِّين إِلَى أَن مات رحمه الله»[2].

وقال الذهبي: «**ثقة عابد داعية إلى السنة**»[3].

وقال ابن حجر: «**ثقة فقيه عابد** من الحادية عشرة مات بعد الخمسين»[4].

- عبد الله بن مسلمة القعنبي (ت: 221هـ):

القعْنبِي عبد الله بن مسلمة بن قعنب الْحَارِثِيّ القعْنبي كَانَ من أهل الْمَدِينَة وَأخذ الْعلم عَن **مَالك** -رَضِي الله عَنهُ- وَهُوَ من جلة أَصْحَابه وفضلائهم وخيارهم وَهُوَ أحد رُوَاة الْمُوَطَّأ عَنهُ فَإِن الْمُوَطَّأ رَوَاهُ عَن مَالك جماعةٌ وَبَين الرِّوَايَات اختلافٌ وأكملها رِوَايَة يحيى بن يحيى وَكَانَ يُسمى الراهب لعبادته وفضله؛ وَسكن الْبَصْرَة وُلد بعد الثَّلَاثِينَ وَمِائَة، وَتُوفِّي سنة إِحْدَى وَعشْرين وَمِائَتَيْنِ، وَسمع من صغَار التَّابِعين وروى عَنهُ البُخَارِيّ ومسلمٌ وَأَبُو دَاوُد، وروى مسلمٌ وَالتِّرْمِذِيّ وَالنَّسَائِيّ عَن رجلٍ عَنهُ وَعبد الله بن دَاوُد الْخُرَيْبِي وَهُوَ أكبر، وجماعةٌ كَثِيرُونَ، وَكَانَ مجاب الدعْوَة، وَكَانَ لَا يرضى لنَفسِهِ قِرَاءَة حبيب حَتَّى قَرَأَ لنَفسِهِ الْمُوَطَّأ وَهُوَ أكبر شيخ لمسلمٍ[5].

سئل أبو زرعة عن عبد الله بن مسلمة القعنبي فقال: ما كتبت عن أحد أجل في عيني منه[6].

قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: قلت لأبي: القعنبي أحب إليك في الموطأ أو إسماعيل بن أبي أويس؟ قال: القعنبي أحب إلي، لم أر أخشع منه[7].

---

1 - الجامع، للترمذي، ت: أحمد شاكر، مرجع سابق، ج 4، ص 665.

2 - الثقات لابن حبان، مرجع سابق، ج 9، ص 163.

3 - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، ت: محمد عوامة، ط 1، 1413هـ، 1992م، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، المملكة العربية السعودية، ج 2، ص 303.

4 - تقريب التهذيب، لابن حجر، مرجع سابق، ص 550.

5 - الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، مرجع سابق، ج 17، ص 331.

6 - الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، مرجع سابق، ج 5، ص 181.

7 -الجرح والتعديل لابن أبي حاتم. المرجع نفسه، ج 5، ص 181.

قال القعنبي: لزمت مالكاً عشرين سنة حتى قرأت عليه الموطأ قال فيه مالك وقد أخبر بقدومه فقال: قوموا بنا إلى خير أهل الأرض نُسلِّم عليه فقام فسلَّم عليه. قال أبو زرعة: ما كتبت عن أحد أجلَّ في عيني منه وقال أبو حاتم: هو بصري ثقة حجة، وقال: ما رأيت أخشع منه، وقال هارون بن إسحاق: ما رأيت أحداً يريد بعلمه الله إلا القعنبي، وقال بن معين فيه: ذاك من در ذاك من دنانير، قال: وإخوته ثقات كما تحب، وقال كما سبق ذكره في ترجمة معن القزاز: أثبت الناس في مالك: هو القعنبي ومعن، وقال مرة: أثبتهم القعنبي، وقال الكوفي: هو ثقة رجل صالح عارف وقال سعيد بن منصور: ويقال: ما يطوف بهذا البيت أحد أفضل من القعنبي[1].

خلاصة الإسناد:

يتبين من خلال عرض ترجمة الرواة:

- أن رجال السند ثقات، في نقلهم للأخبار، وعبد الله بن مسلمة أخرج حديثه الشيخان.
- أن الإسناد متصل إلى الإمام مالك بثبوت نقل كل منهم عن الآخر.

3.دراسة إسناد نقل فقه الإمام عبد الله بن المبارك:

قال الإمام الترمذي: « وما كان فيه من قول ابن المبارك، فهو ما حدثنا به أحمد بن عبدة الآمُلي، عن أصحاب ابن الْمبارك، عنه.

ومنه ما رُوِيَ عن أبى وهب، عن ابن الْمبارك.

ومنه ما رُوِيَ عن على بن الحسن، عن عبد الله بن الْمبارك.

ومنه ما رُوِيَ عن عبدان، عن سفيان بن عبد الْملك، عن ابن الْمبارك.

ومنه ما رُوِيَ عن حبان بن موسى، عن ابن الْمبارك.

ومنه ما رُوِيَ عن وهب بن زمعة، عن فضالة النسوي، عن عبد الله بن الْمبارك.

وله رجال مسمّون سوى من ذكرنا عن ابن الْمبارك».

1 – الديباج المذهب، لابن فرحون، مرجع سابق، ج 1، ص 412.

ذكر الإمام الترمذي نقله لفقه الإمام عبد الله بن المبارك، فكان كله عن أحمد بن عبدة الآملي، عن أصحاب ابن المبارك، ثم عرّج يبين أصحاب ابن المبارك، بتسمية كل منهم، بإسناده إلى ابن المبارك.

نتكلم عن هذا الإسناد بداية من شيخ الترمذي أحمد بن عبدة الآملي، ثم عن شيوخ أحمد بن عبدة، الذين أخذ عن كل منهم فقه ابن المبارك، سواء بواسطة بين شيخ الآملي وابن المبارك أو بدون واسطة.

- أحمد بن عبدة الآملي:

هو أبو جعفر من آمُلِ جيحون، رَوَى عَن: حاتم بن يوسف الجلاَّب، وحَبَّان بن مُوسَى، وأبي الليث شجاع بن الوليد البخاري، وعبد الله بن عثمان بن جبلة (عبدان)، وعلي بن الْحَسَن بن شقيق، وفضالة بن إِبرَاهِيم النسوي، وأبي الوزير مُحَمَّد بْن أعين، وأبي وهب مُحَمَّد بْن مزاحم، ووهب بن زمعة، روى عنه: أبو داود، والترمذي، والفضل بن محمد بن علي.[1]

قال الإمام الذهبي في الكاشف: «**صدوق**»[2].

وذكره ابن حجر في التقريب فقال: «أحمد ابن عبدة الآملي بالمد وضم الميم، يُكَنَّى أبا جعفر، **صدوق** من الحادية عشرة»[3].

1 - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، مرجع سابق، ج 1، ص 399.

2 - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، مرجع سابق، ج 1، ص 199.

3 - تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص 82.

الطريق الأولى:

أحمد بن عبدة الآمُلي، عن أبي وهب محمد بن مزاحم عن ابن المبارك.

- محمد بن مزاحم (ت: 209هـ):

قال البخاري في التاريخ الكبير: «هو محمد بن مزاحم، أبو وهب، وهو أخو سهل، يُقال: موالي بني عامر، مات سنة تسع ومائتين، سمع ابن المبارك»[1]. للتمييز: فهو محمد بن مزاحم أخو سهل، وليس محمد بن مزاحم بن مجاهد، أخو الضحاك، وهو أقدم من هذا[2].

قال المزي في تهذيب الكمال: « أَبُو وهب محمد بن مزاحم المروزي، رَوَى عَن: عَبد اللَّه بن المبارك، وغيره، روى عنه: أحمد بن عبدة الآملي، وغيره، روى له الترمذي»[3].

قال الذهبي في الميزان: «محمد بن مزاحم، أبو وهب المروزي، **صدوق**، يروي عن ابن المبارك وزفر»[4].

وقال ابن حجر في التهذيب: «ذكره بن حبان في **الثقات**، وقال مات سنة تسع ومائتين، قلت: وقال السليماني: فيه نظر، وقال بن سعد **كان خيرا فاضلا**»[5].

الطريق الثانية: أحمد بن عبدة الآملي، عن علي بن الحسن العبدي، عن ابن المبارك.

- علي بن الحسن العبدي (ت: 215هـ):

قال البخاري في التاريخ الكبير: «هو علي بن الحسن بن شقيق، أبو عبد الرحمن، المروي، ابن دينار، مولى عبد القيس، سمع أبا حمزة محمدا، وابن المبارك، مات سنة خمس عشرة ومائتين»[6].

---

1 - التاريخ الكبير، للبخاري، مرجع سابق، ج 1، ص 228.

2 - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، مرجع سابق، ج 34، ص 396.

3 - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، المرجع نفسه، ج 34، ص 396.

4 - ميزان الاعتدال، للذهبي، مرجع سابق، ج 4، ص 34.

5 - تهذيب التهذيب، لابن حجر، مرجع سابق، ج 9، ص 437.

6 - التاريخ الكبير، للبخاري، مرجع سابق، ج 6، ص268.

قال يحي بن معين: «وما أعلم أحدا قدم علينا من خراسان، كان أفضل من ابن شقيق، وكانوا كتبوا فِي أمره كتابا أنه يرى الإرجاء، فقلنا له، فقال: لا أجعلكم فِي حِلٍّ. قَالَ أَبُو زكريا: وكان عالما بابن المبارك قد سمع الكتب منه مرارا»[1].

قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنه فقال: هو أحب إلي من علي بن الحسين بن واقد»[2].

وقال أيضاً: «سُئِل أبي عنه، فقال: **صدوق**»[3].

كما ذكره ابن حبان في **الثقات**[4].

وقال المزي: «روى عنه: البخاري، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن عبدة الآملي، وأخرون، قال أبو داود: سمعت أحمد، وقيل له: علي بن الحسن بن شقيق؟ قال: **لم يكن به بأس**، إلا أنهم تكلموا فيه في الإرجاء، وقد رجع عنه»[5].

وقال الذهبي في الكاشف: «من حفاظ كتب بن المبارك **ثقة**».[6]

الطريق الثالثة:

أحمد بن عبدة الآملي، عن عبدان، عن سفيان بن عبد الملك، عن ابن المبارك.

– عبدان: وهو عبد الله بن عثمان بن جبلة العتكي (ت: 210هـ):

قال البخاري: «لقبه عبدان المروزي، سمع أبا حمزة السكري، وشعبة، **وابن المبارك**، مات سنة إحدى وعشرين ومائتين (ت: 211هـ)»[7].

---

1 – تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مرجع سابق، ج 11، ص 370.
2 – الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، مرجع سابق، ج 6، ص 180.
3 – الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، المرجع نفسه، ج 8، ص 28.
4 – الثقات، لابن حبان، ترجمة رقم: 14431، ج 8، ص 460.
5 – تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، مرجع سابق، ج 20، ص 372.
6 – الكاشف للذهبي، مرجع سابق، ج 2، ص 37.
7 – التاريخ الكبير، للبخاري، مرجع سابق، ج 5، ص 147.

وقال المزي: «هو أبو عبد الرحمن المروزي، المعروف بعبدان، أخو عبد العزيز بن عثمان المعروف بشاذان، روى عن إبراهيم بن سعد، وحماد بن زيد، وسفيان بن عبد الملك، وشعبة بن الحجاج، وعبد الله بن المبارك، ومالك بن أنس، روى عنه البخاري، وأحمد بن عبدة الآملي»[1].

وذكره ابن حبان في الثقات، حيث قال: «قال أحمد بن حنبل: ما بقيت الرحلة إلَّا لعبدان بخراسان»[2].

قال الذهبي في الكاشف: «ثقة»[3].

وقال في التذكرة: «عبدان، **الحافظ، العالم**، أبو عبد الرحمن، عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رَوَاد»[4]. وقال في السِّيَر: «وكان **ثقة مجوداً**»[5].

وقال ابن حجر في التقريب: «عبد الرحمن المروزي، الملقب: عبدان، **ثقة، حافظ**، من العاشرة، أخرج حديثه: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي»[6].

وقال في التهذيب: «قال أبو رجاء، محمد بن حمدويه: رأيته يخضب، وهو **ثقة مأمون** وقال الحاكم كان **إمام أهل الحديث ببلده**»[7].

– سفيان بن عبد الملك:

قال ابن سعد في الطبقات الكبرى: «من أهل مرو، وكان عبد الله بن المبارك يثق به، ويرفع إليه كتبه»[8].

---

1 – تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، مرجع سابق، ج 15، ص 277.

2 – الثقات، لابن حبان، مرجع سابق، ج 8، ص 352.

3 – الكاشف، للذهبي، مرجع سابق، ج 2، ص 5.

4 – تذكرة الحفاظ، للذهبي، ج 1، ص 294.

5 – سير أعلام النبلاء، للذهبي، مرجع سابق، ج 10، ص 271.

6 – تقريب التهذيب، لابن حجر، مرجع سابق، ص 313.

7 – تهذيب التهذيب، لابن حجر، مرجع سابق، ج 5، ص 314.

8 – الطبقات الكبرى، لابن سعد، تـ: محمد عبد القادر عطا، ط 1، 1410 هـ، 1990 م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 7، ص 265.

وقال ابن أبي حاتم: «سفيان بن عبد الملك المروزي، صاحب ابن المبارك، روى عن ابن المبارك، روى عنه عبد الله بن عثمان (عبدان)، ووهب ابن زمعة، وإسحاق بن راهويه، سمعت أبي يقول ذلك»[1].

وذكره ابن حبان في كتابه الثقات: «سفيان بن عبد الْملك الْمروزي، يروي عن بن الْمبارك روى، عنه عمرو بن صَالح الْمروزي، مَاتَ قبل الْمِائَتَيْنِ»[2].

وقال الذهبي في الكاشف: «سفيان بن عبد الملك المروزي، صاحب بن المبارك، لم يبلغنا أنه أخذ عن غيره، وعنه بن راهويه، وجماعة، **وُثِّقَ**، ومات قبل المائتين»[3].

الطريق الرابعة:

أحمد بن عبدة الآملي، عن وهب بن زمعة، عن فضالة النسوي، عن ابن المبارك.

- وهب بن زمعة:

هو وهْب بن زَمْعَة التميمي، أبو عبد الله المروزي، روى عن عبد الله بن المبارك، وفضالة بن إبراهيم النسوي، وأبي وهب محمد بن مزاحم، روى عنه: البخاري في كتابه القراءة خلف الإمام، وأحمد بن عبدة الآملي، قال النَّسائي: ثقة، وذكره ابنُ حِبَّان فِي كتاب "الثقات"، ترجمة رقم: 16151، وروى لَهُ مسلم فِي مقدمة كتابه، والتِّرْمِذِيّ، والنَّسَائي[4].

قال الذهبي: «**ثقة**، روى له الترمذي، والنسائي»[5].

- فضالة النسوي:

قال ابن أبي حاتم: «هو فضالة بن ابراهيم النسائي، روى عن: الليث بن سعد، وابن لهيعة، **وابن المبارك**، روى عنه:

---

1 - الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، مرجع سابق، ج 4، ص 230.

2 - الثقات، لابن حبان، مرجع سابق، ترجمة رقم: 13486،ج 8، ص 288.

3 - الكاشف، للذهبي، مرجع سابق، ج 1، ص 449.

4 - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، مرجع سابق، ج 31، ص 129. 130.

5 - الكاشف، للذهبي، مرجع سابق، ج 2، ص 357.

عمر بن هشام النسائي، سمعت أبي يقول ذلك»[1].

كما ذكره ابن حبان في الثقات، حيث قال: «فضالة بن إبراهيم التّيمي، أبو أحمد، من أهل نسا، من كبار أصحاب بن المبارك، يروي عن: اللّيث بن سعد، وابن لهيعة، وأحمد بن عبدة الآملي، ووهب بن زمعة المروي، روى عنه: أهل بلده وكان قتيبة بن سعيد معه بمصر، وكان من أهل الْحِفْظ والضبط والعلم واللغة والشعر، وهو والد أبي قديد، عبيد الله بن فضَالة، وجد فضَالة بن عبيد الله، وأبو جد المفضل بن فضَالة»[2].

قال النسائي: **ثقة**، وقال أَبُو علي محمد بن علي بْن حمزة المروزي: فضالة النسوي من كبار أصحاب عَبد اللَّهِ بن المبارك[3].

الطريق الخامسة:

أحمد بن عبدة الآملي، عن حبان بن موسى، عن ابن المبارك.

- حَبَّان بن موسى (ت: 233هـ):

هو أبو محمد حَبَّان بن موسى المروزي، سمع **ابن المبارك**، وداود بن عبد الرحمن العطار[4].

وذكره ابن حبان في **الثقات**، ترجمة رقم: 13064.

وقال الذهبي: «حبان بن موسى السلمي المروزي عن أبي حمزة السكري وابن المبارك وعنه البخاري ومسلم والحسن بن سفيان والفريابي، **ثقة**، توفي 233هـ، أخرج حديثه: البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي»[5].

---

1 - الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، مرجع سابق، ج 7، ص 78.

2 - الثقات، لابن حبان، مرجع سابق، ج 9، ص 10.

3 - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، مرجع سابق، ج 23، ص 186.

4 - الكنى والأسماء، لمسلم بن الحجاج، ت: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط 1، 1404هـ، 1984م، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ج 2، ص 751.

5 - الكاشف للذهبي، مرجع سابق، ج 1، ص 307.

وقال: «حبان بن موسى بن سوار السلمي، الحافظ، الإمام، الحجة، قال يحي بن معين: لابأس به»[1].

وقال الحافظ ابن حجر: «قال إبراهيم بن الجنيد ليس صاحب حديث، **ولا بأس به**، وذكره بن حبان في **الثقات**، وقال مات سنة 233هـ، وكذا قال البخاري»[2].

خلاصة أسانيد ابن المبارك:

من خلال عرض تراجم هؤلاء الرواة يتبين:

- أن الطرق كلها صحيحة، بعضها على شرط البخاري ومسلم –تجوزاً– كالطريق الثالثة، والخامسة، وبعضها على شرط مسلم كالطريق الرابعة.
- أن الرواة في جميع الأسانيد ثبتت رواية كل منهم عن شيخه، مما يثبت صحة اتصال السند إلى الإمام الفقيه صاحب المذهب.

4.دراسة إسناد نقل فقه محمد بن إدريس الشافعي:

قال الإمام الترمذي: «وما كان فيه من قول الشافعي، فأكثره ما أخبرني به: الحسن بن محمد الزعفراني، عن الشافعي.

وما كان من الوضوء والصلاة، حدثنا به أبو الوليد الْمكي، عن الشافعي.

ومنه ما حدثنا أبو إسماعيل، أخبرنا يوسف ابن يحيى القرشي البويطي. عن الشافعي.

وذكر فيه أشياء عن الربيع عن الشافعي، وقد أجاز لنا الربيع ذلك، وكتب به إلينا».

نقل إلينا الإمام الترمذي فقه الإمام الشافعي بأربع طرق، كلها بواسطة واحدة بينه وبين الإمام الشافعي، إلا الطريق الثالثة، فنقلها بواسطتين، أذكر هذه الطرق بالترتيب:

1 – سير أعلام النبلاء، للذهبي، مرجع سابق، ج 11، ص 10. 11.

2 – تهذيب التهذيب، لابن حجر، مرجع سابق، ج 2، ص 174. 175.

الطريق الأول:

الحسن بن محمد الزعفراني، عن الشافعي.

- الحسن بن محمد الزعفراني (ت: 260هـ):

قال عبد الرحمن: «الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، روى عن سفيان بن عيينة، وابن أبي عدي، وعبد الوهاب الثقفي، ومروان بن معاوية الفزاري، **والشافعي**، كتبت عنه مع أبي وهو **ثقة**، سئل أبي عنه فقال: **صدوق**»[1].

وذكره ابن حبان في الثقات: «الحسن بن محمد بن الصباح، يقال له الزعفراني، يروي عن ابن عيينة، وكان راوياً للشافعي، وكان يحضر أحمد وأبو ثور عند الشافعي، وكان هو يتولّى القراءة»[2].

وهو أحد رواة الأقوال القديمة عن الشافعي، ورواتها أربعة: **هو**، وأبو ثور، وأحمد بن حنبل، والكرابيسي، ورواة الأقوال الجديدة ستة: المزني، والربيع بن سليمان الجيزي، والربيع بن سليمان المرادي، والبويطي، وحرملة، ويونس بن عبد الأعلى، وروى عنه البخاري في صحيحه، وابو داود السجستاني، والترمذي، وغيرهم[3].

قال السبكي في طبقات الشافعية: «أحد رواة القديم، كان إماماً جليلاً، فقيهاً، محدثاً، فصيحاً، بليغاً، ثقةً، ثبتاً. قال الماوردي: هو أثبت رواة القديم»[4].

حيث سُمِّيَ مذهب الشافعي القديم بمذهب الزعفراني، وهو أكثر ما نقل الإمام الترمذي في جامعه.

وقال الذهبي: «الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، الفقيه، سمع بن عيينة، وعبيدة، والشافعي، وعنه البخاري، والاربعة، وابن الاعرابي، **وثّقه** النسائي مات 26 في رمضان»[5].

---

1 - الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، مرجع سابق، ج 3، ص 36.

2 - الثقات، لابن حبان، ج 8، ص 177.

3 - وفيات الأعيان، لابن خلكان، ت: إحسان عباس، لا ط، 1990م، دار صادر، بيروت، لبنان، ج 2، ص 74.

4 - طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، مرجع سابق، ج 2 ص 114.

5 - الكاشف، للذهبي، مرجع سابق، ج 1، ص 329.

وقال: «وعنه قال لهم الشافعي: إلتمسوا من يقرأ لكم؟ فلم يجترئ أحد أن يقرأ عليه غيري، وكنت أحدث القوم سناً، وما في وجهي شعرة. قال ابن عدي: كان **فصيحا بليغا** قال أبو عمر الزاهد: سمعت أبا القاسم بن بشار الأنماطي سمعت المزني: سمعت الشافعي يقول: رأيت ببغداد نبطيا ينتحي عليَّ حتى كأنه عربي وأنا نبطي؛ فذكر الزعفراني. أنه مات سنة ستين ومائتين ببغداد، في سلخ شعبان وهو في عشر التسعين»[1].

وقال أيضاً: «الإمام، العلامة، شيخ الفقهاء، والمحدثين، قرأ على الشافعي كتابه القديم، وكان مقدماً في الفقه والحديث، فكان من الفصحاء البلغاء»[2].

وقال ابن حجر: «قال أبو عمر الصدفي: سألت العقيلي عنه: فقال: **ثقة** من الثقات: مشهور ولم يتكلم فيه أحد بشيء، قال: وسألت عنه أبا علي صالح بن عبد الله الطرابلسي، فقال: **ثقة ثقة،** وقال ابن عبد البر: يقال إنه لم يكن في وقته أفصح منه ولا أبصر باللغة ولذلك اختاروه لقراءة كتب الشافعي، وكان يذهب إلى مذهب أهل العراق فتركه وتفقه للشافعي وكان نبيلا مأمونا»[3].

الطريق الثاني:

أبو الوليد المكي عن الشافعي.

- أبو الوليد المكي:

هو موسى بن أَبي الجارود، أبو الوليد المكي الفقيه، روى عن: سفيان بن عُيَيْنَة، **ومحمد بن إدريس الشافعي**، ويحيى بن مَعِين، وأبي يعقوب يوسف بْن يحيى البويطي، روى عنه: الترمذي، وأبو العباس أحمد بن محمد بن الأزهر الأزهري، والحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، ذكره ابن حبان في كتاب "الثقات".

1 - تذكرة الحفاظ، للذهبي، مرجع سابق، ج 2، ص 83.

2 - سير أعلام النبلاء، للذهبي، مرجع سابق، ج 12، ص 262.

3 - تهذيب التهذيب، لابن حجر، مرجع سابق، ج 2، ص 319.

وقال الدارقطني: روى عن الشافعي حديثا كثيرا، وروى عنه كتاب "الأمالي"، وغير ذلك من كتب الشافعي، وكان أبو الوليد هذا من فقهاء المكيين القيِّمين بمكة بمذهب الشافعي[1].

قال الذهبي: «موسى بن أبي الجارود أبو الوليد المكي الفقيه عن بن عيينة والشافعي وعنه الترمذي والفسوي **ثقة**»[2].

قال السبكي: «أحد الثقات من أصحاب الشافعي وَالْعُلَمَاء، قال أبو عاصم: يُرجع إليه عند اختلاف الرواية، روى عنه **الزعفراني**، والربيع، وأبو حاتم الرازي، وكان فقيها جليلاً، أقام بمكة يفتي الناس على مذهب الشافعي»[3].

وقال ابن حجر: «موسى ابن أبي الجارود، أبو الوليد المكي، الفقيه، صاحب الشافعي، **صدوق**، من صغار العاشرة»[4].

فنقله لفقه الإمام الشافعي أقوى من الزعفراني، حيث اعتمده الإمام الترمذي في أعظم بابين وهما الوضوء والصلاة.

الطريق الثالث:

أبو إسماعيل الترمذي، حدثنا يوسف بن يحي القرشي البويطي، عن الشافعي.

– أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمي الترمذي (ت: 280هـ):

قال ابن حبان في كتابه الثقات: «محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمي، أبو إسماعيل الترمذي، سكن بغداد، يروي عن أبي نعيم، وأبي الوليد، حدثنا عنه محمد بن إبراهيم الخارجي قال: مات سنة خمس وسعبين ومائتين، قبلها أو بعدها بقليل»[5].

1 – تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، مرجع سابق، ج 29، ص 42.
2 – الكاشف، للذهبي مرجع سابق، ج 2، ص 303.
3 – طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، مرجع سابق، ج 2، ص 161.
4 – تقريب التهذيب، لابن حجر، مرجع سابق، ص 550.
5 – الثقات، لابن حبان، مرجع سابق، ج 9، ص 150. 151.

كما ذكره الخطيب البغدادي في تاريخه فقال: «وكان فهماً، متقناً، مشهوراً بمذهب أهل السنة، سكن بغداد، وحدث بها»[1].

روى عن إبراهيم بن حمزة الزبيري، وصالح بن عبد الله بن صالح المصري، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، **ويوسف بن يحي البويطي المصري**، وآخرون، روى عنه الترمذي، وابن خزيمة[2].

روى عنه النسائي، وقال **ثقة**[3].

وذكره أبو بكر الخلال، فقال: وهو رجل معروف، ثقة، كثير العلم، متفقه[4].

وقال أبو العباس بن عقدة: سمعت عمر بن إبراهيم يقول: أَبُو إِسْمَاعِيل التِّرْمِذِيّ **صدوق مشهور بالطلب**[5].

وقال الذهبي: «**الإمام، الحافظ، الثقة**، أبو إسماعيل السلمي، ثم البغدادي، ولد بعد التسعين ومائة»[6].

وقال الحاكم عن الدارقطني **ثقة صدوق**، وقال مسلمة **قاض ثقة**[7].

- يوسف بن يحي البويطي (ت: 231هـ):

وهو يوسف بن يحيى، أبو يعقوب البويطي، المصري، الفقيه، صاحب الشافعي، سمع عبد الله بن وهب، ومحمد بن إدريس الشافعي، روى عنه **أبو إسماعيل الترمذي**، وإبراهيم بن إسحاق الحربي،

1 - تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مرجع سابق، ج 2، ص 41.

2 - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، مرجع سابق، ج 20، ص 489. 490.

3 - المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل، لابن عساكر، ت: سكينة الشهابي، لا ط، 1401هـ، 1981م، دار الفكر، دمشق، سوريا، ترجمة رقم: 769، ص 228.

4 - تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مرجع سابق، ج 2، ص 42.

5 - تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، المرجع نفسه، ج 2، ص 42.

6 - سير أعلام النبلاء، للذهبي، مرجع سابق، ج 13، ص 242.

7 - تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ج 9، ص 62

وكان قد حمل إلى بغداد فِي أيام المحنة، وأُرِيدَ على القول بخلق القرآن فامتنعَ من الإجابة إلى ذلك، فحُبِسَ ببغداد ولم يزل في الحبس إلى حين وفاته. وكان **صالِحًا متعبدًا زاهدًا**[1].

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «سئل أبي عنه فقال صدوق»[2].

وقال الذهبي: «صاحب الشافعي، عن: ابن وهب، وغيره، وعنه: أبو حاتم: وزكريا الساجي، **ثقة إمام متعبد زاهد** امتحن على السنة، ومات في السجن والقيد ببغداد»[3].

وقال في السِّيَر: «الإمام، العلامة، سيد الفقهاء»[4].

وقال السبكي: «وهو أكبر أَصحاب الشافعي المصريين، كان **إمامًا، جليلًا، عابدا، زاهدا، فَقِيها، عَظِيما، مناظرا، جبلا**، من جبال العلم والدّين، غالب أوقاته الذّكر، والتشاغل بالعلم، غالب ليلِه التَّهَجُّد، والتلاوة، سريع الدمعة، تفقَّه على الشافعي، واختص بِصُحْبَتِهِ»[5].

وقال ابن حجر: «أبو يعقوب البويطي، صاحب الشافعي، **ثقة، فقيه**، من أهل السنة»[6].

الطريق الرابع:

وذكر فيه أشياء عن الربيع عن الشافعي، وقد أجاز لنا الربيع ذلك، وكتب به إلينا.

- الربيع بن سليمان (ت: 270هـ):

قال ابن حبان في الثقات: «الربيع بن سليمان المرادي، أبو محمد من أهل مصر، يروي عن أبي بكر، وكان راوياً **للشافعي**، مات سنة سبعين ومائتين»[7].

وقال المزي: «الربيع بن سُلَيْمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي، مولاهم، أبو محمد المصري المؤذن صاحب الشافعي، وراوي كتب الأمهات عنه، روى عن محمد بن إدريس الشافعي، وأبي يعقوب

1 - تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مرجع سابق، ج 14، ص 302.
2 - الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، مرجع سابق، ج 9، ص 235.
3 - الكاشف، للذهبي، مرجع سابق، ج 2، ص 401.
4 - سير أعلام النبلاء، للذهبي، مرجع سابق، ج 12، ص 58.
5 - طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، مرجع سابق، ج 2، ص162.
6 - تقريب التهذيب، لابن حجر، مرجع سابق، ص 612.
7 - الثقات، لابن حبان، مرجع سابق، ج 8، ص 240.

يوسف بن يحي البويطي، قال النسائي: **لا بأس به،** وقال أبو سعيد بن يونس، وأبو بكر الخطيب: **كان ثقة،** وروى له الترمذي، وقد روى عنه إجازة، فروى عنه بالوجهين»[1].

وقال الحافظ ابن حجر: « قلت: وقال ابن أبي حاتم: سمعنا منه وهو **صدوق ثقة،** سئل أبي عنه فقال: **صدوق،** وقال الخليلي: **ثقة متفق عليه،** والمزني –مع جلالته– استعان على ما فاته عن الشافعي بكتاب الربيع، وقال مسلمة: كان من كبار أصحاب الشافعي، ينتمي إلى مراد، وكان يوصف بغفلة شديدة، وهو **ثقة**»[2].

خلاصة إسناد فقه الشافعي: من خلال ما سبق يتبين ما يلي:

- كل الطرق صحيحة، وهذا لمقام كل من: الزعفراني، وأبي الوليد الجارودي، والبويطي، والربيع، فكل هؤلاء هم عمدة للمذهب، حيث جمعوا فقه الشافعي وعلمه، واهتموا بنشره.
- معظم ما نقله الإمام الترمذي عن هؤلاء الأئمة، هو من فقه الإمام الشافعي على مذهبه القديم، برواية الزعفراني عنه، إلا القليل من فقهه على مذهبه الجديد، وهو ما حدَّدَه بأبواب الوضوء وأبواب الصلاة، وأبواب أخرى لم يبينها.
- أن جميع الطرق متصلة إلى الإمام الشافعي، حيث بينت تراجم هؤلاء الرجال، أن كلاً منهم أخذ عن شيخه في سلسلة الإسناد وروى عنه.

5.دراسة إسناد نقل فقه أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه:

قال الإمام الترمذي: «وما كان فيه من قول أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، فهو ما أخبرنا به:

إسحاق بن منصور، عن أحمد وإسحاق.

إلا ما في أبواب الحج والديات والحدود، فإني لم أسمعه من إسحاق بن منصور، وأخبرني به محمد بن موسى الأصم، عن إسحاق بن منصور، عن أحمد، وإسحاق.

1 – تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، مرجع سابق، ج 9، ص 89.

2 – تهذيب التهذيب، لابن حجر، مرجع سابق، ج 3، ص 246.

وبعض كلام إسحاق، أخبرنا به محمد بن فليح، عن إسحاق».

من خلال هذا يتبين أن الإمام الترمذي نقل فقه الإمامين بثلاث طرق وهي:

الطريق الأولى:

إسحاق بن منصور، عن أحمد وإسحاق، وهي أعلى الطرق، أي بواسطة واحدة بينه وبين الإمامين.

- إسحاق بن منصور الكوسج (ت: 251هـ):

هو إسحَاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب الكوسج، المروزي، ولد بمرو، ودخل إلى العراق، والحجاز، والشام، فسمع سفيان بن عيينة، ويحي بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع بن الجراح، وأبا أسامة، روى عنه البخاري ومسلم فِي الصحيحين، وأبو زرعة، وأبو عِيسَى الترمذي، وعبد الله بن أبي داود، ومحمد بن خزيمة، وكان إسحاق عالما، فقيها، وهو الذي دوَّن عن إمامنا - أحمد بن حنبل- المسائل فِي الفقه[1].

قال مسلم: **ثقة مأمون.** وقال النسائي: **ثقة ثبت.** وقال الخطيب: هو الذي دوَّن عن أحمد بن حنبل وإسحاق المسائل في الفقه. وقال حسان بن محمد الفقيه: سمعت مشايخنا يذكرون أن إسحاق الكوسج بلَغَهُ أن أحمد بن حنبل رجع عن بعض تلك المسائل، فحملها في جُراب على كتفه، وسافر راجلا إلى أحمد، ثم عرض خطوط أحمد على كل مسألة استفتاه عنها فأقر له بها، وأعجب به، حتى قال أحمد —رحمه الله- في حق إسحاق بن منصور الكوسج ما رأيت أحداً عبر إلينا الجسر إلا إسحاق بن منصور الكوسج، إلا أنه يخالفنا في أشياء ولازال الناس مختلفون، توفي في جمادى الأولى سنة إحدى وخمسين ومائتين رحمه الله تعالى[2].

فمن خلال هذا الكلام الأخير، يتبين أن نقل أقوال الإمام أحمد برواية الكوسج هي المعتمدة، وهي ما انتهى إليه مذهب الإمام أحمد، بخصوص من روى عنه عدة أقوال في المسألة الواحدة.

---

1 - طبقات الحنابلة، لأبي يعلى، مرجع سابق، ج 1، ص 114.

2 - تذكرة الحفاظ، للذهبي، مرجع سابق، ج 2، ص 82.

قال الحافظ ابن حجر: «قلت: قال العجلي: **كوفي ثقة**، وكان فيه تشيُّع، وقد كتبت عنه، وذكره ابن حبان في "**الثقات**"»[1].

الطريق الثانية:

أخبرني به محمد بن موسى الأصم، عن إسحاق بن منصور، عن أحمد، وإسحاق. حيث أخذ في ابواب الحج والديات والحدود، عن إسحاق بن منصور الكوسج بواسطة محمد بن موسى الأصم.

– محمد بن موسى الأصم:

هو محمد بن موسى الأصم، قال الترمذي، في آخر الجامع: «وما كان فيه عن أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه فهو ما حدثنا به إسحاق بن منصور الكوسج عنهما ومنه ما حدثنا به محمد بن موسى الأصم عن إسحاق بن منصور عنهما»، قال الذهبي فيه: ما حدث عنه في علمي إلا الترمذي[2].

قال ابن حجر: «محمد ابن موسى الأصم، **صدوق**، من الثانية عشرة»[3].

– إسحاق بن منصور: تم ترجمته سابقاً أنظر الصفحة 122.

الطريق الثالثة:

وبعض كلام إسحاق، أخبرنا به محمد بن فليح، عن إسحاق، فالطريق الثالثة، هي خاصة بنقل فقه الإمام إسحاق بن راهويه، دون الإمام أحمد بن حنبل.

1 – تهذيب التهذيب، لابن حجر، مرجع سابق، ج 1، ص 251.
2 – ميزان الاعتدال، للذهبي، مرجع سابق، ج 4، ص 51.
3 – تقريب التهذيب، لابن حجر، مرجع سابق، ص 509.

- محمد بن أفلح:

هو محمد بن أفلح بن عبد الملك النيسابوري، أبو عبد الرحمن، الملقب بالترك، خَتَنُ يحيى بن يحيى، روى عن ابن إدريس، ووكيع، وأبي أسامة، **وإسحاق بن راهويه، روى عنه الترمذي،** وحسين بن محمد القباني، وأبو عمرو المستملي، وإبراهيم بن محمد الصيدلاني، ذكره الحاكم في تاريخه[1].

وذكر في بعض النسخ أنه محمد بن فليح، وهذا لم يرو عنه الترمذي.

اقتصر ابن أفلح في رواية الفقه عن إسحاق بن راهويه فقط، أما في الحديث، كما سبق وذكرنا، فقد روى عن وكيع، وأبي أسامة، وابن إدريس[2].

خلاصة إسناد فقه أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه: من خلال ما تم عرضه من أسانيد نقل فقه الإمامين يتبين:

- أن الطريقين، الأولى والثانية رجالها ثقات، مما يجعل نقلهم لأقوال أصحاب المذاهب موثوقة.
- أن محمد بن أفلح، وقد اختص بنقل فقه إسحاق، هو غير محتج به عند باقي الأئمة، إلا أنه مقبول، ولم يتعرض له أحد بجرح.
- أن رجال هذه الأسانيد متصلة، بثبوت رواية كل رجل منها على شيخه، كما هو مذكور.

خلاصة دراسة أسانيد الفقهاء:

من خلال عرض أسانيد الإمام الترمذي التي نقل بها فقه الأئمة يتبين:

- أن الأسانيد كلها صحيحة إلى أصحاب المذاهب في حدود علمي والله أعلم.
- أن الإمام الترمذي يعتمد في معظم نقولاته لآراء الفقهاء على رواة معتمدين، منهم من هم معتمدون عند البخاري ومسلم، ومنهم من هم معتمدون عند غيرهم.
- أن هذه الأسانيد، وإن كان فيها من لم يبلغ مرتبة الثقة، إلا أنه بلغ مرتبة صدوق.

---

1 - تهذيب التهذيب، لابن حجر، المرجع نفسه، ج 6، ص 66.

2 - الموازنة بين الجامع والصحيحين، لنور الدين عتر، مرجع سابق، ص 403، بتصرف.

– من هؤلاء الرواة من هم غير معتمدين عند المحدثين في نقل أخبار النبي ﷺ، إلا أنهم حجة بالغة في نقلهم الفقه عن أصحابه.

– من الرواة من لم يعتمده معظم الأئمة، إلا أنه لم يرد فيه جرح.

المطلب الثاني: وثاقة رواة نقل الأسانيد الفقهية في جامع الترمذي.

تُعنَى الدراسة في هذا المطلب بالبحث في عدالة الرواة وضبطهم، من خلال أقوال العلماء فيهم.

– الفرع الأول: عدالة رواة نقل الأقوال الفقهية.

تعريف العدالة لغةً: هو ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجوْر، والعدل: هو الذي لا يميل به الهوى فيجورَ في الحكم، والعدل من الناس: هو المرضي قولُه وحكمُه[1].

تعريف العدالة في اصطلاح المحدثين: قال الحافظ ابن حجر في النزهة: «العدالة: والمراد بالعدل: من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة. والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة»[2].

والعدالة تثبت إما بالتنصيص عليها كالمصرح **بتوثيقهم** وهم كثير، أو بتخريج **من التزم الصحة في كتابه** له، فالعدالة تثبت بذلك[3].

وقال ابن عبد البر في التمهيد: «كل حامل علم معروف العناية به، فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة، حتى تتبين جرحته في حاله، أو في كثرة غلطه»[4].

وقال ابن حبان البستي في مقدمة كتابه الثقات: «ولا أذكر في هذا الكتاب الأول –يعني «الثقات»–، إلا **الثقات** الذين يجوز الاحتجاج بخبرهم،... فكل من أذكره في هذا الكتاب الأول –

1 – لسان العرب، لابن منظور، مرجع سابق، ج 11، ص 430.

2 – نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، ت: عبد الله الرحيلي، ط 1، 1422هـ، مطبعة سفير، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 69.

3 – مقدمة ابن الصلاح، معرفة علوم الحديث، لابن الصلاح، ت: ماهر الفحل، ط 1، 1423هـ، 2002م. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 102، الحاشية السفلية.

4 – التمهيد، لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 1، ص 28.

أي «الثقات»– فهو **صدوق**، يجوز الاحتجاج بخبره، إذا تعرى خبره عن خصالٍ خمس: (فوق الراوي شيخ واه، تحت الراوي رجل واه، الإرسال، الانقطاع، التدليس)»[1].

وقال: «فكل من ذكرته في كتابي هذا إذا تعرى خبره عن الخصال الخمس التي ذكرتها؛ فهو **عدل** يجوز الاحتجاج بخبره؛ لأن **العدل** من لم يُعرف منه الجرح؛ إذ الجرح ضد التعديل، فمن لم يُعلم بجرح؛ فهو **عدل**»[2].

أقوم بإسقاط معنى العدالة من خلال ما سبق على جميع رواه الأسانيد الفقهية في الجامع.

1)محمد بن عثمان الكوفي: كما سبق أن ذكرت أقوال الأئمة في شأن هذا الرجل، حيث أطلقوا عليه الألفاظ الآتية: (**صدوق، ثقة**). وهو من رجال الصحيحين[3].

سوف أُبيّن معنى هذه الألفاظ عند المحدثين:

الثقة: ومن مجموع **العدالة والضبط** يساوي الثقة؛ لأن الثقة هو **العدل** الضابط[4].

صدوق: والصدوق عنده –يقصد ابن حجر– حديثه حسن، أي صدوق ضابط ضبطاً خفيفاً. أما في اصطلاح المحدثين، فالصَّدوق: بمعنى **العدل**؛ وهذا وصفٌ لا يفيد إلا تزكية **العدالة** دون الضبط[5]. وقيل خفيف الضبط.

الخلاصة: من خلال ما سبق يتبين أن **محمد بن عثمان الكوفي**، ثابت العدالة.

2)عبيد الله بن موسى العبسي: سبق أن ذكرت أقوال الأئمة في هذا الرجل، حيث وصفوه **بالوثاقة، صدوق**، وهو من رجال الصحيحين بلا شك[6].

---

1 – الثقات، لابن حبان، المقدمة، مرجع سابق، ج 1، ص 11، 12، بتصرف.

2 – الثقات، لابن حبان، المقدمة، المرجع نفسه، ج 1، ص 13.

3 – أنظر ص 103.

4 – شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، شرح عبد الكريم الخضير، موقع الشاملة، دروس مفرغة، الدرس الأول، ص 11.

5 – نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، مرجع سابق، ص 87، الحاشية السفلية.

6 – أنظر صفحة 104.

الخلاصة: فمن خلال ما سبق، من بيان معنى: **ثقة، صدوق،** يتبين أن الرجل ثابت العدالة، والله أعلم.

3)أبو الفضل مكتوم بن العباس الترمذي: سبق أن ذكرت أقوال أساطين العلم في هذا الرجل، حيث قال بعضهم كالذهبي: **لا يعرف،** وقال ابن حجر: **مقبول**[1].

زيادة إلى أن الدكتور نور الدين عتر، قد رجح قبول نقله للأخبار، وهذا بقرينة قول ابن حجر، ورواية الترمذي عنه.

الخلاصة: من خلال الأقوال السابقة، يتبين أن أبا الفضل، مكتوم بن العباس الترمذي، لم يتعرض له أحد من الأئمة بجرح، بل وجدنا فيه قولاً وحيداً للإمام الحافظ ابن حجر، حيث قال فيه: «مقبول»، فهو محمول على العدالة.

4)محمد بن يوسف الفريابي: أورد الأئمة في هذا الراوي عدة اقوال: ثقة، صدوق، يقع عالياً في الصحيح، أحد الأثبات[2].

الخلاصة: من خلال ما تمَّ بسطه من معنى لهذه الأقوال فهو ثابت العدالة بلا شك، كيف لا وهو من رجال الصحيحين.

5)إسحاق بن موسى الأنصاري: أكثر ما وصف العلماء به هذا الراوي هو «**ثقة**»، وهو من رجال صحيح مسلم[3].

الخلاصة: من خلال قول الأئمة في الرواي أنه ثقة، فقد ثبتت عدالته، إضافة إلى ذلك أنه من رجال مسلم في الصحيح، وقد ذكرت سابقاً أن العدالة تثبت فيمن اشترط أن يخرج في كتابه الصحيح فقط.

---

1 - أنظر صفحة 105.

2 - أنظر صفحة 105.

3 - أنظر صفحة 107.

6)معن بن عيسى القزاز: أطلق النقاد على هذا الراوي كلاً من الألفاظ الآتية: أثبت، أوثق، وهي مبالغة في التوثيق، وكذا لفظ ثقة[1].

الخلاصة: معن بن عيسى القزاز من أصحاب مالك، وهو من رجال الصحيحين يروي عن مالك، فهو ثابت العدالة بإذن الله.

7)أبو مصعب المديني: ورد بأنه من أثبت أصحاب مالك، وقيل أنه ثقة، وقيل أنه صدوق، وقيل بأنه فقيه المدينة غير مدافع[2].

الخلاصة: أبو مصعب هو من أثبت أصحاب مالك، وبخاصة في رواية الموطأ، وقد سبق وبيّنت بأن الثقة والصدوق، يشتملان معنى العدالة.

8)موسى بن حزام: وصف العلماء هذا الراوي بأنه: الرجل الصالح، وقال الذهبي: **ثقة** عابد داعية إلى السنة[3].

الخلاصة: من خلال ما سبق، ومن خلال تحليل كلام الأئمة، يتبين أنه ثابت العدالة.

9)عبد الله بن مسلمة القعنبي: قيل: هو **ثقة، رجل صالح عارف،** من **جلة أصحاب مالك ، وأفضلهم**[4].

الخلاصة: هو ثابت العدالة من خلال تحليل أقوال الأئمة، وكذا أخرج له الشيخان عدة أحاديث.

10) أحمد بن عبدة الآملي: أطلق الأئمة على هذا الراوي لفظة **صدوق،** وهو من نقل فقه الإمام ابن المبارك، عن أصحاب ابن المبارك[5].

الخلاصة: من خلال ما سبق، يصح أن نقول أنه ثابت العدالة من إطلاق وصف صدوق عليه.

---

1 - أنظر صفحة 107.

2 - أنظر صفحة 108.

3 - أنظر صفحة 109.

4 - أنظر صفحة 110.

5 - أنظر صفحة 112.

11) **محمد بن مزاحم:** أطلق الأئمة عدة ألفاظ تشير إلى عدالته منها: **كان خيرا فاضلا، صدوق،** إضافة إلى أنه ذُكر في ثقات ابن حبان[1].

الخلاصة: من خلال ما سبق من تحليل لألفاظ الأئمة في شأن هذا الرجل، وبمجرد ذكره في ثقات ابن حبان، يتبين أنه صاحب عدالة بلا شك.

12) **علي بن الحسن العبدي:** ذكر العلماء في شأن هذا الرجل عدة أقوال منها: أنه كان عالما بابن المبارك، وأطلق عليه وصف **ثقة،** ووُصِف **بالصدوق، ولم يكن به بأس،** كما أن ابن حبان ذكره في مجموع **الثقات**[2].

الخلاصة: من خلال تحليل ما سبق من أقوال الأئمة في شأن هذا الرجل، يتبين أنه صاحب عدالة.

13) **عبدان: وهو عبد الله بن عثمان بن جبلة:** أطلق الأئمة على عبدان عدة أوصاف منها: **ثقة، حافظ، عالم، ثقة مجوِّد، إمام أهل الحديث** ببلده، إلى ذكره في **ثقات** ابن حبان[3].

الخلاصة: هذه الأوصاف التي أطلقها العلماء في حق هذا الرجل، تشير إلى أنه صاحب **عدالة** بلا شك.

14) **سفيان بن عبد الملك:** ذكر الأئمةُ سفياناً في مصنفاتهم، حيث قال ابن سعد: كان عبد الله بن المبارك **يثق به،** وقال الذهبي: **وُثِّقَ،** إضافة إلى أنه ذُكِر في ثقات ابن حبان[4].

الخلاصة: خلاصة لأقوال الأئمة في ذكرهم لهذا الرجل، مع ذكر ابن حبان له في كتابه فهو محمول على العدالة إن شاء الله.

---

1 - أنظر صفحة 113.

2 - أنظر صفحة 113.

3 - أنظر صفحة 114.

4 - أنظر صفحة 115.

15) **وهب بن زمعة**: مجمل ما جاء من أقوال العلماء فيه هو قول النَّسائي: **ثقة**، وذكر ابنُ حِبَّان له فِي كتابه **الثقات**، وروى لَهُ مسلم فِي مقدمة كتابه، وقال الذهبي أنه **ثقة**[1].

الخلاصة: حاصل هذه الأقوال تُثبت عدالة الرجل.

16) **فُضالة النسوي**: جاء في كتب الأئمة أن فضالة من كبار أصحاب ابن المبارك، وكان من أهل الْحِفْظ، والضبط، والعلم، واللغة، والشعر، إضافة إلى أنه من عِدَاد المذكورين في **ثقات** ابن حبان، وقال النسائي: هو **ثقة**[2].

الخلاصة: كل من يقرأ هذه الأقوال، ويسقطها على معنى العدالة من خلال ما سبق بيانه، يُقِرُّ **العدالة** لفُضالة.

17) **حَبَّان بن موسى**: كما سبق في بيان ترجمة حبَّان، فقد ذكره أهل العلم، وأطلقوا عليه عدة أوصاف نذكر منها: الحافظ، الإمام، الحجة، الثقة، وقال ابن معين: لابأس به، مع ذكره ابن حبان له في الثقات[3].

الخلاصة: من خلال هذه الأوصاف، وتطبيقها على معنى العدالة، أمكننا أن نقول بأن حبَّان عدل عند أهل العلم.

18) **الحسن بن محمد الزعفراني**: أثنى الأئمة النقاد على هذا الرجل ثناءً كبيراً، حيث وصفوه بأوصاف توحي بالذروة في وثاقة هذا الرجل، فكان من هذه الأوصاف: كان إماماً، جليلاً، فقيهاً، محدثاً، فصيحاً، بليغاً، ثقةً، ثبتاً، وقال الماوردي: هو أثبت رواة القديم، وقيل بأنه: الإمام، العلامة، شيخ الفقهاء، والمحدثين، قرأ على الشافعي كتابه القديم، وكان مقدَّماً في الفقه والحديث، فكان من الفصحاء، البلغاء، كما وُصف بأنه: ثقة، ثقة[4].

---

1 - أنظر صفحة 116.

2 - أنظر صفحة 116.

3 - أنظر صفحة 117.

4 - أنظر صفحة 118.

الخلاصة: كل من أطلق عليه مثل هذه الألفاظ، فهو في منتهى العدالة والوثاقة عند أهل العلم، ولا ريب في ذلك.

19) أبو الوليد المكي: من الأوصاف التي أُطلقت على هذا الرجل: الإمام، العلامة، شيخ الفقهاء، والمحدثين، قرأ على الشافعي كتابه القديم، وكان مقدّماً في الفقه والحديث، فكان من الفصحاء البلغاء[1].

الخلاصة: من خلال تفحص هذه الأقوال، ومراد أصحابها منها، تثبت العدالة لأبي الوليد المكي.

20) أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمي: أشهر إطلاقات الأئمة ما قاله ابن حبان في كتابه الثقات: «وكان فهماً، متقناً، مشهوراً بمذهب أهل السنة»، كما وُصف بـ: ثقة، رجل معروف، كثير العلم، متفقه، صدوق، مشهور بالطلب، ومن إطلاقات العلماء عليه: الإمام، الحافظ، الثقة، ثقة صدوق، قاض ثقة[2].

الخلاصة: إطلاق مثل هذه الأوصاف على أي رجل، كافية لإثبات عدالته، والله أعلم.

21) يوسف بن يحي البويطي: من إطلاقات العلماء على هذا الرجل: كان صالِحًا، متعبدًا، زاهدًا، صدوقاً، ثقة إماماً، وسُمِّي بالعلامة، سيد الفقهاء، كما أن غالب أوقاته الذّكر، والتشاغل بالعلم[3].

الخلاصة: كل هذه العبارات في شأن هذا الرجل توحي بأنه صاحب عدالة، ولاريب.

22) الربيع بن سليمان: مجمل أقوال الأئمة في هذا الراوي تنحصر في الأوصاف الآتية: لا بأس به، كان ثقة، صدوق ثقة، صدوق، ثقة متفق عليه[4].

الخلاصة: كل الأوصاف السابقة التي وُصِف بها الربيع توحي بأنه عدل ولا مِريَة في ذلك.

---

1 - أنظر صفحة 120.

2 - أنظر صفحة 121.

3 - أنظر صفحة 122

4 - أنظر صفحة 123.

23) **إسحاق بن منصور الكوسج**: أثنى علماء الأمة على الكوسج ثناءً حسناً حيث قالوا بأنه: عالم، فقيه، ثقة مأمون، وثقة ثبت، كما ذكره ابن حبان في الثقات، وهو كوفي ثقة[1].

الخلاصة: إسحاق بن منصور من أهل العدالة في منظور علماء السنة، فهو أثبت الناس في نقله للمذهب، وله رواية الفقه الحنبلي باسم (الكوسج).

24) **محمد بن موسى الأصم**: لم يطنب العلماء في الكلام على هذا الرجل، إلا أنهم قالوا بأنه ممن روى عنهم الإمام الترمذي، وذكر ابن حجر بأنه صدوق[2].

الخلاصة: من خلال تحليل هذين القولين، إضافة إلى ما تم بيانه من تعريف للعدالة عند الإمام ابن عبد البر رحمه الله، فهو ثابت العدالة، ما لم يرد فيه جرح من الأئمة، والله أعلم.

25) **محمد بن أفلح**: ذكر العلماء بأن محمد بن أفلح هو من اختص بنقل فقه اسحاق، هو غير محتج به عند باقي الأئمة، إلا أنه مقبول، ولم يتعرض له أحد بجرح[3].

الخلاصة: من خلال ما سبق من نقل الإمام الترمذي لقول هذا الرجل لفقه إسحاق، وكذا بيان معنى العدالة عند ابن عبد البر فهو عدل ما لم يتعرض له أحد بجرح.

خلاصة عدالة الرواة: بعد عرض وتحليل ما جاء من أقوال الأئمة في شأن نقلة الفقه في جامع الترمذي، ومن خلال ما استخلصتُه من هذه الأقوال، أمكن أن نقول بأن هؤلاء النقلة للفقه ثابتو العدالة بإذن الله، والله أعلم.

- **الفرع الثاني: ضبط رواة نقل الأقوال الفقهية.**

بالرغم من أن الضبط غير مشترط في نقل الأقوال الفقهية، وهو ما سيتجلى لاحقاً، إلا أني أردت أن أرفق مطلب الوثاقة بالضبط الذي هو أحد عناصرها، لنستخلص في الأخير بأن الإمام

1 - أنظر صفحة 124.
2 - أنظر صفحة 125.
3 - أنظر صفحة 126.

الترمذي، وبالرغم من عدم اشتراط الضبط في نقل أخبار الفقهاء، فقد نقل عن أئمة معتمدين حتى في نقل الحديث، وهذا من خلال ما عرضته في ترجمة كل راوٍ وكلام العلماء فيه.

تعريف الضبط لغة: الضَّبْطُ: لُزوم الشّيء وحبْسه، ضَبَطَ عليه، وضَبَطَه، يَضْبُط، ضَبْطاً، وضَباطةً، وَقَالَ اللّيث: الضّبْطُ لزومُ شيء، لا يُفَارِقُهُ في كلّ شيء، وضبط الشّيء: حفظه بالحزم، والرّجل ضابط أَي: حازم. ورجل ضابط وضَبَنْطى: قويٌّ شديدٌ، وفي التّهذيب: شديد البطش والقوّة والجسم. ورجل أَضْبَطُ: يعمل بيديه جميعا، وأسد أَضْبَطُ: يعمل بيساره كعمله بيمينه[1].

تعريف الضبط في اصطلاح المحدثين: قال السيوطي في التدريب: «وفُسّر الضبط بأن يكون مُتَيَقِّظًا غير مغفّل، حافظاً إن حدّث من حفظه، ضابطا لكتابه من التبديل والتغييرِ إن حدّث منه، ويشترط فيه مع ذلك أن يكون عالما بما يحيل المعنى إن روى به»[2] اهـ.

وقال ابن الصلاح في المقدمة: «يعرف كون الراوي ضابطاً، بأن تعتبر رواياته بروايات الثقاة المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة –ولو من حيث المعنى– لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذٍ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه، والله أعلم»[3].

وقد عرفه الكفوي في كتابه الكليات: «بأنه سماع الكلام كما يحق سماعه، ثمّ فهم معناهُ الذي أُرِيد به، ثم حفظه ببذل مجهوده، والثبات عليه بمذاكرته إلى حين أَدائه، وكمال الوقوف على معانيه الشّرعية»[4].

والضبط ضبطان[5].

أ– ضبط صدرٍ: وهو أن يثبت ما سمعه، بحيث يتمكَّن من استحضاره متى شاء.

---

1 – لسان العرب، لابن منظور، مرجع سابق، ج 7، 340.

2 – تدريب الراوي في تقريب النواوي، للسيوطي، مرجع سابق، ج 1، ص 353

3 – مقدمة ابن الصلاح، مرجع سابق، ص 217.

4 – الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، للكفوي، ت: عدنان درويش، محمد المصري، ط 2، 1419هـ، 1998م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص 579.

5 – نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، مرجع سابق، ص 69.

ب– ضبط كتابٍ: وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصحَّحه إلى أَنْ يؤَدِّي منه.

من خلال تعريف الضبط يتبين أنه يستوجب عدة أمور وهي:

– أن يكون متيقظاً حال تحمله للحديث، غير مغفلٍ.

– أن يستحضر الحديث متى استوجب إن كان حافظ صدر.

– أن يصون كتابه من التحريف، مع مقابلته بأصل الشيخ.

– أن يكون عالماً بما يحيل المعاني إن حدث بالمعنى.

ملاحظة: هذا ما يتعلق بالضبط في نقل الأحاديث عن رسول الله ﷺ، مما حدّه العلماء في ذلك، حتى يتبين لنا الصحيح من غيره.

أما بالنسبة لنقل الفقه، فقد جعل العلماء شرط العدالة؛ الذي يكمن في توفر أمور خمسة وهي: الإسلام، البلوغ، العقل، السلامة من أسباب الفسق، وخوارم المروءة[1].

أما بالنسبة للضبط في نقل الفقه فلا يقصد منه نقل قول الإمام بتمامه عن قائله، وإنما يتحرى فيه عدة أسباب في الغلط في نقل المذهب ذكره الأستاذ بكر بن عبد الله بوزيد في كتابه المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد وهي[2]:

– إِطلاق قول عن الإمام لم يقله، وحقيقته عن الأصحاب.

– إِطلاق قول عن الأصحاب لم يقولوه، وحقيقته عن الإمام.

– التصرف في لفظ الإمام بما يصرفه عن مراده.

– فهمه على غير مراده.

– الغفلة عما في أقواله من الإِطلاق والتقييد، وما إلى ذلك.

– إِغفال بساط الحال لروايات الإمام.

---

1 – مقدمة ابن الصلاح، مرجع سابق، ج 1، ص 212.

2 – المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد، لبكر بن عبد الله بوزيد، لا ط، لاس ن، دار العاصمة للتوزيع والنشر، ص 122، 123.

- الاعتماد في مذهبه على قول رجع عنه.
- الجمع بين روايتين مع واجب التفريق بينهما، والعكس.
- التصحيف والتحريف والتطبيع
- عدم الربط بين المسألة والباب الذي عقد لها.
- ومن أسباب الغلط: نصرة القول عن الإمام على خلاف الدليل.
- ومن أَسباب الغلط: اعتماد الكتب المنتقدة في المذهب، دون المعتمدة.
- ومنه الاعتماد في النقل على نسخة سقيمه غير مقابلة ولا مصححة.

أما الإمام الترمذي فكان صنيعه في كتابه نقل أقوال وفتاوى الفقهاء في المسألة، بل كان يقوم بعرض للحديث الوارد عن رسول الله ﷺ، ثم يردفه بمن عمل به من أهل العلم، ليأتي ذكره للفقهاء بمن قال به، ومن لم يقل به.

فهو بذلك يكون مستنبطاً لحكم العمل بالحديث من خلال أقوال الفقهاء، من عدمه، وهو ما يؤيده قول الأستاذ بكر بوزيد حيث قال: «وما أمرت به هذه الشريعة من واجب "التحمل" و "البلاغ"، على علماء هذه الأُمة المرحومة، وفيما منحته لهم من "فقه الاستدلال **وحق الاستنباط**". من هُنا بقي المجال لعلماء أُمته ﷺ في وظائفهم العلمية، الثلاث: التحمل. والتبليغ. **والاستنباط**».[1]

وهو ما ذكره صاحب الموازنة بقوله: «كما أنّا نجده لا ينقل أقوالهم إلا قليلاً، فالركون إليه يكون: إما **بسلامة طريقه لنقل المذهب، وهو سلامة الإسناد، وكيفية تعبيره عنه**»[2].

وهذا ما وجدته من خلال دراستي لإسناد نقل الأقوال الفقهية، فقد تبينت سلامة الإسناد، من اتصال، وعدالة لرواة السند، أما كيفية التعبير عن هذه الأقوال فكان بالعمل بمضمون الحديث، من عدمه، والله أعلم

1 – المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد، لبكر بن عبد الله بوزيد، المرجع السابق، ص 11.

2 – الموازنة، نور الدين عتر، مرجع سابق، ص 384.

المطلب الثالث: دراسة أسانيد نقل الحديث عند الإمام الترمذي.

نقل الإمام الترمذي الأحاديث عن رسول الله ﷺ، في كتابه بأسانيد مختلفة، فكان منها ما نَقَل به الإمامان: البخاري ومسلم في صحيحيهما، حيث كانت أسانيد مغنية عن البحث في وثاقة رجالها، واتصال أسانيدها، فمن ذلك يوجد أسانيد أطلق عليها العلماء (سلسلة الذهب).

ومنها ما نقله عن رجال أقل درجة من ذلك، وهذا إذا لم يجد للحديث إسناداً أقوى منه، ونقصد النقل عن (الصدوقين)، وقد يُبيّن في ذلك الطريق الأقوى إن لم تصله، كأن يقول: وروي عن فلان وفلان، أو وفي الباب عن فلان، وهي أصح.

ومنها ما هو في مراتب أقل من ذلك، فما كان من هذا الأخير، فقد بيّن الإمام علته كما قال هو نفسه، ومن الأسانيد التي نقل بها أبو عيسى الحديث نذكر:

أ- أحاديث أخرجها الإمام الترمذي بأصح الأسانيد عن صحابة رسول الله ﷺ.

1.من أصح الأسانيد عن أبي بكر الصديق ﷺ: إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر[1].

وقد أخرج أبو عيسى بهذه الطريق في باب ما جاء في نزول العذاب إذا لم يُغَيَّرِ الْمُنْكَرُ. قال الترمذي:

حدثنا أحمد بن منيع، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: **أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي بكر الصديق** أنه قال: أيها الناس، إنكم تقرؤون هذه الآية:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥ ﴾ المائدة 105. وإني سمعت رسول الله ﷺ يقولُ: «إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه»[2].

1 - شرح ألفية السيوطي في شرح الحديث، أحمد محمد شاكر، لا ط، لاس ن، طبعة المكتبة العلمية، مصر، ص 6، الحاشية.

2 - جامع الترمذي، مصدر سابق، ج 4، ص 34.

2.ومن أصح الأسانيد عن عمر بن الخطاب ﷺ: الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن **عمر**[1].

وقد أخرج الإمام الترمذي بهذا السند في باب ما جاء في تحقيق الرجم. فقال:

حدثنا سلمة بن شبيب، وإسحاق بن منصور، والحسن بن علي الخلال، وغير واحد، قالوا: حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، **عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس، عن عمر بن الخطاب** قال: إن الله بعث محمداً ﷺ بالحق، وأنزل عليه الكتاب،... الحديث[2].

3.ومن أصح الأسانيد عن ابن عمر ﷺ: مالك عن نافع عن ابن عمر[3].

وقد أخرج الإمام الترمذي بهذا السند في باب ما جاء في اللعان. **فقال:**

حدثنا قتيبة، قال: **حدثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر،** قال: لاَعَنَ رجل امرأته، وفرّق النبي ﷺ بينهما، وألْحَق الولد بأمه. وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ.[4].

4.ومن أصح الأسانيد عن ابن مسعود ﷺ: الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود[5].

قال الترمذي في باب ما جاء في سجدتي السهو بعد الكلام، والسلام:

حدثنا هناد، ومحمود بن غيلان، قالا: حدثنا معاوية، **عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود،** أن النبي ﷺ سجد سجدتي السهو بعد الكلام[6].

ب– أحاديث حسنة أخرجها الإمام الترمذي بأسانيد موثوقة إلا أن فيها رجلاً، أو أكثر صدوقاً.

قال أبو عيسى محمد بن سورة في باب في المسح على الخفين:

---

1 – شرح ألفية السيوطي في شرح الحديث، أحمد محمد شاكر، نفسه، ص 6، الحاشية.

2 – جامع الترمذي، مصدر سابق، ج 3، ص 90.

3 – شرح ألفية السيوطي في شرح الحديث، أحمد محمد شاكر، نفسه، ص 6، الحاشية.

4 – جامع الترمذي، مصدر سابق، ج 2، ص 499.

5 – شرح ألفية السيوطي في شرح الحديث، أحمد محمد شاكر، نفسه، ص 6، الحاشية.

6 – جامع الترمذي، مصدر سابق، ج 1، ص 507.

حدثنا علي بن حجر، قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة بن الزبير، عن المغيرة بن شعبة قال: رأيت النبي ﷺ يمسح على الخفين، على ظاهرهما.

ثم قال الترمذي: حديث المغيرة حديث **حسن**[1].

وعدة أحاديث أخرى بهذه الصفة.

ت– أحاديث أخرجها وأبان عن علتها، إما لضعف الإسناد أو غير ذلك:

قال أبو عيسى في باب ما ذكر من التسمية:

حدثنا محمد بن حميد الرازي، قال: حدثنا الحكم بن بشير بن سلمان، قال: حدثنا خلاد الصفار، عن الحكم بن عبد الله النصري، عن أبي إسحاق، عن أبي جُحَيْفَةَ، عن علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ قال: سَتْرُ ما بين أعين الجن وعورات بني آدم: إذا دخل أحدهم الخلاء، أن يقول بسم الله.

قال الترمذي: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده ليس بذاك القوي[2].

خلاصة الأسانيد الحديثية:

من خلال ما تم عرضه من رجال، لأسانيد نقل بها الإمام الترمذي أحاديث رسول الله ﷺ، يتبين:

أنها في درجة عالية من الصحة، حيث أغنى السابقون عن البحث في وثاقة رواتها، وما إطلاقهم عليها سلسلة الذهب، أو طريق الجادة، إلا لصحة ثبوت الأحاديث المنقولة بواسطتها، حتى أن الأئمة السابقين، كانوا كثيراً ما تشتبه عليهم الأسانيد، فيسلكون طريق المجرة فيه، واستعملها البعض الآخر في نسبة أحاديث مكذوبة إلى رسول الله ﷺ، وهذا لأنها مغنية عن البحث فيها.

وأما الرواة الذين نقل عنهم الترمذي أسانيد الذهب فهم رجال الصحيح، إمَّا أنهم ممن أخرج لهم البخاري، وإما هم من رجال مسلم، أو من رجال الصحيحين معاً.

1 – جامع الترمذي، المصدر نفسه، ج 1، ص 159.

2 – جامع الترمذي، المصدر نفسه، ج 1، ص 745.

وأسانيد أخرى أقل درجة من الأولى إلا أنها لا تنزل إلى مرتبة الضعيف، ورجالها من رجال الصحيحين، أو أحدهما، أو من رجال الكتب الخمسة الأخرى.

وفي هذا الشأن _أي رجال الترمذي في الجامع_ قال عبد الله بن عبد القادر التليدي الحسني، في كتابه تهذيب جامع الترمذي والكلام على أحاديثه وتخريجها:

«كل من سبر هذا الجامع ودرس أسانيده، ورجال متونه، أدرك أن الترمذي رحمه الله، ورضي عنه، يتحرى جهده في اختيار **رواة أحاديث جامعه**، فهو لا يخرج فيه في الأكثر والأغلب، إلا من طرق رجال الصحيحين، أو أحدهما، **والباقي أكثرهم ثقات محتج بهم**، وأقلهم ممن ضُعِّفوا، وقد تصدى لبيان هؤلاء الضعفاء في جامعه حسب اجتهاده، وبإمكان القارئ أن يميز بين رجال الصحيح المخرَّج لهم في هذا الجامع، من غيرهم بما يلي: وذلك أن كل حديث يقول فيه: **صحيح، أو صحيح غريب، حسن صحيح، أو حسن صحيح غريب**، يكون في الأغلب رجاله رجال البخاري ومسلم، أو أحدهما، ويكون الحديث مخرَّجًا عندهما، أو عند أحدهما، وهذا القسم هو أكثر ما في الكتاب، أما ما يقول فيه: **حسن فقط، أو حسن غريب، أو غريب** فقط، فذلك ينبئ بخروج رواتها عن رجال الشيخين في الأغلب، وفيه من هذا الصنف ما يبلغ المائتين»[1]. اهـ

المطلب الرابع: مقارنة مدى ثقة هؤلاء الرواة مع مدى ثقة رواة نقل الحديث.

من خلال ما تم عرضه من رواة لنقل آراء الفقهاء وفتاويهم، ورواة نقل أحاديث رسول الله ﷺ، يتبين أنهما يتفقان في أمرين، ويختلفان في أمر واحد:

- تتَّفق أسانيد الترمذي في نقله للفقه مع نقله للحديث؛ في أن رواة كل منهما **عدول**.
- كل راوٍ في سلسلة الإسناد قد سمع من شيخه، **مما يدل على اتصال الإسناد**.
- تختلف أسانيد الترمذي في نقله للفقه مع أسانيد نقله للحديث في **شرط الضبط**، حيث أن أحاديث رسول الله ﷺ، وجب على كل راوٍ في سلسلة الإسناد، أن يكون ضابطا لما يروي، فإن

1 – تهذيب جامع أبي عيسى الترمذي والكلام على أحاديثه وتخريجها، عبد الله بن عبد القادر التليدي الحسني الطنجي، ط 1، 1436هـ، 2016م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ج 1، ص 71، 72.

اختلّ الضبط لم تقبل روايته، أما نقل الفقه فلا يشترط فيه الضبط، فالعدالة كافية في أن تُقبل رواية الرجل للفقه، مع ما تبين سابقاً من اتصال هذه الأسانيد.

ومع ذلك فقد نقل الإمام الترمذي الفقه في بعض الأسانيد عن رجالٍ، **أخرج لهم الشيخان،** وقد سبق ذكرهم، إلا القليل ممن درسناهم سابقاً، **ولم يتعرض لهم أحد بجرح.**

المبحث الثاني: قراءة في أقوال المذاهب الفقهية التي نقلها الإمام الترمذي.

سوف أعرض من خلال هذا المبحث الأبواب الفقهية التي أختار لها الترمذي أن تكون معرضاً لأقوال الفقهاء، و فتاويهم، من الأبواب التي خلت من ذلك، ثم أعرض صفة نقل هذه الأقوال.

هل كانت مشافهة بينه وبين الأئمة أصحاب المذاهب؟ أم كانت بواسطة بينه وبين الإمام أو أكثر؟

ثم نتعرف عن مكانة هؤلاء الأئمة وترتيبهم عند الترمذي من خلال إكثاره لنقل أقوال أحدهم عن الآخر، من قلّته.

المطلب الأول: الأبواب الفقهية التي اختار لها الترمذي أقوال الفقهاء وكيفية نقلها.

يتسنَّى لنا من خلال دراسة فروع هذا المطلب، معرفة الأبواب الفقهية التي احتضنت أقوال الفقهاء في العمل بالحديث من عدمه، مع بيان أسباب عدم ذكره لذلك في أبواب أخرى.

الفرع الأول: لماذا اختار أبواباً دون أخرى؟

حوى جامع الترمذي عدداً كبيراً من العلوم، مقسَّمة على الأبواب الفقهية كمن سبقه من العلماء، أمثال البخاري ومسلم، وسُمِّي بالجامع لأنه يجمع الفنون الثمانية وزيادة: الأحكام، العقائد، التفسير، الآداب، الفتن، الأشراط، المناقب، والسير[1]، حيث قال ابن العربي في العارضة: «وفيه أربعة عشر علماً فوائد؛ صنَّف، وذلك أقرب إلى العمل، وأسْنَد، وصحَّح، وأسْلم، وعدّد الطرق، وجرّح، وعدّل،

1 – العرف الشذي شرح سنن الترمذي، محمد أنور شاه الهندي، تصحيح: محمود شاكر، ط 1، 1425هـ، 2004م، دار التراث العربي، بيروت، لبنان، ص 32.

وأسْمى، وأكْنى، ووَصَل، وقَطَعَ، وأَوْضح المعمول به، والمتْروك، وبيَّن اختلاف العلماء في الرّد والقبول لآثاره، وذكر اختلافهم في تأويله، وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه، وفرد في نصابه»[1].

فكيف وقد ذكر فيه صاحبه أبواباً فقهية بلغت السبعة وأربعين (47) باباً، حيث تضمن كل واحد من هذه الأبواب أو الكتب عدداً من الأبواب التي تحمل وحدة الموضوع الواحد، فقد سمى الإمام الترمذي الكتب في كتاب الجامع «أبواباً»، فنجد الإمام مسلماً –مثلاً– يذكر في كتابه: «كتاب الطهارة»، أما الإمام الترمذي فقد أطلق على ذلك: «أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ»، حيث سمى جميع الكتب الفقهية بالأبواب عن رسول الله ﷺ، إلا كتاب الزكاة، فقد أطلق عليه اسم كتاب.

ذكر الإمام الترمذي أقوال الفقهاء في ثلاثة وعشرين (23) باباً من أصل سبعة وأربعين (47)، حيث كان ذلك في الأبواب التي اختصت بالأحكام _الأحكام الفقهية_ أو العبادات، مثل أحكام الطهارة، وأحكام الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، وما شابه ذلك....، وكذا الحدود، والسير، والديّات، بينما خلا أربعةٌ وعشرون (24) باباً من أقوال الفقهاء وآرائهم، كما نجد في نفس موضوع الباب أبواباً ذُكر فيها أقوال الفقهاء مرة ومرتين، وخلت أخرى منها، ومثال ذلك في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، فقد حوت مائة واثني عشرَ (112) باباً، فذُكرت أقوال الفقهاء مائة وثلاثة وتسعون (193) مرةً، في اثنين وستين (62) باباً منها، فكان معدل ذكر أقوال الأئمة الفقهاء في جميع أبواب الجامع يمثل أقل من ثلث (3/1) أبواب الكتاب بقليل.

وكل من درس كتاب الترمذي وتمعّن فيه، خاصة وأنه قال في كتاب العلل الصغير: «جميع ما في هذا الكتاب من الحديث هو معمول به، وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين، وذكرهما»[2]، تبيَّن له أن ذِكْره لأقوال الفقهاء في أبواب دون أخرى راجع إلى عدة أمور منها:

– يذكر أقوال الفقهاء في الأبواب التي له فيها أقوالاً لهم.

– كما يذكر أقوالهم في الأبواب التي اختلف أهل العلم فيها، وفي العمل بها.

---

1 – عارضة الأحوذي، لابن العربي، وضع حواشيه: جمال مرعشلي، ط 1، 1418هـ، 1997م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج 1، ص 10.

2 – جامع الترمذي، مصدر سابق، ج 6، ص 230.

- يذكر ما تسنى له من فتوى أو عمل ولو كان قولا واحدا لأحد الأئمة الفقهاء.
- لا يذكر أقوال الفقهاء في الأبواب التي لا تحمل أحكاماً شرعية، فتكون الأحاديث فيها على سبيل الإخبار، أو الوصف، مثل: أبواب الطب، أبواب صفة الجنة، أبواب العلم، أبواب الدعوات، وأبواب المناقب، ... وعدة أبواب أخرى.
- كما لا يذكر أقوال الفقهاء في بعض الأبواب، إما أنه لا خلاف في ذلك، وإما أنه لم يصله رأي أحد الفقهاء المعتمدين عنده في ذلك.
- ولا يذكر أقوال الفقهاء في معظم الأبواب التي اتفق فيها أهل العلم، لأنها لا تشكل اختلافاً عندهم، وقد ذكر ذلك على سبيل الندرة في ستة (06) مواضع، وهي:

1- باب ما جاء في كراهية صوم يوم الشك، حديث رقم 686، حيث قال: «...والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ، ومن بعدهم من التابعين، وبه يقول **سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وعبد الله بن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق**»[1].

2- باب ما جاء في التكبير على الجنازة، حديث رقم 1022، قال فيه: «...والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، وغيرهم، يرون التكبير على الجنازة أربع تكبيرات، وهو قول **سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق**»[2].

3- باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، حديث رقم 1102، قال فيه بعد ذكر الحديث والبسط في شرح معناه: «وهكذا رُوِيَ عن بعض فقهاء التابعين أنهم قالوا لا نكاح إلا بولي. من سعيد بن المسيب، والحسن البصري،.... وبهذا **يقول سفيان الثوري**، والأوزاعي، **وعبد الله بن المبارك، ومالك والشافعي، وأحمد، وإسحاق**»[3].

1 – جامع الترمذي، المصدر السابق، ج 2، ص 63.
2 – جامع الترمذي، المصدر نفسه، ج 2، ص 333.
3 – جامع الترمذي، المصدر نفسه، ج 2، ص 401.

4- باب ما جاء في النفي، حديث رقم 1438، قال فيه الإمام الترمذي: «...وكذلك روي عن غير واحد من فقهاء التابعين، وهو قول **سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وعبد الله بن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق**»[1].

5- باب ما جاء في الاستثناء من اليمين: حديث رقم 1531، حيث قال: «أن الاستثناء إذا كان موصولاً باليمين فلا حنث عليه، وهو قول **سفيان الثوري**، والأوزاعي، **ومالك بن أنس، وعبد الله بن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق**»[2].

6- باب في سهم الخيل، حديث رقم 1554، قال فيه: «...والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، وغيرهم، وهو قول **سفيان الثوري**، والأوزاعي، **ومالك بن أنس، وابن المبارك، والشّافعيّ، وأحمد، وإسحاق** قالوا: للفارس ثلاثةُ أَسْهُمٍ، سَهْمٌ له، وسَهْمان لفرسه، وللرّاجل سهم»[3].

الفرع الثاني: من نقل عنهم الترمذي مباشرة؟ ومن نقل عنهم بواسطة؟

سبق أن تعرّفنا عن أسماء أصحاب المذاهب الفقهية التي اعتمدها الإمام الترمذي في كتاب الجامع، من خلال الفصل الأول من هذه المذكرة.

فهل أخذ الإمام الترمذي الفقه عن هؤلاء الأئمة مباشرة؟ أم كان ذلك بواسطة، أو أكثر بينه وبينهم؟

لمعرفة ذلك يجب أن نثبت سماع الإمام الترمذي من هؤلاء الأئمة من عدمه.

وقد جعل العلماء ثلاث طرائق لمعرفة ثبوت سماع الراوي ممن روى عنه، وهي كالتالي[4]:

---

1 – جامع الترمذي، المصدر نفسه، ج 3، ص 93.

2 – جامع الترمذي، المصدر السابق، ج 3، ص 160.

3 – جامع الترمذي، المصدر نفسه، ج 3، ص 176.

4 – الاتصال والانقطاع، إبراهيم عبد الله اللاحم، ط 1، 1426هـ، 2005م، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 51.

الطريقة الأولى: النظر في ترجمة الراويين في كتب الجرح والتعديل، للوقوف على أنه يروي عنه، فإن وجد في الترجمتين أو إحداهما أنه يروي عنه حكم بالاتصال بينهما، وإلا توقف.

ومن هذه الكتب:

- **كتب العلل والسؤالات**: حيث يقوم أصحابها بتعليل الأحاديث بالاتصال، أو الانقطاع، أو الإرسال، وبسماع الراوي ممن روى عنه، ممن لم يرو عنه، أو بإلقاء الأسئلة عن الشيخ بسماع فلان من فلان، ومن ذلك؛ علل ابن أبي حاتم، وعلل الدارقطني، وجامع التحصيل لأحكام المراسيل للعلائي، وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل للعراقي...الخ.
- **كتب التواريخ والطبقات**: وهي الكتب التي تعنى بذكر الرجال، ورحلاتهم، ولقائهم بشيوخ معينين، مع ذكر من روى عنهم، وعمن رووا، وقد يحصل التوضيح بأن فلاناً أدرك فلاناً ولم سمع منه، ومن هذ الكتب؛ التاريخ الكبير للبخاري، وطبقات ابن سعد، وتاريخ بغداد للخطيب، وتاريخ دمشق لابن عساكر، وتهذيب الكمال للمزي... الخ.

الطريقة الثانية: ينبغي الاستفادة من كلام أئمة النقد في سماع بعض الرواة ممن رووا عنه نفياً وإثباتاً، فقد تكلَّموا في هذا كثيراً وتصدى بعضهم للتأليف في هذا، كما أن كلامهم منثور في كتب الرجال والتراجم والتواريخ والعلل والسؤالات[1].

فإذا لم يجد نصاً لإمام يستفيد منه في إثبات أو نفي السماع لراو ممن روى عنه، فبإمكانه سلوك طريق التخريج على أقوال النقاد، ولهذه الطريقة صورتان[2]:

أ- **الصورة الأولى**: أن يعرف أن راوياً لم يدرك آخر ولم يسمع منه فمن باب أولى أن لا يدرك من مات قبله. فقد سأل أبو طالب أحمد عن سماع محمد بن علي من أم سلمة؟ فقال: لا يصح أنه سمع ثم سأله عن سماعه من عائشة فقال: لا ماتت عائشة قبل أم سلمة.

1 - الاتصال والانقطاع، لإبراهيم اللاحم، المرجع السابق، ص 59.

2 - الاتصال والانقطاع، لإبراهيم اللاحم، المرجع نفسه، ص 65، 66.

ب- **الصورة الثانية:** (عكس الأولى) وهي أن يعلم أن شخصاً لم يدرك آخر فيستدل بذلك على أن من هو أصغر منه لم يدركه من باب أولى. كما في قول شعبة: كان أبو إسحاق أكبر من أبي البختري، ولم يدرك أبو البختري علياً ولم يره، ومراده أن أبا البختري لم يدرك علياً، بدلالة أن أبا إسحاق ـ وهو أكبر منه ـ لم يدركه.

الطريقة الثالثة: النظر في دلائل ثبوت السماع أو نفيه: فقد بذل الأئمة جهوداً كبيرة جداً في سبيل معرفة سماع الراوي ممن روى عنه وسخّروا من أجل ذلك جميع ما يلزم من وسائل تعينه؛ من النظر في الطرق، وتتبع لسير الرواة، ورحلاتهم، وولادتهم، ووفاتهم، وكيفية رواية الراوي عن شخص بعينه، وغير ذلك، فالغرض الأول من هذه الجهود معرفة من أدرك ممن لم يدرك من التلاميذ لشيوخهم[1].

سوف أقوم بإسقاط هذه الشروط على الفقهاء الذين اعتمدهم الإمام الترمذي في كتابه:

1. **الإمام سفيان الثوري:** من خلال ما ورد في كتب التاريخ في ذكرهم لتاريخ وفاة الإمام سفيان، حيث كان ذلك سنة: 161هـ، وهذا التاريخ يشعر باستحالة سماع الإمام الترمذي من سفيان الثوري.
2. **الإمام مالك بن أنس:** كذلك ذُكر في كتب التواريخ والرجال تاريخ وفاة الإمام مالك بن أنس، حيث أجمعوا على أنه توفي سنة: 179هـ، وهذا أكبر إشارة على أن الإمام أبا عيسى لم يسمع من مالك، إمام دار الهجرة.
3. **الإمام عبد الله بن المبارك:** حاله في سماع الترمذي منه كحال من سبقه من الأئمة، حيث ورد في كتب التاريخ أن الإمام ابن المبارك توفي سنة: 181هـ، وبهذا، لم يدرك أبو عيسى ابن المبارك ولم يسمع منه.
4. **الإمام محمد بن إدريس الشافعي:** جاء في ترجمة الإمام محمد بن إدريس عبر كتب التاريخ، أنه ولد عام توفي الإمام أبو حنيفة النعمان رحمهما الله، سنة 150هـ، وقد التقى مالكاً، وهو أجل من

1 – الاتصال والانقطاع، لإبراهيم اللاحم، المرجع السابق، ص 74.

روى عنه، توفي سنة: 204هـ، والملاحِظ لهذا التاريخ يتأكد أن الإمام الترمذي لم يدرك الإمام الشافعي، فهو بذلك لم يسمع منه.

5.الإمام أحمد بن حنبل: قال العلامة أحمد محمد شاكر في مقدمة شرحه لسنن الترمذي: «وكان أبو عيسى من أساطين هذا الفن وأساتذته الكبار، تخرّج فيه وتدرّب بين يدي أعرف الناس به في ذلك العصر،....وفي مقدمتهم أبو عبد الله **أحمد بن حنبل**، وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي»[1].

ثم استدرك أحمد شاكر على قوله في نفس الكتاب وقال: «ذكرت فيما مضى في (ص 7) من هذه المقدمة ما يفهم منه أن الإمام الترمذي لقي الإمام **أحمد بن حنبل**، وهذا **خطأ** أعترف به، وأستغفر الله منه»[2].

وعرَّج على ذلك بقوله مؤكداً عدم التقاء الشيخين رحمهما الله فقال: «ولكني لا أظنه دخل بغداداً، إذ لو دخلها لسمع من سيد المحدثين، وزعيمهم: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، ولترجم له أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد»[3].

وذكر هذا أيضاً الدكتور نور الدين عتر في كتابه الموازنة بين الجامع والصحيحين[4].

فمن خلال هذين الرأيين يتبين عدم لقاء الإمام الترمذي بالإمام أحمد، وعدم سماعه منه.

أما بالنسبة لدخول الإمام الترمذي بغداد، فقد أثبت الدكتور أكرم ضياء العمري في كتابه تراث الترمذي العلمي، بأن الإمام الترمذي دخل بغداد، حيث قال: «أن الترمذي دخل بغداد بعد وفاة الإمام أحمد، في سنة 243هـ أو قبلها، حيث روى عن أربعة من البغداديين، تُوُفُّوا في هذه السنة، فلابد أنه دخل بين 241هـ، و243هـ، وأما عدم وجود ترجمة للترمذي في تاريخ بغداد للخطيب، فالاحتمال الأقوى أنه ترجم له وسقطت ترجمته من الطبعة الحالية، كما سقطت تراجم كثيرة أخرى،

1 – مقدمة أحمد شاكر في شرح سنن الترمذي، مرجع سابق، ص 7.

2 – مقدمة أحمد شاكر، المرجع نفسه، ص 83، الحاشية.

3 – مقدمة أحمد شاكر، المرجع نفسه، ص 83.

4 – الموازنة، نور الدين عتر، مرجع سابق، ص 11.

كما أن الخطيب لم يذكر كثيراً ممن دخل بغداد وهو على شرطه، فكيف للإمام الترمذي أن يصل إلى الكوفة وواسط ولا يدخل بغداداً على شهرتها وتألقها في الحديث في القرن الثالث هجري»[1].

6.الإمام إسحاق بن راهويه: جاء في كتب التواريخ، والعلل، والسؤالات أن الإمام الترمذي من تلاميذ الإمام إسحاق بن راهويه، ولم يذكر أحد أنه أخذ عنه الفقه، أو الحديث، أو علماً معيناً، خاصة وأن فقه إسحاق واسع جداً، حيث جمع فيه صاحبه، بين فقه الشافعي، وبعض من مسائل الإمام أحمد، فحظي في كتاب الترمذي بأكثر المذاهب نقلا من غيرها، وقد يكون عدم نقل الإمام الترمذي الفقه عنه مشافهة لعدم طول ملازمته له، أو لعدم إظهار الإمام إسحاق لآرائه الفقهية، فقد يكون هذا لعدم تبنِّي السلطان مذهبه، والاعتماد عليه في نظام الحكم[2].

وربما لم يصل فقه إسحاق إلى الأمة إلا من طريق تلميذه الوفي الكوسج، إسحاق بن منصور المروزي، وعنه أخذ الإمام الترمذي، حيث جاء في مسائل الإمام أحمد وإسحاق برواية الكوسج ما نصه: «ولم يعثر على كتبه الفقهية سوى المسائل برواية إسحاق بن منصور المروزي، أما بقية كتبه الفقهية التي ذكرتها مصادر ترجمته فلم تنقل فهارس المكتبات منها شيئاً»[3].

ولعل سبب اندثار هذه الكتب الفقهية هو الإمام إسحاق نفسه، فقد قال الحاكم أبو عبد الله: «إسحاق بن راهويه وابن المبارك، ومحمد بن يحيى، هؤلاء دفنوا كتبهم»[4].

خلاصة: من خلال ما تم عرضه، يتبين أن الإمام أبا عيسى الترمذي لم ينقل أقوال، وآراء الأئمة الفقهاء مشافهة، بل كانت كل نقولاته للفقه إما بواسطة، أو بواسطتين بينه وبين صاحب المذهب، كما صرّح به هو –نفسه– في عرضه لأسانيد نقله للفقه في مقدمة كتابه العلل الصغير.

---

1 – تراث الترمذي العلمي، أكرم ضياء العمري، مرجع سابق، ص 12، 13، بتصرف يسير.

2 – مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، برواية الكوسج، مرجع سابق، ج 1، ص 159.

3 – مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، برواية الكوسج، المرجع نفسه، ج 1، ص 167.

4 – طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، مرجع سابق، ج 2، ص 88.

وهو ما أكده قول الدكتور نور الدين في كتابه: «**إن الترمذي لم ينقل المذاهب عن أصحابها مشافهة**»[1].

– المطلب الثاني: مكانة أصحاب الأقوال الفقهية في سنن الترمذي.

يعتبر جامع الترمذي من أوائل الكتب الحديثية الفقهية التي وصلت إلينا حيث تميز عن غيره من الكتب بأنه من المراجع الأصيلة في مذاهب العلماء، واختلاف المجتهدين، فيذكر كمًّا كبيراً من أقوال الفقهاء على اختلاف آرائهم وأمصارهم، فهو بمثابة كتاب للفقه المقارن، بل يحسب له الفضل في تقييد بعض مسائل المذاهب التي ضاعت من كتب المذاهب نفسها، حيث جاء في كتاب موجز دائرة المعارف الإسلامية: «ويعتبر مصنف الترمذي أقدم مصنف وصل إلينا عن أوجه الخلاف»[2].

الفرع الأول: أكثر المذاهب الفقهية اعتماداً من الترمذي في جامعه من غيرها.

لقد تعددت مواضع ذكر الإمام الترمذي لأسماء أصحاب المذاهب الفقهية، في ثنايا كتاب الجامع عبر عدة أبواب منه، فمنهم من ذكره في معظم المواضع، ومنهم من توسط في ذكره لهم، ومنهم من أقلَّ في ذلك من إيراد آرائه.

فهل نستطيع أن نستنبط من خلال إيراد الإمام الترمذي لأحد أسماء الفقهاء أكثر من الآخرين في جامعه، مذهبه الفقهي؟

في حدود ما خلُص إليه البحث في الكتب التي اعتنت بدراسة الجامع، وعلى حدِّ علمي واطلاعي القاصر، مع ما أكّده لي بعض الباحثين، فإني لم أعثر على إحصاء لجميع الأئمة المذكورين في الجامع، وعدد ذكرهم، والأبواب التي ذُكِروا فيها من طرف أي باحث، أو طالب علم، فقد قمت بإجراء إحصاء لجميع أبواب الجامع للترمذي في معرض ذكره لأسماء هؤلاء الأئمة، وقد تباين ذكرهم من باب إلى آخر، وكذا إجمالاً، ثم وضعت ذلك في الجدول التالي الذي يبين النسب المحصاة:

---

1 – الموازنة، لنور الدين عتر، مرجع سابق، ص 384.

2 – موجز دائرة المعارف الإسلامية، تحرير: م. ت، هوتسما، وآخرون، إعدادا وتحرير: نخبة من العلماء، ترجمة: أساتذة الجامعات المصرية، بلوغ– التصوف، ط 1، 1418هـ، 1998م، مركز الشارقة للإبداع الفكري، الإمارات العربية المتحدة، المجلد السابع، باب الترمذي، ص 2201.

قراءة الجدول: الجدول موجود قبل الفهارس

أوضح من خلال قراءتي في الجدول نسب ذكر أسماء الفقهاء في كل باب إجمالاً، ثم أذكر نسبة ذكر الإمام لأقوال الفقهاء من عموم ذكرهم في سائر الكتاب، وأبيّن أكثر من ورد ذكر اسمه في الكتاب، وأقلهم، وأقتصر في القراءة على أبواب الطهارة، والصلاة، ثم أترك البقية لمن أراد أن يطّلع على ذلك في الجدول.

- أول كتاب فتح به أبو عيسى كتابه كبعض من سبقه من أهل العلم، أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، فكان ذكر الأئمة فيه إجمالاً 193 مرة، أي بمعدل 16.28%، من مجموع الأقوال، فكان أكثر من ذكر في هذه الأبواب الإمام إسحاق، و الإمام أحمد بن حنبل، أما الإمام مالك فقد كان أقلهم ذكراً في هذه الأبواب.
- أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، كان ذكر الترمذي لأقوال الفقهاء في هذه الأبواب أكثر من غيرها في جميع أبواب الكتاب، حيث ذكر الأئمة فيه إجمالاً 218 مرة، أي بمعدل 18.39%، فكان ذكر إسحاق، وأحمد أكثر من غيرهما.
- أما ما ذكر من أسماء الفقهاء في جملة الكتاب فهو مبين في الجدول كما يلي:
  - تم ذكر أقوال الفقهاء 1185 مرة في 23 كتاباً من أصل 47 كتاباً في جامع الترمذي.
  - ذكرت أقوال سفيان الثوري 167 مرة بمعدل 14.09%.
  - ذكرت اقوال مالك بن أنس 82 مرة بمعدل 6.91 %.
  - ذكرت أقوال عبد الله بن المبارك 123 مرة بمعدل 10.38 %.
  - ذكرت أقوال محمد بن إدريس الشافعي 254 مرة بمعدل 21.44 %.
  - ذكرت أقوال أحمد بن حنبل 276 مرة بمعدل 23.29%.
  - ذكرت أقوال إسحاق بن راهويه 283 مرة بمعدل 23.88%.

الخلاصة: كل من يقرأ هذه الأقوال، يتبين له أن الحظ الأوفر كان من نصيب الإمامين إسحاق بن راهويه، ثم أحمد بن حنبل رحمهما الله تعالى.

فهل يمكن أن نقول أن الإمام الترمذي يتمذهب بمذهب الراهويه؟ أم المذهب الحنبلي؟ أو بمذهب آخر خلاف هذين الأخيرين؟

- **قال محمد أنور شاه** في مقدمة العرف الشذي شرح سنن الترمذي، متكلما عن مذاهب أصحاب الكتب الستة، حيث قال: أن الإمام الترمذي شافعي المذهب[1].
- **وقال المبارك فوري** نقلا عن بعض العلماء: أنه كان حنفيَّ المذهب[2].
- **قال عتر في الموازنة:** «إنه من طائفة المحدثين الذين لم يلتزموا بإمام معين، بل يأخذون بالحديث والسنة، وهي الطريق التي سار عليها أئمة المحدثين المتفقهين، وعلى رأسهم أحمد، وإسحاق، فالترمذي سار على سنتهم، ولم يدع لنفسه الاجتهاد المطلق، بل إن عمله ناطق بأنه: **مجتهد، مرجح، متبع لطريقة أهل الحديث**»[3].

الخلاصة:

من خلال ما سبق يمكن أن نقول أن الإمام الترمذي، قد أخذ بمذهب المحدثين السلف من قبله، حيث كانت ضالتهم البحث عن الصواب أينما حلَّ، وعلى أي لسان قيل، فهو في مرتبة الترجيح، حيث يمكنه جمع الأدلة والترجيح بينها على ما وافق كتاب الله وسنته، فتارة تراه يؤيد هذا في مسائل هنا، وأخرى تراه يخالفه فيها هناك، فما كان من قول، أو رأي منسوباً لأحد المذاهب، وتبيَّن للإمام الترمذي أنه الصواب فهو معه، والله أعلم.

1 – العرف الشذي شرح سنن الترمذي، محمد أنور شاه، ت: محمد شاكر، ط 1، 1425هـ، 2004م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج 1، ص 33.

2 – نقلاً عن صاحب كتاب الموازنة، ص 391، حيث قال أنه ورد في كتاب تحفة الأحوذي، طبعة الهند، ص 173.

3 – الموازنة، نور الدين عتر، المرجع نفسه، ص 391.

الفرع الثاني: ذَكَرَ أقوالا مخالفة للمذهب الذي اعتمد عليه.

انتقد بعض العلماء عدداً من النقولات التي نسبها الإمام الترمذي رحمه الله، إلى الأئمة أصحاب المذاهب في كتابه، حيث نسب إليهم أقوالاً، وآراءً، وهي في الواقع عند من يتفحص المذهب، مخالفة لما استقر عليه في هذا المذهب.

وقد استقرأ أهل العلم هذه المسائل فوجدوا أنها قليلة جداً، منها:

أ- **باب ما جاء في التيمم:** قال أبو عيسى محمد بن سورة: «حدثنا أبو حفص عمرو بن علي الفلاس، قال حدثنا يزيد بن زريع....عن عمار بن ياسر أن النبي ﷺ، أمره بالتيمم للوجه والكفين... ثم ذكر: بأن التيمم **ضربة للوجه والكفين،** وبه يقول أحمد وإسحاق،.. ثم قال: التيمم: **ضربة للوجه، وضربة للكفين إلى المرفقين،** وبه يقول سفيان، و**مالك،** وابن المبارك، والشافعي»[1].

- انتقد العلماء الترمذي في هذا على نسبة القول الثاني إلى الإمام مالك بن أنس، والمشهور عند مالك أن التيمم إلى الكفين يُجزِأُ الفريضة، أما من تجاوز ذلك إلى المرفقين فهو من باب السنة.

- قال السِّنْدِي (ت: 1138هـ) في حاشيته على الترمذي: «والمشهور في مذهب مالك، أنه يقول به على وجه الاسْتِنَان، وأما الفرض فعنده الكفين»[2]. اهـ

ب- **باب ما جاء في السواك للصائم:** قال أبو عيسى الترمذي: «حدثنا محمد بن بشار،...عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، قال: رأيت النبي ﷺ، مالا أحصي يتسوَّك وهو صائم.... قال الترمذي: **ولم ير الشافعي بالسواك بأساً أول النهار ولا آخره..**»[3].

- انتقد العلماء هذا الكلام من الترمذي، بأن الشافعية لم يَروا بأسا بالسواك أوّل النهار وآخره، والمشهور عن الشافعية أنهم يكرهون استعمال الصائم للسواك بعد الزوال.

---

1 - جامع الترمذي، مصدر سابق، ج 1، ص 210، 211. بتصرف.

2 - حواشي عبد الهادي السندي على سنن الترمذي، مخطوطة تم تصويرها من قبل جامعة برنستون، بتاريخ: 1979/02/07، تحت رقم: 1979/269، مكتبة المخطوطات بجامعة برنستون، الو.م.أ، لوحة رقم 12، السطر الخامس من الجهة اليسرى.

3 - جامع الترمذي، مصدر سابق، ج 2، ص 96. بتصرف.

- قال المبارك فوري منتقداً هذا على الترمذي: «كذا حكى الترمذي عن الشافعي، **والمشهور عنه أنه كان يكره السواك بعد الزوال**»[1].

الخلاصة: نَقَلَ الإمامُ الترمذي هذه الأقوال مُسْنَدةً إلى أصحاب المذاهب، والأسانيد كما سبق بيانها، ثابتة بلا شك، ولا يمكن أن ينتقد الترمذي على قوله بخلاف ما هو موجود في المذهب، ما لم نعرف قصده من ذلك، فلو أنه قصد تدوين المذهب للفتوى، أمكن من ذلك قبول الانتقاد.

إضافة إلى ذلك، فقد انتُقد في نقله أقوالاً منسوبة إلى المذاهب، وعند معرضه لأسانيد هؤلاء النقلة، نجد من الناقلين من ليس معتمداً في نقله للمذهب، ويُرَدّ على هذا من وجهين:

- أنه أتى بتلك الروايات من خلال ما وصل إليه، وقد عمل بها أصحاب المذهب زماناً.
- أنه فصّل كل رواية بإسنادها في كتابه الموقوف، وأسقط التَّبِعَة عن نفسه، حتى تبرأ ذمته.
- أمّا بالنسبة لنقله عمن لا يعوّل عليهم في المذهب، فكان القصد من ذلك بيان ما في المسألة من أقوال فقط، وذلك من خلال ما وصل إليه في ذلك، ولا يشترط فيه نقله عن عمدة المذهب، وسلامة الإسناد تكفي في ذلك.
- إضافة إلى أن بعض الأحاديث المنتقدة قد تم توجيهها من طرف أهل العلم[2].

المطلب الثالث: تساؤلات حول هذه الأقوال الفقهية.

بعدما تعرفنا على الأسانيد الفقهية، ونقلتها، وأصحاب المذاهب على اختلافهم، نحاول الإجابة عن بعض التساؤلات الواردة عن كتاب الإمام الترمذي، والمتعلقة بنقله لفقه هؤلاء، وكيفية وصولها إلينا؟ و ما الطريقة التي اعتمدها في ذلك؟

الفرع الأول: كتابه مصنف ضمن السنن، لماذا اختار أقوال الفقهاء فيه؟

لقد تعرّفنا على معنى كتب السنن في الفصل الأول من هذا البحث، ولابأس أن نعيد ذلك، فالسنن: «هي في اصطلاحهم الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية؛ من الإيمان، والطهارة، والصلاة،

1 – تحفة الأحوذي، المبارك فوري، مرجع سابق، ج 3، ص 347.

2 – أنظر الموازنة، نور الدين عتر، ص 406، 407، 408، الحاشية.

والزكاة، إلى آخرها وليس فيها شيء من الموقوف، بل تعنى بذكر المرفوع فقط، لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سُنَّة، ويسمى حديثاً»[1].

وقد حوى كتاب الترمذي أقوالاً للإمام الترمذي، وفتاوى للأئمة الفقهاء، والكتاب الذي يحوي مثل هذه الأقوال يندرج تحت اسم المصنَّف.

وقد بيّن الدكتور حمزة بن عبد الله المليباري الفصل في هذه المسألة حيث قال: «إن هذا الكتاب ليس مصنفاً، وإنما سنناً، لأن المصنف يجمع بين الأحاديث المرفوعة والموقوفة، أما الكتاب الذي يجمع الأحاديث المرفوعة فقط وأصالةً، يعتبر سنناً، لأن السابقين كانوا يُؤلفون مصنفاتهم كُلَّما سمعوا شيئاً، أو معلومات من شيوخهم فيصنفونها، ومن ذلك مصنف عبد الرزاق، وابن أبي شيبة، وموطأ الإمام مالك، فالموطأ والمصنف واحد، فأحياناً تستقل بعض الكتب أو بعض الأبواب بالأحاديث الموقوفة فقط، أما الإمام الترمذي فيعتمد على الأحاديث المرفوعة في كل باب، وأحياناً يذكر الأقوال على سبيل التّبع، فهو بذلك لا يرويها بأسانيدها، فعادة الأئمة في ذلك العصر أنهم ينقلون أي معلومة بذكر إسنادها، أما الترمذي فلا يذكر هذه الآثار بالأسانيد، بل ذكرها في أخر الكتاب "كتاب العلل".»، فأصل أبواب جامع الترمذي أحاديث مرفوعة، وما جاء فيه من شرح، أو جرح أو تعديل، أو ذكر للآثار، فهو على سبيل التّبع، لا الأصل، والغالب في الكتاب، أو الأصل فيه سرد أحديث مرفوعة عن النبي ﷺ، والله أعلم[2].

1 – أنظر صفحة 68.

2 – محاضرة بعنوان (منهجية الاستفادة من سنن الترمذي)، للدكتور حمزة بن عبد الله المليباري، الطاولة المستديرة الخامسة، المنتدى الإسلامي، بالشارقة، توقيت المقطع: من 34:00د إلى 35:45د، رابط المحاضرة: https://www.youtube.com/watch?v=wcR2JFx30is

الفرع الثاني ماذا يقصد بعبارة «والعمل عليه عند أهل العلم»؟

وردت في جامع الترمذي عبارة «والعمل عليه عند أهل العلم»، أو ما يشغل معناها من عبارات مقاربة مثل: «والعمل عند أهل العلم على حديث فلان»، و «والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم»، و «والعمل على هذا عند أهل العلم»، و «وعليه العمل عند أهل العلم»، وعبارات أخرى مقاربة، فكان ذلك حوالي 184 مرة، في جميع أبواب العبادات من كتاب الجامع.

فكان ذكره لها في معرض:

- **الأحاديث الصحيحة**: حيث قال: «حدثنا قتيبة بن سعيد،... عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: من قال يوم الجمعة والإمام يخطب: أنصت، فقد لغا...قال الترمذي: حديث أبي هريرة حديث **حسن صحيح، والعمل عليه عند أهل العلم**»[1].
- **الأحاديث المعلولة**: قال الترمذي: «حدثنا علي بن حجر، قال: أخبرنا عيسى بن يونس....عن عون بن عبد الله بن عتبة، عن ابن مسعود، أن النبي ﷺ قال: إذا ركع أحدكم، فقال في ركوعه: سبحان ربي العظيم ثلاث مرات، فقد تم ركوعُه، وذلك أدناه، وإذا سجد، فقال في سجوده سبحان ربي الأعلى ثلاث مرات، فقد تم سجوده، وذلك أدناه. قال الترمذي: وفي الباب عن حذيفة وعقبة بن عامر. ثم قال: حديث ابن مسعود **ليس إسناده بمتصل**، عون بن عبد الله بن عتبة لم يلق ابن مسعود. وقال: **والعمل على هذا عند أهل العلم**، يستحبون أن لا ينقص الرجل في الركوع والسجود عن ثلاث تسبيحات»[2].
- **أحاديث الأحكام (العبادات)**: ذكر الإمام الترمذي هذه العبارة في الأحاديث التي تعنى بالأحكام، إضافة إلى المثالين السابقين أذكر مثالاً آخر.

1 – جامع الترمذي، مصدر سابق، ج 1، ص 644، بتصرف.

2 – جامع الترمذي، المصدر نفسه، ج 1، ص 347، 348، بتصرف.

قال الإمام الترمذي: «حدثنا قتيبة وهناد قالا: حدثنا وكيع.....عن عاصم بن لقيط بن صَبِرَة، عن أبيه: قال: قال النبي ﷺ: إذا توضأت فخلل الأصابع.... قال الترمذي: **والعمل على هذا عند أهل العلم**، أنه يخلل أصابع رجليه في الوضوء، وبه يقول أحمد وإسحاق»[1].

– **غير أحاديث الأحكام**: لم يقتصر الإمام الترمذي في ذكر هذه العبارة على الأحاديث التي تعنى بالأحكام فقط، بل تعدى ذلك وذكرها في مواضع أخرى: كالسير، واللباس وغيرها، وهذا مثال يثبت ذلك:

قول الترمذي: «حدثنا قتيبة، قال حدثنا الليث.....عَنْ أبي هريرة قال: بَعَثَنَا رسول الله ﷺ فِي بَعْثٍ، فقال: إن وجدتم فلاناً وفلاناً لرجلين من قريش فأحرقوهما بالنار، ثم قال رسول الله ﷺ حين أردنا الخروج: إني كنت أمرتكم أن تحرقوا فلاناً وفلاناً بالنار، وإن النار لا يعذِّب بها إلا الله، فإن وجدتموهما فاقتلوهما. قال الترمذي:... **والعمل على هذا عند أهل العلم**...»[2].

كما وردت عبارتان مقاربتان للأولى، إلا أنها لا تحمل نفس المعنى وهي: «والعمل على هذا عند **أكثر** أهل العلم»، وعبارة «والعمل على هذا عند **بعض** أهل العلم».

من خلال عرض هاتين العبارات يتبين أنهما متباينتا المعاني، حيث أنه من خلال ذكر لفظ «**أكثر**»، نفهم أن هناك فئة قليلة لا توافق العمل به، أما لفظ «**بعض**» نفهم منه أن أكثر أهل العلم هم مخالفون للعمل به، والله أعلم.

فماذا يقصد الإمام الترمذي بعبارة «والعمل عليه عند أهل العلم»؟

أقوم في هذا بعرض لأقوال أهل العلم على اختلاف آرائهم، ليتم في الأخير التوفيق بين أقوالهم.

قال ابن رجب الحنبلي في كتابه (فتح الباري): «وقد أختلف العلماء في غسل الجمعة: هل هو واجبٌ بمعنى: أنه يأثم بتركه مع القدرة عليه بغير ضرر، أم هو مستحبٌ، فلا يأثم بتركه بحال؟....ثم قال: وأكثر العلماء على أنه يُستحب، وليس بِواجب. وقال: وذكر الترمذي في (كتابه) **أن العمل**

1 – جامع الترمذي، المصدر نفسه، ج 1، ص 94، بتصرف.

2 – جامع الترمذي، المصدر السابق، ج 3، ص 189، 190.

على ذلك عند أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم، وهذا الكلام يقتضي **حكاية الإجماع** على ذلك»[1].

وقال ابن حجر العسقلاني في مقدمة الفتح فيما ذكره الترمذي، في باب ما جاء يبدأ بالدين قبل الوصية، حيث قال أبو عيسى: «والعمل على هذا عند عامة أهل العلم». قال ابن حجر: « يذكر عن النبي ﷺ، أنه قضى بالدين قبل الوصية، وقد رواه الترمذي موصولا من حديث أبي إسحاق السبيعي، عن الحارث الأعور، عن علي، والحارث ضعيف، وقد استغربه الترمذي، ثم **حكى إجماع** أهل العلم على القول به»[2].

وقال نور الدين عتر في الموازنة: «وبالنظر فيما سردنا _يقصد سرد تنوع إطلاق العبارة_ من الأمثلة، نجد الترمذي **يحكي الإجماع** بصريح مادة هذه الكلمة، أو بما يؤدي معناها من العبارات التي تفيد اتفاق كل العلماء، وارتفاع الخلاف بينهم في حكم مسألة من المسائل، نحو «عامة أهل العلم»، ونحو قوله: «والعمل على هذا عند عامة أهل العلم لا نعلم بينهم اختلافاً»، فهذه العبارات نص في **الإجماع** لا يريد بها غيره»[3].

مثال: حدثنا قتيبة، قال: حدثنا عبيدة بن حُمَيد، عن الأعمش، عن ثابت بن عبيد، عن القاسم بن محمد، قال: قالت عائشة: قال لي رسول الله ﷺ: ناوليني الخُمْرَةَ من المسجد، قالت: قلت: إني حائض، قال: إن حيضتك ليست في يدك[4].

قال أبو عيسى:... حديث عائشة حديث حسن، وهو **قول عامة أهل العلم، لا نعلم بينهم اختلافاً في ذلك**، بأن لابأس أن تتناول الحائض شيئاً من المسجد.

---

1 – فتح الباري، لابن رجب الحنبلي، ت: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، وآخرون، ط 1، 1417 هـ، 1996م، مكتبة الغُرَباء الأثرية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ج 8، ص 78.

2 – فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ج 1، ص 19.

3 – الموازنة، نور الدين عتر، مرجع سابق، ص 345.

4 – جامع الترمذي، مصدر سابق، حديث رقم: 134، ج 1، ص 198.

ثم قال: -أي عتر-: «وللترمذي عبارة ظاهرة في إفادة اتفاق العلماء على الحكم، **وليست نصاً على الإجماع**، وهي قوله: «والعمل على هذا عند أهل العلم»، ويطلق أبو عيسى هذه العبارة في المسائل التي اتفق عليها جمهور أهل العلم، وأكثرهم، ووجد خلاف من قبل بعض آخر، **لا في المسائل الإجماعية**»[1].

وقال الدكتور مصطفى حميداتو: «والفقيه المجتهد نراه أحيانا يصحح أحاديث لم تتوفر فيها تلك الشروط لاعتبارات أخرى يرى أنها تغطي عما وُجد فيها من علل ظاهرة في السند خاصة، فقد يعلم الفقيه صحة الحديث إذا لم يكن في سنده كذاب، بموافقة آية من كتاب الله، أو بعض أصول الشريعة، فيحمله على قول ذلك، **والعمل به**»[2].

ثم مثّل لذلك بمثالين، فكان المثال الثاني في نقد ابن عبد البر رحمه الله لحديث أبي هريرة: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته». قال ابن عبد البر: وقد سأل أبو عيسى الترمذي، محمد بن إسماعيل البخاري عن حديث مالك هذا عن صفوان بن سليم؟ فقال: هو عندي حديث صحيح. فقال ابن عبد البر: لا أدري ما هذا من البخاري رحمه الله؟ ولو كان عنده صحيحاً، لأخرجه في مصنفه الصحيح عنده، ولم يفعل، لأنه يعول في الصحيح إلا على الإسناد، وهذا حديث لا يحتج أهل الحديث بمثل إسناده، وهو **عندي صحيح**، لأن العلماء تلقوه بالقبول له **والعمل به**، ولا يخالف في جملته أحد من الفقهاء... وهذا يدل على استشهار الحديث عندهم، **وعملهم به وقبولهم له**، وهذا أولى عندهم من الإسناد الظاهر الصحة بمعنى ترده الأصول»[3].

وقال **عامر عبد الفتاح حسن جود الله**: «قد يوهم ظاهر عبارة عليه العمل أن الإمام الترمذي يقصد بها أحاديث الأحكام فقط، لكن جامع الترمذي لم يقتصر فقط على أحاديث الأحكام، بل

---

1 – الموازنة، نور الدين عتر، المرجع السابق، ص 345، الحاشية رقم 3.

2 – منهج نقد الحديث عند الحافظ ابن عبد البر النمري، من خلال كتابه التمهيد، للأستاذ الدكتور مصطفى حميداتو، ط 1، 1428هـ، 2008م، دار الضياء للنشر والتوزيع، مصر، ص 92.

3 – التمهيد ، لابن عبد البر، مرجع سابق، ج 16، ص من 218، 219، 220. وانظر منهج النقد، مصطفى حميداتو، مرجع سابق، ص 94، 95.

اشتمل على مواضيع أخرى كالزهد، والآداب، والتفسير، والمناقب، وغيرها، فهذا يدل على أن معنى عبارة عليه العمل، أعمُّ من أن يُقصد أحاديث الأحكام فقط، فهي تعني: **أن العلماء قد رووا الحديث، وقالوه للناس، أو سُئِلوا عنه فأجابوا به»**[1].

تحليل الأقوال السابقة: من خلال عرض هذه الأقوال في معنى العبارة يتبين ما يلي:

- المفهوم من قول ابن رجب الحنبلي -رحمه الله- أن الإمام أبا عيسى -رحمه الله- يقصد بها الإجماع، والله أعلم.
- وقول الحافظ ابن حجر -رحمة الله عليه-، يفيد في معناه أن الإمام الترمذي ما قصد بها إلا الإجماع، والله أعلم
- أما نور الدين عتر حفظه الله، فقد قسم كلام الترمذي إلى قسمين، وهو ما ذكر فيه الترمذي عبارات مقيدةً تفيد الإجماع، **كأجمع** أهل العلم، و**عامة** أهل العلم، ولا **نعلم بينهم في ذلك اختلافاً**، فهذا يفيد **الإجماع** ولا شك في ذلك، والله أعلم

أما عبارة «والعمل عليه عند أهل العلم» دون قيد، **فلا تفيد الإجماع**، والله أعلم

- وقول مصطفى حميداتو حفظه الله، يفيد من توضيحه لعبارة: «عليه العمل»، هو تصحيح الحديث بشروط ذكرها، ومنها: تلقي العلماء له بالقبول، وهو ما أيده المثال الذي نقله عن ابن عبد البر: حيث قال: لأن العلماء تلقوه بالقبول له، **والعمل به، ولا يخالف** في جملته أحد من الفقهاء _أي **أجمعو** على العمل به_ والله أعلم.
- وأما قول عامر عبد الفتاح حسن، فلم يذكر الإجماع، من عدمه، بل اكتفى بأن معنى ذلك هو: أن العلماء رووا الحديث، أو أنهم سئلوا عنه فأجابوا به.

---

1 - الأحاديث التي لم تصح وعليها العمل، دراسة استقرائية نقدية لأبواب العبادات في جامع الترمذي، عامر عبد الفتاح حسن جود الله، رسالة ماجستير في أصول الدين، بإشراف الدكتور خالد خليل علوان، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، سنة 2010، ص 29.

الخلاصة:

من خلال تحليل الأقوال السابقة، والتوفيق بينها أمكن أن نقول:

- أن الإمام الترمذي أطلق عبارة: «والعمل عليه عند أهل العلم»، في معرض الأحاديث الصحيحة، والأحاديث المعلولة، فلا يجب من العمل بالحديث أن يكون صحيحاً (عند المحدثين)، بل هناك من صحّح الحديث بموجب العمل به (وهم الفقهاء).

- أنه يقصد بها الإجماع إذا اقترنت بألفاظ معينة تفيد ذلك.

- أحياناً لا يقصد بها الإجماع، وهذا إذا خلت من ألفاظ توحي بذلك، ومثال ذلك:

- في حديث: باب كيف النهوض من السجود، باب منه أيضاً: قال أبو عيسى: «حدثنا يحي بن موسى، قال حدثنا أبو معاوية، قال حدثنا خالد، عن صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة قال: **كان النبي ﷺ ينهض في الصلاة على صدور قدميه.** قال أبو عيسى: والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم يختارون أن ينهض الرجل في الصلاة على صدور قدميه».[1]

وفي العمل بهذا الحديث اختلاف بين أهل العلم، وهو ما استشكله صاحب التحفة حيث قال: «قول الترمذي: حديث أبي هريرة عليه العمل عند أهل العلم يختارون أن ينهض الرجل في الصلاة على صدور قدميه، فلو قال الترمذي عليه العمل عند بعض أهل العلم، أو أكثر أهل العلم لكان أولى»[2].

- وفي حديث باب ما جاء في إدخال الأصبع في الأذن عند الآذان، قال الترمذي: «حدثنا محمود بن غيلان...عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه، قال: رأيت بلالاً يؤذن ويدور، ويتبع فاه هاهنا، وإصبعاه في أُذنيه...الحديث. قال أبو عيسى: وعليه العمل عند أهل العلم، يستحب أن يدخل

1 - جامع الترمذي، مصدر سابق، ج 1، ص 374.

2 - تحفة الأحوذي، المبارك فوري، مرجع سابق، ج 2، ص 146، 147.

المؤذن إصبعيه في أذنيه في الأذان»[1]. وقد بين ابن رجب اختلاف أهل العلم في العمل بهذا الحديث، عند بداية الآذان، أو في وسط الآذان[2].

- وفي حديث باب ما جاء من إبطال الميراث بين المسلم والكافر، قال أبو عيسى: «حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي...عن أسامة بن زيد، أن النبي ﷺ قال: لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم...قال أبو عيسى: والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم»[3]. وفي العمل بهذا الحديث اختلاف بين أهل العلم حيث قال بعضهم: بأن المسلم يرث الكافر، ولا يرث الكافر المسلم[4].

أما لفظ أهل العلم: فقد قصد بها الإمام الترمذي: صحابة رسول اللهﷺ، ومن بعدهم من التابعين، ومن بعدهم من الفقهاء المحدثين، والدليل على ذلك قوله في الجامع:

1- **قصد الصحابة:**

ـ باب ما جاء في الرجل يصلي ومعه رجل: قال أبو عيسى: والعمل على هذا عند أهل العلم **من أصحاب النبي** ﷺ، ومن بعدهم[5].

ـ باب ما جاء في النفي: قال أبو عيسى: والعمل على هذا عند أهل العلم، من أصحاب النبي ﷺ، منهم: أبو بكر، وعمر، وعلي، وأُبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وأبو ذر، وغيرهم[6].

2- **قصد التابعين:**

ـ باب في افتتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين: قال أبو عيسى: والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، والتابعين، ومن بعدهم[7].

---

1 - جامع الترمذي، المصدر السابق، ج 1، ص 269، بتصرف.
2 - ينظر فتح الباري، لابن رجب، مرجع سابق، ج 5، ص 381.
3 - جامع الترمذي، المصدر السابق، ج 3، ص 494، 495 بتصرف.
4 - ينظر توضيح الدكتور عتر لذلك في موازنته، في الحاشية من الصفحة 346.
5 - جامع الترمذي، مصدر سابق، ج 1، ص 309، بتصرف.
6 - جامع الترمذي، المصدر نفسه،، ج 3، ص 93، بتصرف.
7 - جامع الترمذي، المصدر نفسه، ج 1، ص 329، بتصرف.

3- **قصد مَن بعد التابعين من المحدثين الفقهاء:**

ـ باب ما جاء في كراهية صوم يوم الشك: قال أبو عيسى: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، من أصحاب النبي ﷺ، ومن بعدهم من التابعين، وبه يقول سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وعبد الله بن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق[1].

الفرع الثالث: مسألة اعتماد الإمام الترمذي قولين للإمام الشافعي؟

اعتمد الإمام الترمذي -كما سبق الذكر- في نقله لمذهب الشافعي، حسب ما جاء به في إسناده له على عدة رواة، فمنهم من ينسب إلى قول الشافعي القديم، ومنهم من ينسب إلى قوله الجديد.

وقد انتُقد الإمام الترمذي رحمه الله، على نقله لأقوال الإمام الشافعي القديمة، التي يرى البعض أن الإمام الشافعي قد عدَل عنها، وانتهى بالقول بالمذهب الجديد.

سوف أعرض من خلال هذا المطلب بعض ما يتعلق بالقول القديم والقول الجديد، لتتسنى لي الإجابة عن الانتقاد سواء أكان صواباً أم خطأً.

أما المذهب القديم: فهو ما قاله أو نَصَّ عليه الإمام الشافعي **ببغداد** تصنيفاً، أو إملاءً، أو إفتاءً، ومن رواته: الإمام أحمد بن حنبل، والزعفراني، وأبو ثور، والكرابيسي[2].

وأما المذهب الجديد: فهو ما قاله أو نصَّ عليه **بمصر** تصنيفاً أو إملاءً أو إفتاءً، ورواته سبعة: المزني، والبويطي، والربيع المرادي، والربيع الجيزي، وحرملة، ومحمد بن عبد الحكم، وعبد الله بن الزبير المكي[3].

وقيل: أن **القديم** هو ما قاله قبل دخوله إلى مصر، و**الجديد** بعد دخوله مصر[4].

---

1 - جامع الترمذي، المصدر نفسه، ج 2و ص 63، بتصرف

2 - قاله شمس الدين المناوي في كتابه فرائد الفوائد في اختلاف القولين لمجتهد واحد، تحقيق محمد بن الحسن بن إسماعيل، لا ط، لاس ن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 56، نقلاً عن علوي بن أحمد السقاف صاحب كتاب: (مجموعة سبع كتب مفيدة)، ص 47.

3 - فرائد الفوائد في اختلاف القولين لمجتهد واحد، للمناوي، المرجع نفسه، ص 56.

4 - وهو قول المتأخرين، منهم: شمس الدين الرملي، في كتابه: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ط أخيرة، 1404هـ، 1984م، دار دار الفكر، بيروت، لبنان، ج 1، ص 50.

مضان قول الشافعي القديم:

- **كتاب «الحجة»**: الذي يرويه الحسن الزعفراني(ت: 260هـ) أهمُّ رواةِ القول القديم، وهو الذي أطلقَ عليه هذا الاسمَ، لأنَّ مَقصدَ وضْعِهِ الرَدُّ على فقهاءِ الرأي من الحنفية، وغيرهم من فقهاء العراق، والكتاب في عِداد المفقود، بسبب عدم الاعتناء بالأقوال القديمة[1].

وبسبب هذا صار لا يمكن الوصول للقول القديم للشافعي إلا بوساطة المصادر المتقدمة، كـ«التلخيص» لابن القاص(ت:335هـ)، و«التقريب» للقفال الشاشي(ت: 400هـ)، و«جمع الجوامع» لأبي سهل بن العفريس الزوزني (ت: 362هـ)، و«تعليقة الشيخ أبي حامد الإسفراييني» (ت: 406هـ)، و«تعليقة أبي الطيب الطبري» (ت: 450هـ)، و«نهاية المطلب» لإمام الحرمين (ت:478هـ).

أو المصادر المتأخرة، مثل «فتح العزيز» للرافعي و«المجموع» للنووي[2].

مضان قول الشافعي الجديد[3]:

- **كتاب «الأم»**: وهو عبارة عن الإملاءات التي جمعها الربيع المرادي (ت: 270هـ)، وهو الذي أطلقَ عليها هذه التسمية ، إشارةً إلى كونه أُمًّا، وجامعاً، لمصنفات الشافعي في الفقه التي رواها، وهو يحتوي على مجموعة كتب، منها في الفروع، ومنها في الأصول كـ«الرسالة»، ومنها في الفقه المقارن كاختلاف مالك، واختلاف أبي حنيفة، ومنها في تفسير آيات الأحكام، ومنها في أحاديث الأحكام وآثارها.

- **مختصر البويطي**(ت: 231هـ)، وهو عبارة عن إملاءات الشافعي التي رواها البويطي.

---

1 – الملتقى الفقهي، ملتقى المذاهب الفقهية، ملتقى المذهب الشافعي، المذهب القديم والجديد، مقال كتبه: خالد حسام محمد، بتاريخ: 2009/05/02، أخر زيارة للموقع: يوم السبت: 2016/03/23، –لى الساعة 11:50 قبل الزوال، رابط المقال: http://www.feqhweb.com/vb/t2827.html.

2 – مقال كتبه: خالد حسام محمد، الملتقى الفقهي. نفسه.

3 – مقال كتبه: خالد حسام محمد، الملتقى الفقهي. نفسه.

- **مختصر المزني**(ت: 264هـ): وهو أحد مؤلفاته الذي اختصره من إملاءات الشافعي، وله مجموعة مؤلفات منها «الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير»، و«المختصر الكبير»، و«المنثور»، و«المسائل المعتبرة»، وغيرها.
- **المختصر** برواية حرملة التجيبي (ت: 243هـ).
- **الإملاء** برواية موسى ابن أبي الجارود.

مذهب الشافعي الجديد امتداد للقديم:

قال الإمام البيهقي(ت: 458هـ) في كتابه: مناقب الشافعي: (وقد صنف الشافعي رحمه الله، في القديم أكثر هذه الكتب التي رواها عنه الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني رحمه الله، منه: كتاب السنن، وكتاب الطهارة، والصلاة، والزكاة والصيام، والحج، والاعتكاف، والبيوع والرهن، والإجازة، والنكاح، والطلاق، والظهار، والإيلاء، واللعان، والجراحات، والحدود، والسير، والقضايا، وقتال أهل البغي، والعتق، وغير ذلك.

ثم أعادَ تصنيفَ هذه الكتبِ في **الجديدِ** غير كتب معدودة منها : كتاب الصيام ، وكتاب الصّدَاق ، وكتاب الحدود ، وكتاب الرَّهن الصغير ، وكتاب الإجارة ، وكتاب الجنائز ، فكان يأمرُ بقراءة هذه الكتب عليه في الجديد ، ثم يأمر بتخريقِ ما تغيّر اجتهاده فيها ، وربما **يدعه** اكتفاء بما ذكر في موضع آخر)[1]. اهـ

كما جاء في الفهرست لابن النديم: «وروى الزعفراني كتاب المبسوط عن الشافعي على ترتيب ما رواه الربيع، **وفيه خلف يسير**، وليس يرغب الناس فيه، ولا يعملون عليه، وإنما يعمل الفقهاء على ما رواه الربيع»[2]. اهـ

1 – مناقب الشافعي، لأبي بكر البيهقي، ت: السيد أحمد صقر، ط 1، 1390هـ، 1970م، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ج 1، ص 255، 256.

2 – الفهرست، لابن النديم، مرجع سابق، ص 261.

وقال نور الدين عتر: «هذا وليس معنى كون الشافعي أحدث اجتهاداً جديداً في مصر أنه قد ألغى كل فقهه القديم، فإن كثيراً من فقهه القديم لم يغيّره أبداً، بل إننا نجد في مذهبه القديم اعتباراً في الفتوى، حتى في معارضته الجديد، فالمذهب الجديد مثلاً في وقت المغرب أنه مقدار ما يسع الطهارة والصلاة بعد الغروب، والقديم على أنه ممتد إلى غياب الشفق، وعليه العمل، والفتوى في مذهب الشافعي»[1]. اهـ

فمن خلال هذا العرض، ندفع بقول من توهَّم بأن القولَ الجديد والقول القديم مذهبان مُستقلان، أو أنّ الشافعي أملى كتبا جديدةً مستقلةً عن الكتبِ القديمة، وقد استكثر بعض الكُتَّاب أن تكون السنوات الأربع التي أقامها الشافعي بمصر كافية لتأسيس مذهب جديد، وتصنيف كتب جديدة، ولكن عند التدقيق، يظهر أن مذهب الشافعيّ في الحقيقة واحد، وأن القول الجديد امتداد للقول القديم وتطويرٌ له، والكتب الجديدة هي تمحيص وزيادة للكتبِ القديمة ، فكتاب «الحجة» هو نفسُهُ كتاب «الأم» ولم يسمِّهِما الشافعيّ بهذين الاسمين بل سمَّاهما من رواهما ، والشافعيّ استنسخ كتابه القديم وأضاف إليه في الجديد وعدَّل وحذف ، ذلك لأنّ الشافعي طالما كان يفحص آراءَه كما يفحص آراءَ غيره ، ثم يكرّرُ وزنها على ما يستخرج من أصول فيُبْقِي أو يُعَدِّل ، وهذا شأن الباحث الذي يطلب الحقّ لا يبغي سواه ، والمجدّد الحيّ في تفكيره واجتهاده[2].

وقد رد الدكتور نور الدين عتر في الموازنة على انتقاد من قال بأن الشافعي تخلى عن أقواله القديمة، فكيف للإمام الترمذي أن ينقلها في كتابه؟ فقال:

«إن نقل الترمذي فقه الشافعي القديم، هو في الحقيقة ميزة لكتابه؛ حيث دوّن لنا فقه الشافعي المعروف بالفقه الزعفراني، فكان له الفضل على المذهب خاصة، وعلى العلم بصفة عامة، وإنما يعترض عليه بنقل فقه الزعفراني على أنه ليس بالمذهب الجديد، لو أنه قصد تدوين المذهب للفتوى،

1 – الموازنة، نور الدين عتر، مرجع سابق، ص 405.

2 – مقال كتبه: خالد حسام محمد، الملتقى الفقهي. السابق.

ولكن لم يكن ذلك قصده، وإنما يريد بيان العمل بالحديث، وقد بين إسناده في آخر الكتاب، فأسقط التبعة عن نفسه، وهو إسناد صحيح يثبت به ما نسبه للشافعي، وفي ذلك كفاية».[1]

الخلاصة: من خلال من تم عرضه في الكلام عن مذهب الشافعي القديم والجديد يتبيّن أن الإمام الشافعي لم يصرف رأيه عن جميع مذهبه القديم، بل من خلاله أسّس المذهب الجديد، فأبقى على بعض المسائل، وعدّل بعضها، وحذف أخرى، ثم إن نقْل الإمام الترمذي لفتاوى الإمام الشافعي لم تكن بنقله للنصوص كما وردت، بل كان نقله للمذهب بالعمل بمقتضى الحديث من عدمه، إضافة إلى أنه ذكر إسناد نقل الفقه القديم، ليُبرئ الذمة ويعلم القارئ بأنه من فقه الشافعي القديم، وهذا ما بينته سابقاً في انتقاد العلماء لذكر الترمذي لفتاوى مخالفة لأصحاب المذهب، واعتماده على من ليس عمدة في المذهب، والله أعلم.

الفرع الرابع: لماذا لم يذكر الإمام أبا حنيفة مع شهرة مذهبه؟

سبق أن ذكرت في الفصل الأول من هذا البحث، في مبحث معنى قول الترمذي: «وقال بعض أهل الكوفة»، وقد بينت أن الإمام الترمذي لم يكن يقصد الإمام أبا حنيفة رحمه الله، أما بالنسبة لإعراض الإمام الترمذي عن نقل أقوال الإمام أبي حنيفة، فهو تساؤل، أحاول الإجابة عنه من خلال ما قاله أساطين العلم في ذلك.

سُمّي مذهب الحنفية بمذهب أهل الرأي، أو المذهب الافتراضي، وهذا ممّا عِيب على المذهب الحنفي، فهم كثيراً ما يستعملون القياس، ويعتمدون على كثرة التفريعات، كما أنهم يفترضون المسائل دون وقوعها، ومما رُوي في هذا الشأن ما قاله الخطيب في تاريخه: «عن النضر بن مُحَمَّد، قال: دخل قتادة الكوفة، ونزل في دار أبي بردة، فخرج يوما وقد اجتمع إليه خلق كثير، فقال قتادة: والله الذي لا إله إلا هو، ما يسألني اليوم أحد عن الحلال والحرام إلا أجبته، فقام إليه **أَبُو حنيفة**، فقال: يا أبا الخطاب، ما تقول في رجل غاب عن أهله أعواما، فظنت امرأته أن زوجها مات، فتزوجت، ثم رجع زوجها الأول، ما تقول في صداقها؟ وقال لأصحابه الذين اجتمعوا إليه: **لئن حدّث بحديث**

1 – الموازنة، نور الدين عتر، مرجع سابق، ص 405.

ليكذبن، ولئن قال برأي نفسه ليخطئن، فقال قتادة: ويحك، أوقعت هذه المسألة؟ قال: لا، قال: فلم تسألني عما لم يقع؟ فقال أَبُو حنيفة: إنا نستعد للبلاء قبل نزوله، فإذا ما وقع عرفنا الدخول فيه والخروج منه»[1].

وسئل رقبة بن مصقلة عن أبي حنيفة قال: «هو أعلم الناس بما لم يكن، وأجهلهم بما قد كان»[2].

كما اشتهر فقه الحنفية باستعمال الرأي، وكان أبو حنيفة يشهر الرأي كثيراً حيث قال: «لو أدركني النبي ﷺ وأدركته لأخذ بكثير من قولي، وهل الدين إلا الرأي الحسن؟»[3].

كما أن بعض أهل العلم في زمن أبي عيسى في القرن الثالث، وما بعده كانوا يُجَرِّحُون أبا حنيفة كثيراً، ومن هؤلاء نذكر:

قال الإمام البخاري في التاريخ: «كان مرجئاً، سكتوا عنه، وعن رأيه، وعن حديثه»[4].

وجاء في الضعفاء للبخاري: «سمعنا الثوري يقول: استُتِيب أبو حنيفة من الكفر مرتين، وحدثنا نعيم ثنا الفزاري، قال: كنت عند الثوري، فنُعي أبو حنيفة، فقال: الحمد لله، وسجد، قال: كان ينقض الإسلام عُروة عُروة، وقال -يعني الثوري-: ما ولد في الإسلام مولود أشأم منه»[5].

وقال ابن حبان: «فلمّا غلب خطؤه عن صوابه، استحق ترك الاحتجاج به في الأخبار، ومن جهة أخرى، لا يجوز الاحتجاج به، لأنه كان داعياً إلى الإرجاء، والداعية إلى البدع لا يجوز أن يُحتج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم فيه اختلافاً، على أن أئمة المسلمين، وأهل الورع في الدين، في جميع الأمصار وسائر الأقطار، جرَّحُوه، وأطلقوا عليه القدح إلا الواحد بعد الواحد»[6].

---

1 - تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مرجع سابق، ج 15، ص 473.

2 - جامع بيان أهل العلم فضله، لابن عبد البر، ت: أبو الأشبال الزهيري، ط 1، 1414هـ، 2004م، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ج 2، ص 1073.

3 - تاريخ بغداد، للخطيب، مرجع سابق، ج 15، ص 530.

4 - التاريخ الكبير، للبخاري، مرجع سابق، ج 8، ص 81.

5 - الضعفاء الصغير، للبخاري، ت: أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، ط 1، 1426هـ، 2004، مكتبة ابن عباس، الطائف، المملكة العربية السعودية، ص 132.

6 - كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان، ت: محمد إبراهيم زايد، ط 1، 1396هـ، دار الوعي، حلب، سوريا، ج 3، ص 63.

منذ أن وطئت قَدَمَا عبد الله بن مسعود أرض الكوفة زرعت فيها بذرة مدرسة أهل الرأي في المسائل التي لا يكون فيها نص،... وكان من أبرز تلاميذ عبد الله بن مسعود، علقمة بن قيس النخعي، وعن علقمة أخذ إبراهيم النخعي، ومن إبراهيم أخذ الفقه حماد بن أبي سليمان، وعن حماد أخذ الفقه الإمام العظيم أبو حنيفة النعمان، فالعراق هي المهد الذي تربت فيه مدرسة الرأي، وقد أرجع الكثير أسباب ترعرع المدرسة إلى:

- تأثرهم بالمؤسس، الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود.
- قلة روايتهم للحديث، مما جعلهم يجهلون الكثير من الأحكام.
- كثرة المسائل والتفريعات التي يحتاج الكثير إلى الإجابة عنها، ومعرفة أحكامها.
- شيوع وضع الحديث، فقد كان مدعاةً للكثير إلى التوقف عن الأخذ بالحديث، والعمل بالرأي.
- عنايتهم بالبحث عن العلل والمقاصد في الفقه والتشريع، وعن معقولية كل حكم من الأحكام[1].

أما رأي نور الدين عتر في هذا، فهو موافق لما سردناه من أسباب، حيث قال في الموازنة: «إن هذا لا يمنع ميله عن الحنفية، وهذا أمر طبيعي، بعد عرض وصف الحالة العامة بين مدارس الاجتهاد وما كان بينهم من خلاف، فمن الطبيعي جداً أن يظهر في فقهه أثر مسلك شيوخه، ونوع العلم الذي تعمق فيه وتفوق، وأشربته روحه، أعني الحديث الشريف وفنونه، وعلماء الحديث —إجمالاً- لا يرتاحون إلى مسلك الكوفيين، ومنهم الحنفية، لإيغالهم في القياس والرأي، ولشدة تعمقهم في الاستنباط، وتفريع الفروع، ما لم يألفه المحدثون، ولأنهم كثيراً ما يكون عندهم في الحكم حديث يدل على ما ذهبوا إليه، فلا يذكرونه في معرض الاحتجاج، لتشددهم في الحديث، ويبرزون الاستدلال بالرأي، فيظن أن ليس عندهم حديث في المسالة، فذلك ما يجعل الترمذي وغيره من المحدثين

1 - دراسة تاريخية للفقه وأصوله، والاتجاهات التي ظهرت فيها، مصطفى سعيد الخن، ط 1، 1404هـ، 1984م، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، سوريا، انظر من ص 80، إلى 84، بتصرف.

ينحرفون عن الحنفية، ومن سار على طريقتهم من أهل الرأي، مما يجعل عناية الترمذي بفقههم أدنى وأقل من عنايته بفقه المجتهدين المنسوبين لأهل الحديث»[1]. اهـ

هذه الأسباب وغيرها جعلت الإمام الترمذي يعرض عن نقل فقه الإمام أبي حنيفة رحمه الله، وبخاصة ما وصفه به شيخه الإمام البخاري السابق، وكون الإمام أبو حنيفة من أعمدة أهل الرأي في زمنه، كما قال بعضهم: أن صورة أبي حنيفة وفقهه قد تحسنت في القرن الرابع، إلا أني لم أجد من نقل ذلك موثَّقاً.

من خلال هذا نستنتج أن الحقبة الزمنية آنذاك هي التي فرضت على الإمام الترمذي عدم إيراد أقوال أهل الرأي في كتابه، لاسيما وقد حفظ فقههم كما سبق أن ذكرت، ويكفي أبا حنيفة –رحمه الله– شرفاً أن حفظ الله مذهبه عبر القرون الماضية، وكتب الله له القبول في الأرض، فهو من أكثر المذاهب اعتماداً في العصر الحالي، وإليه يلجأ العلماء في فتاويهم، والله أعلم.

1 – الموازنة، نور الدين عتر، مرجع سابق، ص 387، 388. بتصرف.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، وهو بمثابة الفصل المحوري للموضوع، فقد تبينت لنا عدة معالم، وهذا من خلال هذه التطبيقات التي تم إسقاطها على أسانيد نقل الفقه، والمقارنة بينها وبين أسانيد نقل أحاديث رسول الله ﷺ، كما أنه أصبح لدينا إحصاء تام لكتاب الترمذي في نقله لأقوال الفقهاء بالأرقام، وهو ما ساعدني في الإجابة عن بعض التساؤلات الدقيقة، إضافة إلى تساؤلات أخرى، حاولت الإجابة عنها، من خلال اتباع المنهجية العلمية التي انتهجها أهل العلم في ذلك، حيث قمت بعرض القواعد الأساسية للمسألة، ثم سقت أقوال العلماء في ذلك، مع القيام لتحليل لهذه الأقوال، والحصول على إجابة لكل تساؤل، والمجال واسع لطلبة العلم في ذلك، وحسبنا في هذا الاجتهاد، وهذا من خلال خلاصة في آخر المطلب أو الفرع، والله ولي التوفيق.

الخـــــاتمة

الحمد لله على توفيقه وإعانته على إكمال هذا البحث، وأستغفره من زلات القدم والقلم وأسأله تعالى أن يلهمني الرشد والصواب، وبهذا ينتهي ما يسّر الله جمعه وعرضه، وذلك بعدما قضيت مع هذا البحث المهم، في دراسة أسانيد الإمام الترمذي –رحمه الله– إلى الأئمة الفقهاء مدة من النفحات العلمية، والتي من خلالها اطلعت على كم هائل من المصنفات والدراسات التي تتعلق بهذا الشأن، ويكفيني في ذلك شرفاً قراءة جامع الترمذي بأكمله.

وجاء البحث في فصل تمهيدي، وفصل أول بمثابة فصل نظري، وفصل ثان جعلته محور الدراسة، حاولت من خلال هذه الفصول، وبقدر ما أوتيت من توفيق أن أصل إلى هدف الرسالة العلمية وهو: بيان وتوضيح المقصد من الأسانيد الفقهية عند الإمام الترمذي –رحمه الله– وطريقة إثباته لها عن طريق كتابه، وتوصلت إلى النتائج التالية:

1. إن لعلماء الأمة السابقين في العلم الشرعي مكانة رفيعة، ومرْتبة مرموقة، وجهودهم في خدمة السنة النبوية أمر لا يتنازع فيه اثنان.
2. أن للإمام الترمذي مكانة مرموقة بين أئمة السلف تتضح من خلال مصنفاته المختلفة، وتمحيصه للأحاديث الصحيحة من المعلولة مع بيان ذلك، كما يتجلى ذلك في كلامه عن الرجال جرحاً وتعديلاً.
3. الإمام الترمذي واحد من الأئمة الحفاظ لأحاديث رسول الله ﷺ، وقد جمع بين المدرستين الحديثية والفقهية في نقل الأخبار، ونبوغه يتجلى في الكم الهائل من النقولات عن أصحاب المذاهب على اختلافها.
4. جهود الإمام الترمذي تتجلى في حفظه لهذه الخلافات الفقهية على تعددها، واختلاف العمل بها من حديث لآخر.

5. وباعتبار أن هذه الدراسة قد عنيت بدراسة منهج الإمام الترمذي في إثبات أقوال الفقهاء في كتابه الجامع، فقد تجلى من خلال الدراسة ما يلي:

أ. تمييز الأسانيد الفقهية عن الأسانيد الحديثية، ومعرفة الفروق بينهما.

ب. شروط الأئمة في نقل أخبار السلف والأئمة السابقين لا تخضع لحرفية الجرح والتعديل مثل ما هو مطلوب في نقل أخبار رسول الله ﷺ.

ت. شرط العدالة واتصال السند كافٍ لنقل فتاوى المذهب عن صاحبه.

ث. لا يشترط في نقل الفتوى إيراد كلام الإمام بتمامه، بل يكفي البلوغ إلى مقصد الفتوى من خلال ما استُنبِط من كلامه.

ج. ترجم الإمام الترمذي هذه الأقوال في كتابه من خلال العمل بالحديث من عدمه.

ح. أورد الإمام هذه الأقوال مجرّدة عن أسانيدها، وذكر ذلك في كتابه العلل.

وبما أن الدراسة قد عنيت بالإجابة عن بعض التساؤلات المتعلقة بجامع الترمذي ونقله لأقوال الفقهاء، فهذه بعض النتائج في ذلك:

1- احتضنت بعض الأبواب في كتاب الترمذي أقوال الفقهاء، بينما خلت أخرى منها، وقد بيّنت السبب في ذلك من خلال عدة نقاط.

2- ثبت أن الإمام الترمذي لم ينقل الفتاوى عن أصحاب المذاهب مشافهة، بل كان ذلك بواسطة، أو واسطتين بينه وبين الإمام صاحب المذهب.

3- اعتمد الإمام الترمذي أقوال الإمامين إسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل –رحمهما الله– أكثر من غيرهما، وهذا من خلال استقراء جميع الكتاب، وقد بيّنت السبب في ذلك.

4- كان مقصد الإمام الترمذي من عرضه للفتوى هو بيان ما في المسألة من أقوال، وما كان معتمداً زماناً، وعمل به أهل العلم، عن طريق أسانيد كشف عنها في كتابه «العلل»، وهو ما يُردّ به عن نقله لأقوال مخالفة للمذهب الذي اعتمد عليه، وكذا نقله عن رواة ليسوا عمدةً في المذهب المنقول.

5- أما بالنسبة لتصنيف الجامع ضمن السنن، وقد حوى كلاماً غير كلام رسول الله ﷺ، مما يجعله بذلك يندرج تحت وصف المصنَّف، فهذا غير وارد عن سنن الترمذي، فقد كان نقله لهذه الأقوال على سبيل التبع لأحاديث رسول الله، مع أنه لم يذكر الأقوال ولا أسانيدها داخل الجامع، بل اكتفى بعرض العمل بهذا الحديث، من عدمه.

6- أما عبارة «والعمل عليه عند أهل العلم» فقد أطلقها الترمذي في مقابل الإجماع، وهذا إذا اقترنت بألفاظ تدل على ذلك كقوله «عامة أهل العلم»، أو أضاف لها جملة «لا نعلم في ذلك اختلافاً بينهم»، أو ما يحل مرتبة ذلك، أما إذا خلت من مثل هذه العبارات والألفاظ، كورودها مجردة، فقد لا تعني بالضرورة إجماع العلماء على العمل بذلك الحديث.

7- مسألة اعتماد قولين للإمام الشافعي، والقصد من ذلك نقل فقه الزعفراني القديم، هو أن الترمذي نقله على سبيل ما وصل إليه من عمل بذاك الحديث في زمانه، منسوباً إلى قائله بالسند الصحيح، ولا يضره ذلك لأنه لم يقصد تدوين المذهب للفتوى، أو ما استقرت عليه الفتوى في ذلك المذهب، إضافة إلى أننا أثبتنا بأن المذهب الجديد هو امتداد للقديم، ولا يعني بذلك أن الشافعي –رحمه الله– قد أسقط العمل بجميع ما أفتى به قديما، قبل دخوله مصر.

8- أما بالنسبة لعدم نقل الترمذي لفتاوى وآراء الإمام أبي حنيفة –رحمه الله–، فقد اتبع في ذلك ديدن العلماء السابقين في الإعراض عن مذهب كل من ينتسب إلى مدرسة أهل الرأي، ولم يخصَّ أبا حنيفة بعينه، بل كان يتحرى مذاهب الأثر قدر ما استطاع.

هذا ما وفّقني الله إليه من عرض في دراسة أسانيد الفقهاء التي اعتمدها الإمام الترمذي في كتابه الجامع، وأنا أشعر بالتقصير في عملي، ولا سيما أن هذا الموضوع الذي ولجته يعتبر من المواضيع النادرة في الدراسة من طرف أهل العلم، لذا فأوصي في ذلك بما يلي:

- تخصيص دراسات تتعلق بجهود العلماء في نقل الفتاوى بالأسانيد.

- تخصيص الدراسة بالكتب التي عنيت بذلك، منها مصنف عبد الرزاق، وابن أبي شيبة.
- البحث في الحالة السائدة في ذلك القرن، والتي تستدعي نقل الأقوال بأسانيدها.
- البحث في إيراد الإمام الترمذي لهذه الأقوال، وكيفية وصولها إليه وترجمته لها، وغيرها من الدراسات المشابهة.
- استغلال إحصاء عدد أقوال الفقهاء في الجامع وتخصيص دراسات حوله.

وآمل من ذلك في نهاية هذا العمل أني قمت به على وجه مقبول، والله أسأل أن يغفر لي زلاتي، وهي كثيرة، ويكفّر عني سيئاتي، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

هذا وما كان فيه من توفيق وصواب فمن الله وحده، لا شريك له في ذلك، وما كان فيه من خطأٍ أو غلط، أو نسيان، فمنّي ومن الشيطان، وألتمس العذر في ذلك.

وأخيراً أقول كما قال أحد الحكماء:

فَعَفْوًا جَمِيلًا عَنْ خَطَئِي فَإِنَّنِي ... أَقُولُ كَمَا قَدْ قَالَ مَنْ كَانَ شَاكِيًا.

فَعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ ... وَلَكِنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِي الْمَسَاوِيَا.

والله تبارك وتعالى أسأل أن يجعل ما كتبته في هذا الموضوع زادا إلى يوم المصير إليه وعتادا إلى يُمْنِ القدوم عليه، إنه بكل جميل كفيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

جدول يبين إحصاء عدد أقوال الأئمة الفقهاء في كل كتاب من جامع الترمذي

الباب	الطهارة	الصلاة	الوتر	الجمعة	العيدين	السفر	الزكاة	الصوم	الحج
سفيان الثوري	29	25	04	04	01	04	08	13	17
مالك بن أنس	10	09	02	00	01	06	05	08	04
عبد الله بن المبارك	20	31	08	02	00	05	04	10	02
محمد بن إدريس الشافعي	40	44	04	08	04	12	08	18	26
أحمد بن حنبل	46	54	05	10	02	12	10	17	14
اسحاق بن راهويه	48	55	05	08	02	13	10	20	14
مجموع الأقوال في الكتاب	193	218	28	32	10	52	45	76	77

الباب	الجنائز	النكاح	الرضاع	الطلاق واللعان	البيوع	الأحكام	الديات	الحدود	الصيد
سفيان الثوري	08	07	03	11	08	05	06	05	01
مالك بن أنس	04	07	03	06	02	04	02	03	00
عبد الله بن المبارك	07	03	01	01	03	02	00	02	02
محمد بن إدريس الشافعي	16	11	04	11	19	07	05	04	01
أحمد بن حنبل	15	15	02	12	18	11	07	09	01
اسحاق بن راهويه	15	15	02	12	18	11	08	10	01
مجموع الأقوال في الكتاب	65	58	15	53	62	40	28	33	06

الباب	الأطعمة	الأضاحي	النذور والأيمان	السير	اللباس
سفيان الثوري	01	02	03	02	00
مالك بن أنس	00	00	05	01	00
عبد الله بن المبارك	02	03	02	01	02
محمد بن إدريس الشافعي	02	02	04	02	02
أحمد بن حنبل	02	01	06	05	02
اسحاق بن راهويه	02	01	06	05	02
المجموع الأقوال في الباب	09	09	26	16	08

تم ذكر أقوال الفقهاء 1185 مرة في 23 كتاباً من أصل 47 كتاباً في جامع الترمذي .

- **ذكرت أقوال سفيان الثوري 167 مرة بمعدل 14.09%**
- **ذكرت اقوال مالك بن أنس 82 مرة بمعدل 6.91 %**
- **ذكرت أقوال عبد الله بن المبارك 123 مرة بمعدل 10.38 %**
- **ذكرت أقوال محمد بن إدريس الشافعي 254 مرة بمعدل 21.44 %**
- **ذكرت أقوال أحمد بن حنبل 276 مرة بمعدل 23.29%**
- **ذكرت أقوال إسحاق بن راهويه 283 مرة بمعدل 23.88%**
- **ذكرت أقوال الفقهاء في 62 باباً من أصل 112 باب من أبواب الطهارة.**

فهـرس الآيـات القرآنية

السورة	طرف الآية أو شطرها	رقمها	الصفحة
النساء	قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ.....﴿٨٢﴾﴾	82	ش
المائدة	قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ .....﴿١٠٥﴾﴾	105	136
التوبة	قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ.....﴿١٠٠﴾﴾	100	56
الأحزاب	قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟....﴿٧٠﴾﴾	71 – 70	أ
الحشر	قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ .....﴿٥﴾﴾	05	13

فهـرس الآثـــار

طرف الأثر أو شطره	قائله	الصفحة
إذا ابتليت بالقضاء فعليك بالأثر.	عبد الله بن المبارك	22
الإسناد سلاح المؤمن.	سفيان الثوري	55
الإسناد من الدين.	عبد الله بن المبارك	55–60
اِعلم أنّ الإسناد في الْحَدِيْث هُوَ الأصل.	ابن الأثير الجزري	56
اِعلَم أولاً أنّ مدار الْحَدِيْث عَلَى الإسناد.	القاضي عياض	55
إن هذا الحديث دين، فانظروا عمن تأخذوا دينكم.	محمد بن سيرين	22
إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم.	محمد بن سيرين	59
أنتم الصيادلة، ونحن الأطباء.	الشافعي	71
إنما يُعْلَم صِحَّةُ الْحَدِيْث بصحة الإسناد.	شعبة بن الحجاج	55
العلم طبقات شتى: الأولى الكتاب والسنة إذا ثبتت.	الشافعي	81
لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد.	يزيد بن زريع	60
لم يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ.	محمد بن سيرين	57
ما أجرأك على الله، تأتينا بأحاديث ليس لها خُطَمٌ ولا أَزِمَّةٌ.	الزهري	58
ما كُلَّمَا نُحَدِّثُكُمُوهُ سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.	البراء بن عازب	57
مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد.	عبد الله بن المبارك	55
مرسلات سعيد بن المسيب أصح المرسلات.	أحمد بن حنبل	88
مَنْ صَامَ اليَوْمَ الَّذِي يَشُكُّ فِيهِ النَّاسُ فَقَدْ عَصَى أَبَا القَاسِمِ.	عمار بن ياسر	93
يُصَلِّيهَا مَتَى مَا ذَكَرَهَا فِي وَقْتٍ أَوْ فِي غَيْرِ وَقْتٍ.	علي بن أبي طالب	92
ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفي	عمرو بن قيس	60

فهـرس الأحاديث

طرف الحديث أو شطره	راويـــه	الصفحة
إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ	أبو أيوب الأنصاري	92
إذا توضأت فانتثر	سلمة بن قيس	92
إذا توضأت فخلل الأصابع	عاصم بن لقيط بن صبرة	156
إذا ركع أحدكم، فقال في ركوعه	عبد الله بن مسعود	156
اعن رجل امرأته، وفرّق النبي ﷺ بينهما	عبد بن عمر	137
إن الله بعث محمداً ﷺ بالحق	عمر بن الخطاب	136
إن الناس إذا رأوا الظا لم	أبو بكر الصديق	136
أن النبي ﷺ سجد سجدتي السهو بعد الكلام	عبد الله بن مسعود	137
أن النبي ﷺ، أمره بالتيمم للوجه والكفين	عمار بن ياسر	153
أَيُّكُمْ يَتَّجِرُ عَلَى هَذَا؟»،	أبو سعيد الخدري	93
بَعَثَنَا رسول الله ﷺ فِي بَعْثٍ	أبو هريرة	157
خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ	عبد الله بن مسعود	56
رأيت النبي ﷺ يمسح على الخفين	المغيرة بن شعبة	137
رأيت النبي ﷺ، مالا أحصي يتسوَّك وهو صائم	عامر بن ربيعة	153
سَتْرُ ما بين أعين الجن	علي بن أبي طالب	138

صَيْدُ البَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ	جابر بن عبد الله	94
كان النبي ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه	البراء بن عازب	52
كان النبي ﷺ ينهض في الصلاة على صدور قدميه	أبو هريرة	161
لا تكذبوا عليَّ	علي بن أبي طالب	57
لا يرث المسلم الكافر	أسامة بن زيد	161
من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس	أبو هريرة	91
مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا	أبو هريرة	94
من توضأ فبها ونعمت	سمرة بن جندب	52
من رآني في المنام فقد رآني.	ثابت بن أنس	22
من قال يوم الجمعة والإمام يخطب: أنصت	أبو هريرة	156
مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا	أنس بن مالك	92
هو الطهور ماؤه الحل ميتته	أبو هريرة	159
يا علي: لا يحل لأحد أن يجنب في المسجد غيري	أبو سعيد الخدري	13

فهـرس الأعلام المُترجم لهم

العَلَـم المترجـم له	الصفحة
أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمي	118
أبو العباس المحبوبي	12
أبو الفضل مكتوم بن العباس الترمذي	102
أبو النضر محمد بن السائب الكلبي الكوفي	32
أبو الوليد المكي	117
أبو عيسى الترمذي.	02
أبو مصعب المديني	105
أحمد بن حنبل	86
أحمد بن عبدة الآملي	109
إسحاق بن راهويه.	82
إسحاق بن منصور الكوسج	122
إسحاق بن موسى الأنصاري	104
إسماعيل بن موسى الفزاري	11
حَبَّان بن موسى	114
الحسن بن محمد الزعفراني	116
الربيع بن سليمان	120
سفيان الثوري	74
سفيان بن عبد الملك	129
عبد الله بن المبارك	77
عبد الله بن مسلمة القعنبي	107

عبدان: وهو عبد الله بن عثمان بن جبلة	111
عبيد الله بن موسى العبسي	101
علي بن الحسن العبدي	110
فُضالة النسوي	113
قتيبة بن سعيد	11
مالك بن أنس	76
محمد بن ادريس الشافعي	80
محمد بن أفلح	124
محمد بن سعيد المصلوب	32
محمد بن عثمان الكوفي	100
محمَّد بن عمر بن رشيد، الفهري	34
محمود بن غيلان	11
محمد بن مزاحم	110
محمد بن موسى الأصم	123
محمد بن يوسف الفريابي	102
معن بن عيسى القزاز	104
موسى بن حزام	106
وهب بن زمعة	113
يوسف بن يحي البويطي	119
الربيع بن أنس الخراساني	77
الربيع بن سليمان	120

فهرس المصادر المراجع

- **القرآن الكريم**، المصحف الإلكتروني برواية حفص طبقاً لمصحف مجمع الملك فهد.

1. الاتصال والانقطاع، إبراهيم عبد الله اللاحم، ط 1، 1426هـ، 2005م، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، المملكة العربية السعودية.
2. الأحاديث التي لم تصح وعليها العمل، دراسة استقرائية نقدية لأبواب العبادات في جامع الترمذي، عامر عبد الفتاح حسن جود الله، رسالة ماجستير في أصول الدين، بإشراف الدكتور خالد خليل علوان، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
3. اختلاف الحديث، للشافعي، لا ط، 1410هـ، 1990م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
4. آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم، قدم له وحقق أصله وعلق عليه: عبد الغني عبد الخالق، ط 1، 1424 هـ، 2003 م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
5. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي خليل بن عبد الله بن أحمد بن ابراهيم بن الخليل القزويني، ت: د. محمد سعد عمر ادريس، ط 1، 1409هـ، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية.
6. أصول التخريج ودراسة الأسانيد، محمود الطحان، ط 3، 1417هـ، 1996م، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.
7. الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، لأبي بكر الحازمي، ط 2، 1359هـ، دار المعارف العثمانية، حيدر أباد، الدكن، الهند.
8. إعلام الموقعين عن رب العالمين، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت751هـ)، ت: محمد عبد السلام إبراهيم، ط 1، 1411هـ، 1991م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

9. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض (ت: 544هـ)، ت: السيد أحمد صقر، ط 1، 1379هـ، 1970م، دار التراث / المكتبة العتيقة – القاهرة، مصر / تونس.

10. الأم، للشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس، لا ط، 1410هـ، 1990م، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

11. الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، الدكتور نور الدين عتر، رسالة دكتوراه، شعبة التفسير والحديث، كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، بتاريخ 6 شعبان 1384هـ، 10 كانون الأول، سنة 1964م، ط 1، 1390هـ، 1980م، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

12. الأمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع، د. عداب محمود حمش، ط 1، 1423هـ، 2003م، دار الفتح للدراسات والنشر، عمان، الأردن.

13. الأنساب، للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، ت، وتعليق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، ط 2، 1400هـ، 1980م، مكتبة ابن تيمية القاهرة، مصر.

14. أهمية الإسناد في نقد الحديث، للأستاذ أزهاري بن مراد، إشراف الدكتور منصور بن يوسف، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة المدينة العالمية، كلية العلوم الإسلامية، قسم علوم الحديث، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

15. البداية والنهاية، لأبي الفداء اسماعيل بن عمر ابن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، (ت: 774هـ)، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط 1، 1418هـ، 1997م، دار هجر للطباعة وللنشر والتوزيع، مصر.

16. البداية والنهاية، لأبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، ت: علي شيري، ط 1، 1408هـ، 1988م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

17. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، للحافظ ابن القطان الفاسي، ت: الدكتور الحسين آيت سعيد، ط 1، 1418هـ، 1998م، دار طيبة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

18. تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية: د. عبد الحليم النجار، ط 3، 1974م، دار المعارف بمصر.

19. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للحافظ الذهبي، حوادث ووفيات 261 – 280، ت: الدكتور عمر عبد السلام تدمري، ط 1، 1412هـ، 1992م، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

20. تاريخ التراث العربي، لفؤاد سيسكين، نقله إلى العربية: د. محمود فهمي حجازي، طبع على نفقة أمير منطقة الرياض، سلمان بن عبد العزيز، أشرف على طباعته، إدارة الثقافة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1411هـ، 1991م، المملكة العربية السعودية.

21. تاريخ بغداد وذيوله، للخطيب البغدادي، ت: مصطفى عبد القادر عطا، ط 1، 1417 هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

22. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ت: الدكتور بشار عواد معروف، ط 1، 1422هـ - 2002 م، دار الغرب الإسلامي – بيروت، لبنان.

23. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دراسة وت: مصطفى عبد القادر عطا، ط 1، 1417 هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لينان.

24. تاريخ دمشق، لابن عساكر (ت: 571هـ)، ت: عمرو بن غرامة العمروي، ط 1، 1418هـ - 1997م، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

25. تحقيق نسبة تجهيل الإمام ابن حزم للإمام الترمذي، مقال: لمشهور بن مرزوق الحرازي، من موقع المجلس العلمي «الألوكة»، كتب يوم: 2009/01/03، من طرف بدر الشثري

26. تخريج الحديث: نشأته ومنهجيته، محمد أبو الليث الخير أبادي القاسمي، ط 3، 1425هـ، 2004م، الناشر: اتحاد بكديوديوبند، ماليزيا.

27. تدريب الراوي في تقريب النواوي، للإمام السيوطي، ت: أبو قتيبة نظر الفاريابي، دار طيبة للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

28. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للإمام السيوطي، ت: أبو معاذ طارق بن عوض الله، ط 1، 1424هـ، 2003م، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

29. تذكرة الحفاظ، للإمام الذهبي، وضع هوامشه: الشيخ زكريا عميرات، ط 1، 1998م، ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

30. تراث الترمذي العلمي، الدكتور أكرم ضياء العمري، لا ط، لاس ن، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

31. التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت: 474هـ)، ت: د. أبو لبابة حسين، ط 1، 1406هـ، 1986م، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

32. تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:852هـ)، ت: محمد عوامة، ط 1، 1406هـ - 1986م، دار الرشيد، سوريا،

33. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، ابن نقطة (ت: 629هـ)، ت: كمال يوسف الحوت، ط 1، 1408هـ، 1988م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

34. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت: 629هـ)، ت: كمال يوسف الحوت، ط 1، 1408 هـ، 1988 م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

35. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت 463هـ)، ت: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، لاط، 1387هـ، 1967م، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب.

36. تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ط 1، 1326هـ مطبعة دائرة المعارف النظامية بالهند.

37. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، ت: الدكتور بشار عواد، ط 1، 1992م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

38. تهذيب جامع أبي عيسى الترمذي والكلام على أحاديثه وتخريجها، عبد الله بن عبد القادر التليدي الحسني الطنجي، ط 1، 1436هـ، 2016م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

39. توجيه النظر، طاهر الجزائري ، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط 1، 1416هـ، 1995، مكتبة المطبوعات الاسلامية، حلب، سوريا.

40. الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن معاذ بن معبد التميمي، أبو حاتم الدارمي، البستي، ط 1، 1393هـ، 1973م، دائرة المعارف العثمانية، بحيدر أباد الدكن، الهند،

41. جامع الأصول، لابن الأثير الجزري، ت: عبد القادر الأرناؤوط، ط 1، 1389هـ، 1969م، مكتبة دار البيان، الكويت.

42. جامع الترمذي، ت: بشار عواد، ط 1، 1998هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

43. جامع بيان أهل العلم فضله، لابن عبد البر، ت: أبو الأشبال الزهيري، ط 1، 1414هـ، 2004م، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.

44. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، ت: د. محمود الطحان، لاط، 1403هـ، 1973م، مكتبة المعارف – الرياض، المملكة العربية السعودية.

45. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ط 1، 1271 هـ، 1952 م، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

46. الحطة في ذكر الصحاح الستة، لأبي الطيب صديق حسن القنوجي، ط 1، 1405هـ، 1985م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

47. حواشي عبد الهادي السندي على سنن الترمذي، مخطوطة تم تصويرها من قبل جامعة برنستون، بتاريخ: 1979/02/07، تحت رقم: 1979/269، مكتبة المخطوطات بجامعة برنستون، الو.م.أ.

48. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (وعليه إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة للعلامة الحافظ البارع: علي بن صلاح الدين الكوكباني الصنعاني)، لأحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني، صفي الدين (ت: بعد 923هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط 5، 1416 هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر، حلب، سوريا، بيروت، لبنان.

49. دراسة تاريخية للفقه وأصوله، والاتجاهات التي ظهرت فيها، مصطفى سعيد الخن، ط 1، 1404هـ، 1984م، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، سوريا.

50. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون (ت: 799هـ)، ت: محمد الأحمدي أبو النور، لاط، لاس ن، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، مصر.

51. الرسالة الباهرة في الرد على الأقوال الفاسدة، للإمام ابن حزم الظاهري، سلسلة تراث أهل الظاهر، لا ط، لا س ن، دار أهل الظاهر، دمشق، سوريا.

52. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي، الشهير بـ: الكتاني (ت: 1345هـ)، ت: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، ط 6، 1421هـ، 2000م، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.

53. الروض المعطار في خبر الأقطار، لمحمد عبد المنعم الحميري، ت: د. إحسان عباس، ط 2، 1984م، مكتبة لبنان للنشر، لبنان.

54. سلسلة أعلام المؤمنين رقم: 52، الإمام سفيان الثوري أمير المؤمنين في الحديث، لعبد الغني الدقر، ط 1، 1415هـ، 1994م، دار القلم للطباعة والنشر، دمشق، سوريا.

55. سنن الترمذي، للإمام الترمذي، وكتاب العلل، ت، وتعليق: أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي، وابراهيم عطوة عوض، ط 2، 1395هـ، 1975م، مكتبة ومطبعة: مصطفى البابي الحلبي، مصر.

56. سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، طبعة الحديث الأولى، 1427هـ، 2006م، القاهرة، مصر.

57. سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، ت: علي أبو زيد، ومجموعة من المحققين بإشراف: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط 1، 1983م، مؤسسة الرسالة، ببيروت، لبنان.

58. شذرات الذهب من أخبار ذهب، لابن العماد الفكري الحنبلي، (ت: 1089هـ)، ت: محمود الأرناؤوط، ط 1، 1406هـ، 1986م، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، لبنان.

59. شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، شرح عبد الكريم الخضير، موقع الشاملة، دروس مفرغة، الدرس الأول.

60. شرح ألفية السيوطي في شرح الحديث، أحمد محمد شاكر، لا ط، لاس ن، طبعة المكتبة العلمية، مصر.

61. شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ت، ودراسة: د. همام عبد الرحيم سعيد، ط 1، 1407هـ، 1987هـ، مكتبة دار المنار للنشر والتوزيع، الزرقاء، الأردن.

62. شرف أصحاب الحديث، للخطيب البغدادي، ت: د. محمد سعيد خطي اوغلي، لاط، لاس ن، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة.

63. شروط الأئمة الستة، للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، اعتُمد التحقيق: على طبعة حسام الدين القدسي رحمه الله، التي طبعت بمصر سنة 1357هـ، ط 1، 1405هـ، 1984م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

64. صحيح مسلم (ت: 261هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ط 1، 1412هـ، 1991م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

65. الضعفاء الصغير، للبخاري، ت: أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، ط 1، 1426هـ، 2004، مكتبة ابن عباس، الطائف، المملكة العربية السعودية.

66. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت: 771هـ)، ت: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط 2، 1413هـ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.

67. الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت: 230هـ)، ت: محمد عبد القادر عطا، ط 1، 1410هـ، 1990م، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان.

68. عارضة الأحوذي، لابن العربي، وضع حواشيه: جمال مرعشلي، ط 1، 1418هـ، 1997م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

69. عبد الله بن المبارك محدثا وناقداً، إعداد الطالب: محمد سعيد محمد حسن أحمد، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الكتاب والسنة، إشراف الأستاذ: السيد أحمد صقر، 1401.1400هـ، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا، فرع الكتاب والسنة، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

70. العدة في أصول الفقه، لأبي يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت: 458هـ)، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د. أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ

المشارك في كلية الشريعة بالرياض، جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، ط 2، 1410 هـ - 1990 م، لان، غير مفهرس.

71. العرف الشذي شرح سنن الترمذي، محمد أنور شاه الهندي، تصحيح: محمود شاكر، ط 1، 1425هـ، 2004م، دار التراث العربي، بيروت، لبنان.

72. العلل ومعرفة الرجال، لعبد الله بن أحمد بن حنبل (ت: 290هـ)، ت: وصي الله بن محمد عباس، ط 2، 1422هـ. 2001م، دار الخاني، الرياض، المملكة العربية السعودية.

73. العلل، لعلي بن عبد الله بن جعفر السعدي المديني (ت 234هـ)، ت: محمد مصطفى الأعظمي، ط 2، لاس ن، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.

74. الفتاوى الكبرى، لابن تيمية، لابن تيمية الحراني، ط 1، 1408هـ، 1987م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

75. فتح الباري، لابن حجر، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، تعليق: ابن باز، لاط، 1379هـ، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

76. فتح الباري، لابن رجب الحنبلي، ت: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، وآخرون، ط 1، 1417 هـ، 1996م، مكتبة الغُرَباء الأثرية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

77. فرائد الفوائد في اختلاف القولين لمجتهد واحد، شمس الدين المناوي، تحقيق: محمد بن الحسن بن إسماعيل، لا ط، لاس ن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

78. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لمحمد عبد الحي، بن عبد الكبير بن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بـ: عبد الحي الكتاني، ت: إحسان عباس، ط 2، 1982م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

79. فهرست أبو خير الإشبيلي، أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي (ت: 575هـ)، ت: محمد فؤاد منصور، ط 1، 1419هـ، 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

80. الفهرست، لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي، المعروف: بابن النديم (ت: 438هـ)، ط 2، 1417 هـ، 1997 م، دار المعرفة بيروت، لبنان.

81. الفوائد الجليلة البهية على الشمائل المحمدية، لمحمد بن قاسم جسوس، ط 1، 1330هـ، مطبعة الجمالية، بمصر.

82. في رحاب السنة، الكتب الصحاح الستة، لمحمد محمد أبو شهبة، الكتاب الثالث، سلسلة البحوث الإسلامية، السنة السادسة والعشرون، 1415هـ، 1995م، غير مفهرس

83. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: 1332هـ)، ت، وتعليق: محمد بهجت البيطار، ط 2، 1380هـ-1961م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

84. قوت المغتذي على جامع الترمذي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، رسالة دكتوراه من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، إعداد الطالب: ناصر بن محمد بن حامد الغريبي ، إشراف: فضيلة الأستاذ الدكتور/ سعدي الهاشمي، سنة النشر: 1424هـ.

85. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، ت: محمد عوامة، ط 1، 1413هـ، 1992م، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، المملكة العربية السعودية.

86. الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي الجرجاني (ت: 365هـ)، ت: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، ط 1، 1418هـ، 1997م، الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

87. كتاب الإيمان في جامع الترمذي، اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، بغداد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه، في أصول الدين،

تخصص: (العقيدة الإسلامية)، تقديم الطالب: سعد أحمد علوان، بإشراف: أ.د: زياد محمود رشيد العاني، سنة 2009.

88. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم: حاجي خليفة، أو الحاج خليفة. (ت: 1067هـ)، تاريخ النشر: 1941م، مكتبة المثنى، بغداد، (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ودار العلوم الحديثة، صنعاء، اليمن، ودار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

89. الكفاية في علم الرواية، للحطيب البغدادي، ت: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، لاط، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

90. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، للكفوي، ت: عدنان درويش، محمد المصري، ط 2، 1419هـ، 1998م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

91. الكنى والأسماء، لمسلم بن الحجاج، ت: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط 1، 1404هـ، 1984م، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

92. لسان العرب، لجمال الدين ابن منظور الرويفعي الإفريقي (ت: 711هـ)، ط 3، 1414هـ، دار صادر، بيروت، لبنان.

93. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان، ت: محمد إبراهيم زايد، ط 1، 1396هـ، دار الوعي، حلب، سوريا.

94. مجلة البحوث الإسلامية – مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، المشرف العام: الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، شارع الرياض، المملكة العربية السعودية.

95. مجموع الفتاوى، لابن تيمية، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، لاط، 1416هـ، 1995م، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.

96. محاضرة بعنوان (منهجية الاستفادة من سنن الترمذي)، للدكتور حمزة بن عبد الله المليباري، الطاولة المستديرة الخامسة، المنتدى الإسلامي، بالشارقة، توقيت المقطع: من 34:00 د إلى 35:45 د، رابط المحاضرة:
https://www.youtube.com/watch?v=wcR2JFx30is

97. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (ت: 360هـ)، ت: د. محمد عجاج الخطيب، ط3، 1404هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان.

98. المحلى بالآثار، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي أبو محمد، ت: أحمد محمد شاكر، لا ط، نشر سنة 1352هـ، مطبعة المنيرية، مصر.

99. المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد، لبكر بن عبد الله بوزيد، لا ط، لاس ن، دار العاصمة للتوزيع والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

100. المدخل إلى كتاب الإكليل، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: 405هـ)، ت: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، لاط، دار الدعوة – الاسكندرية، مصر.

101. المذاهب الفقهية الأربعة، أئمتها، أطوارها، أصولها، آثارها، تأليف: وحدة البحث العلمي بإدارة الإفتاء، راجعه: . الأستاذ الدكتور: أحمد الحجي الكردي، . الدكتور: بومية بن محمد السعيد، . الشيخ: علي خالد الشربجي، . الشيخ: عدنان بن سالم النهام، ط 1، 1436هـ، 2015م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.

102. المذهب الشافعي في الصومال، معالم وملامح من واقع التفاعل البيئي، مقال لمحمد شيخ محمد أحمد، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلة فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر الجامعي بجامعة الكويت، العدد التاسع، محرم 1426هـ، فبراير 2007م.

103. مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه بروابة الكوسج، لإسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج (ت: 251هـ)، ط 1، 1425هـ، 2002م، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

104. المسوَّدة في أصول الفقه، آل تيمية (بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: 652هـ)، وأضاف إليها الأب: عبد الحليم بن تيمية (ت682هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية (728هـ))، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، لاط، لاس ن، دار الكتاب العربي، لبنان.

105. مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لابن حبان البستي، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على ابراهيم، ط 1، 1411 هـ، 1991 م، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر.

106. معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ)، ت: عبد السلام محمد هارون، لاط، لاس ن، لان.

107. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، لابن الصلاح (ت: 643هـ)، ت: تور الدين عتر، ط 1، 1406هـ، 1986م، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر بيروت، لبنان.

108. معرفة علوم الحديث، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: 405هـ)، ت: السيد معظم حسين، ط 2، 1397هـ - 1977م، دار الكتب العلمية – بيروت.

109. معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث، محمد مجير الخطيب الحسني، قدَّم له: الدكتور نور الدين عتر، والعلامة الشيخ محمد عوامة، والدكتور محمد عجاج الخطيب الحسني، والدكتور بديع السيد اللحام، لا ط، لاس ن، دار الميمان، الرياض، المملكة العربية السعودية.

110. مقال الكتروني (طرق التعديل بين المحدثين والفقهاء)، للأستاذ علي محمد زينو، تاريخ الإضافة: 2013/01/07، شبكة الألوكة، آفاق الشريعة، دراسات شرعية، فقه وأصوله، الزيارة رقم: 9594، بتصرف، رابط المقال: http://www.alukah.net/sharia/0/48834.

111. مقدمة ابن الصلاح، معرفة علوم الحديث، لابن الصلاح، ت: ماهر الفحل، ط 1، 1423هـ، 2002م. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

112. مقدمة تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، للإمام أبي العلى محمد عبد الرحمن المباركفوري، مراجعة وتصحيح: عبد الرحمن محمد عثمان، لاط، لاس ن، دار الفكر للطباعة و للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

113. مقدمة جامع الترمذي، ت: أحمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط 2، 1397هـ، 1977م.

114. المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، (ت: 804هـ)، ت: عبد الله بن يوسف الجديع، ط 1، 1413هـ، دار فواز للنشر، المملكة العربية السعودية.

115. المكتبة الإسلامية، عماد علي جمعة، ط 2، 1424هـ، 2003م، سلسلة التراث العربي الإسلامي، غير مفهرس.

116. الملتقى الفقهي، ملتقى المذاهب الفقهية، ملتقى المذهب الشافعي، المذهب القديم والجديد، مقال كتبه: خالد حسام محمد، بتاريخ: 2009/05/02، أخر زيارة للموقع: يوم

السبت: 2016/03/23، على الساعة 11:50 قبل الزوال، رابط المقال:
http://www.feqhweb.com/vb/t2827.html.

117. من موقع نداء الإيمان، شجرة التصنيفات، ملخص عن كتاب صحيح ابن حبان، آخر زيارة: الثلاثاء 13 جمادي الثانية، 1437هـ.

118. مناقب الإمام أحمد، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: 597هـ)، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط 2، 1409هـ، دار هجر، مصر.

119. مناقب الشافعي، لأبي بكر البيهقي، ت: السيد أحمد صقر، ط 1، 1390هـ، 1970م، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر.

120. مناهج المحدثين سعد بن عبد الله آل حميد، اعتنى به أبو عبيدة ماهر بن صالح آل مبارك، دار علوم السنة، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1420هـ، 1999م.

121. منهج نقد الحديث عند الحافظ ابن عبد البر النمري، من خلال كتابه التمهيد، للأستاذ الدكتور مصطفى حميداتو، ط 1، 1428هـ، 2008م، دار الضياء للنشر والتوزيع، مصر.

122. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (ت 733هـ)، ت: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط 2، 1406هـ، دار الفكر، دمشق، سوريا.

123. موجز دائرة المعارف الإسلامية، ، تحرير: م. ت، هوتسما، وآخرون، إعدادا وتحرير: نخبة من العلماء، ترجمة: أساتذة الجامعات المصرية، بلوغ- التصوف، ط 1، 1418هـ، 1998م، مركز الشارقة للإبداع الفكري، الإمارات العربية المتحدة.

124. الموضوعات، لجمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: 597هـ)، ضبط وتقديم وت: عبد الرحمن محمد عثمان، ط 1، 1386هـ-1966م، طبعه: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

125. الموطآت للإمام مالك رضي الله عنه، لنذير حمدان، لاط، دار القلم، دمشق سوريا، دار الشامية، بيروت، لبنان.

126. موقع نداء الإيمان، خزانة الكتب، شجرة التصنيفات، آخر زيارة للموقع: الأحد 06 جمادي الأولى، 1437هـ.

127. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للإمام الذهبي، ت: علي محمد البجاوي، ط1، لا س ط، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

128. النُّبَذة الكافية في أحكام أصول الدين، لابن حزم الأندلسي، ت: محمد أحمد عبد العزيز، ط 1، 1405هـ، 1985م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

129. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت: 874هـ)، لاط، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

130. نشأة الإسناد وتطوره من مقال قصير من موقع فهم الدين، والمقال لصاحب الموقع يحي محمد، في صفحة قصار المقالات، تخصص النقد الحديثي، أخ تحديث يوم 18 مارس 2016، رابط الموقع:
http://www.fahmaldin.com/index.php?id=396

131. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، (ت: 1399هـ)، طبع بعناية: وكالة المعارف الجليلة، في مطبعتها البهية، استانبول، 1951م، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، لبنان.

132. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن عبد الله الصفدي، (ت: 764هـ) ت: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ط 1، 1420هـ، 2000م.

133. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربيلي (ت: 681هـ)، إحسان عباس، لاط، 1900، دار صادر بيروت، لبنان.

فهــرس الموضوعات

الموضوع.....الصفحة

إهداء

شكر وعرفان

قائمة الرموز المستعملة في البحث

المقدمة.....أ . ش

الفصل التمهيدي: ترجمة الإمام الترمذي، وجهوده في خدمة السنة، وكتابه الجامع 02

المبحث الأول: ترجمة الإمام الترمذي..... 03

المطلب الأول: حياة الإمام الترمذي الشخصية.....03

1. اسمه ، لقبه ، كنيته ، نسبته:.....03

2. مولده:.....05

3. حاله في آخر عمره:.....07

4. وفاته:.....07

المطلب الثاني: حياة الإمام الترمذي العلمية.....08

1.تلقيه العلم:.....09

2.شيوخه: 10

3.تلاميذه:.....13

4.منزلته العلمية ومكانته بين الأئمة: 14
5. مسألة تجهيل ابن حزم له:..... 16
المبحث الثاني : جهود الترمذي في خدمة السنة النبوية، وكتابه الجامع.....22
المطلب الأول: مؤلفات الإمام الترمذي..... 22
1. كتاب الجامع والعلل الصغير:.....22
2. كتاب الشمائل المحمدية والخصال المصطفوية..... 22
3. العلل الكبير..... 24
4. أسماء الصحابة: 25
5. الرباعيات في الحديث:.....26
6. كتاب الموقوف:.....26
7. كتاب العلل الصغير: 27
المطلب الثاني: كتابه الجامع..... 27
- التعريف بالكتاب..... 27
- عدد أحاديث الجامع:..... 31
- شرط الإمام في كتابه:..... 32
- رتبة الجامع بين الكتب الستة:.....34
- ثناء العلماء على كتاب الجامع:..... 35
- سبب التأليف: 37
- منهج الإمام الترمذي في جامعه: 38
- مصادره: 39
خلاصة الفصل التمهيدي 42

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الإسناد. 44
المبحث الأول: تعريفات عامة للإسناد وما يتعلق به وأهميته ونشأته..... 45
المطلب الأول: تعريفات عامة..... 45
1- السند والإسناد:..... 46
2- المسنَد:.....48
3- المسنِد: 49
4- الطريق:.....50
5- المدار:..... 50
6- المخرج: 52
7- الحديث:..... 53
- إضافات المحدثين للتعريف بالحديث .....،..... 54
8- الرواية:..... 55
المطلب الثاني: أهمية الإسناد ونشأته وتاريخه..... 56
- أهمية الإسناد:..... .. 56
- نشأة الإسناد وتاريخه: 58
المبحث الثاني: الأسانيد الفقهية في جامع الترمذي، وما يتعلق بها من مباحث..... 64
المطلب الأول: تعريف الكتب المسندة، وكتب السنة والفرق بينها.....64
الفرع الأول: الكتب المسندة..... . 64
الفرع الثاني: كتب السنة:..... 69
الفرع الثالث: الفرق بين الكتب المسندة وكتب السنة..... 72
المطلب الثاني: أسانيد المحدثين وأسانيد الفقهاء والفرق بينها..... 73
الفرع الأول: أسانيد المحدثين 74

الفرع الثاني: أسانيد الفقهاء 74
الفرع الثالث: الفرق بين أسانيد المحدثين والفقهاء 75
المطلب الثالث: أصحاب المذاهب الفقهية في كتاب الترمذي ومذاهبهم 75
مذهب الإمام سفيان الثوري 76
مذهب الإمام مالك بن أنس..... 77
مذهب الإمام عبد الله بن المبارك..... 79
مذهب الإمام محمد بن ادريس الشافعي..... 82
مذهب الإمام إسحاق بن راهويه:..... 84
مذهب الإمام أحمد بن حنبل 88
معنى قوله: قال بعض أهل الكوفة، وقال أصحابنا..... 91
المطلب الرابع: بعض الأبواب التي وردت فيها أسانيد الفقهاء في كتاب الترمذي.....93
خلاصة الفصل الأول..... 98
الفصل الثاني: دراسة أسانيد الفقهاء، وفتاويهم، مع تساؤلات تتعلق بذلك.....99
المبحث الأول: اتصال أسانيد، ووثاقة رواة نقل الأقوال الفقهية.....100
المطلب الأول: دراسة اتصال أسانيد الإمام الترمذي إلى الأئمة الفقهاء.....100
1. دراسة إسناد نقل فقه الإمام سفيان الثوري: 102
2. دراسة إسناد نقل فقه الإمام مالك بن أنس:..... 105
3. دراسة إسناد نقل فقه الإمام عبد الله بن المبارك:.....110
4. دراسة إسناد نقل فقه محمد بن إدريس الشافعي:..... 117
5. دراسة إسناد نقل فقه أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه:..... 123
خلاصة دراسة أسانيد الفقهاء:..... 126
المطلب الثاني: وثاقة رواة نقل الأسانيد الفقهية في جامع الترمذي..... 127

- الفرع الأول: عدالة رواة نقل الأقوال الفقهية..... 128
- الفرع الأول: ضبط رواة نقل الأقوال الفقهية..... 135
المطلب الثالث: دراسة أسانيد نقل الحديث عند الإمام الترمذي..... 138
المطلب الرابع: مقارنة مدى ثقة هؤلاء الرواة مع مدى ثقة رواة نقل الحديث..... 142
المبحث الثاني قراءة في أقوال المذاهب الفقهية التي نقلها الإمام الترمذي..... ... 143
المطلب الأول: الأبواب الفقهية التي اختار لها الترمذي أقوال الفقهاء وكيفية نقلها....143
الفرع الأول: لماذا اختار أبواباً دون أخرى؟..... 143
الفرع الثاني: من نقل عنهم مباشرة؟ ومن نقل عنهم بواسطة؟..... 146
المطلب الثاني: مكانة أصحاب الأقوال الفقهية في سنن الترمذي..... 151
الفرع الأول: أكثر المذاهب الفقهية اعتماداً من الترمذي في جامعه من غيرها.....151
قراءة الجدول:..... 154
الفرع الثاني: ذَكَرَ أقوالا مخالفة للمذهب الذي اعتمد عليه..... 156
المطلب الثالث: تساؤلات حول هذه الأقوال الفقهية..... 157
الفرع الأول: كتابه مصنف ضمن السنن، لماذا اختار أقوال الفقهاء فيه؟..... 157
الفرع الثاني ماذا يقصد بعبارة «والعمل عليه عند أهل العلم»؟ 158
الفرع الثالث: مسألة اعتماد قولين للإمام الشافعي؟..... 165
الفرع الرابع: لماذا لم يذكر الإمام أبا حنيفة مع شهرة مذهبه؟ 170
خلاصة الفصل 174
الخاتمة..... 175

فهـرس الآيـات القرآنية..... 179
فهـرس الآثـــار..... 180

فهـرس الأحاديث النبوية..... 181

فهـرس الأعلام المُترجم لهم..... 183

فهرس المصادر والمراجع..... 185

فهرس الموضوعات..... 202